

الإعلام الرقمي وسبل مواجهة الإرهاب

تأليف

د. عادل بن عبد القادر المكينزي

أستاذ مشارك - قسم الإعلام - جامعة الملك سعود



دار جامعة الملك سعود للنشر
KING SAUD UNIVERSITY PRESS

١٤٤٠هـ/٢٠١٩م



الإعلام الرقمي
وسبل مواجهة الإرهاب

تأليف

د. عادل بن عبدالقادر المكينزي

أستاذ مشارك — قسم الإعلام

جامعة الملك سعود



ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ المملكة العربية السعودية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

المكينزي، عادل بن عبدالقادر.

الإعلام الرقمي وسبل مواجهة الإرهاب. / عادل بن عبدالقادر المكينزي ؛ - الرياض، ١٤٤١هـ.

١٠٢ ص ؛ ١٧سم × ٢٤ سم

ردمك: ٥ - ٨٢٤ - ٥٠٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- الاعلام الإلكتروني ٢ - وسائل الإعلام ٣- مكافحة الارهاب أ. العنوان

ب. باشطح ، لينا (مترجم) ج. العثمان ، هنادي (مترجم) د. العنوان

ديوي ٣٠١,١٦١ ١٤٤١/٤٢١٩

رقم الإيداع: ١٤٤١/٤٢١٩

ردمك: ٥ - ٨٢٤ - ٥٠٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨



المقدمة

لم يعرف العالم في العصر الحديث ابتكارًا تكنولوجيًّا أكثر تطورا وخطورة من الإنترنت. تلك الشبكة العنكبوتية التي غيرت - ولا تزال - الكثير من مجريات الحياة المعاصرة، وكأي ظاهرة وابتكار تكنولوجي ليس حسنا أو سيئا في حد ذاته، وإنما يتوقف الأمر على كيفية استخدامه وتوظيفه، فرغم المزايا العديدة التي تقدمها الإنترنت للبشرية ، إلا أن الجماعات المتطرفة قد تمكنت من تسخير هذه التكنولوجيا لخدمة أغراضها الخبيثة، فسارعت إلى اختراق المواقع وقواعد البيانات ونشر برامج التجسس الإلكتروني وتدمير البيانات وتجنيد الأفراد وغيرها من الأساليب التي تعدت حدود استخدام الأفراد والجماعات إلى أشكال أكثر تنظيما وتطورا. وقد وجدت الجماعات المتطرفة ضالتها في مواقع التواصل الاجتماعي، فبقدر ما أفادت هذه المواقع في سرعة انتشار الأخبار والمعلومات ودعم التواصل الاجتماعي إلا أنها كانت بيئة خصبة للجماعات المتطرفة لنشر أفكارها التدميرية ببث الفتن والأكاذيب والشائعات المغلفة ببعض المعلومات على غرار أسلوب السم في العسل.

ولا شك أن كل ما سبق قد استدعى تضافر الجهود لوضع حد لهذا الإرهاب الإلكتروني بالعديد من الأساليب وأهمها التربية الإعلامية باعتبارها ضميرا حاكما، فكما قال جوبلز أعطني إعلامًا بلا ضمير أعطيك شعبًا بلا وعي، ومن هنا كانت التربية الإعلامية ضرورة ملحة لمواجهة الإرهاب الإلكتروني من خلال ما تقوم به في تشكيل وعي الجمهور وتهذيب وجدانه ليتمكن من التمييز بين الغث والسمين.

ولعل ما يشهده الفضاء الإلكتروني من فوضى عارمة وخاصة في مواقع التواصل الاجتماعي التي يزداد عدد مستخدميها بشكل سريع قد ساعد الجماعات المتطرفة على الانتشار وإخفاء بياناتهم مع ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من إمكانيات التخفي، وصعوبة الرصد التتبع، وتغيير تعريفات

الأجهزة وبيانات الدخول. وربما كانت الحرب ضد هذه الجماعات المتطرفة أصعب الحروب في المواجهة؛ لأنك لا توجه عدوًا ظاهرًا أو واضحًا بالمعنى التقليدي، وإنما عدوا قد يكون بجوارك أو بعيدا عنك ألاف الأميال، وفي الوقت الذي تقوم بمواجهته يكون قد أنشأ موقعًا جديدًا، وبث سمومه عبر ما يسمى بالذباب الإلكتروني أو الخلايا الإلكترونية. إن هذا الكتاب جدير بالقراءة والتأمل من جانب طلاب ودارسي وباحثي الإعلام والاتصال والعلوم السياسية والباحثين الاجتماعيين والنفسيين وخبراء مكافحة الجرائم الإلكترونية.

المحتويات

الفصل الرابع: التربية الإعلامية لمواجهة الإرهاب

الفصل الخامس: الضوابط القانونية والتشريعية لمواجهة الإرهاب الإلكتروني

الفصل الأول

شبكة الإنترنت.. الظاهرة الاتصالية الأخطر

المبحث الأول: تعريف بشبكة الإنترنت وبداياتها

الشبكة العالمية (الإنترنت Internet) هي اختصار لعبارة (International Network)، وهي عبارة عن شبكة تربط العالم ببعضه بصفتها قرية صغيرة باستخدام أجهزة الحاسب أو أجهزة الاتصالات التي يدخل الحاسب في تكوينها، وهي حسب تعريف قاموس كامبريدج "النظام الواسع لربط أجهزة الحاسوب عبر العالم، الذي يسمح للناس بمشاركة المعلومات، والاتصال فيما بينهم. (Cambridge dictionary, 2017) .

وعرّف المجلس الاتحادي الأمريكي للشبكات (Federal Network Council) (الإنترنت) عام ١٩٩٥م، بأنها: تشير إلى نظام معلومات عالمي متصل ببعضه، بمجال عنوان قائم على (بروتوكول IP) أو التطورات اللاحقة له، وأن هذه الشبكة تمتلك القدرة على تقديم المعلومات وسهولة الاستخدام والدخول إلى خدماتها المعتمدة على الاتصالات وبنيتها الأساسية). (صادق، ٢٠٠٨م).

ويسميها البعض (شبكة الشبكات) أو (الشبكة العالمية للحاسبات) أو (شبكة شبكات الكمبيوتر العالمية) وبدأت فكرة أمريكية حكومية عسكرية، ثم امتدت إلى قطاعات أخرى، وتعمل بنظام نقل حزم البيانات (Packet switching)، وتستخدم بروتوكول الإنترنت (Internet Protocol IP)، وهما أهم عنصرين يميزانها، فإذا فهمنا ماذا يعني نقل الحزم؟ وما هو بروتوكول الإنترنت؟ سنفهم كل التطبيقات الاتصالية التي تعتمد عليها الشبكة، وكون الإنترنت هي (شبكة الشبكات)، فهي بذلك تشمل عملياً ملايين الشبكات المحلية الأصغر، التي تحمل وتنقل المعلومات بأشكالها المختلفة. (شمس الدين، ٢٠٠٨م، و صادق، ٢٠٠٨م)

والشبكة Network تشير إلى عدد اثنين أو أكثر من أجهزة الحاسب متصلين معاً، وقد اقتضت الحاجة منذ وقت مبكر تطوير عمليات ربط أجهزة الكمبيوتر؛ وذلك لأسباب كثيرة منها: تسهيل عمليات الاتصال والتواصل بين الأفراد، وتسهيل عملية نقل وتبادل المعلومات ، ويؤدي ذلك إلى تيسير عمليات تداول البيانات بين الأجهزة المختلفة وتشغيل هذه البيانات من أي موقع وسرعة الوصول إلى المعلومات، إضافة إلى أهداف اقتصادية تتعلق بتقليل كلفة مشاركة الموارد وتنظيم استخدامها، خاصة الموارد كبيرة التكلفة بما يؤدي إلى تقليل هذه التكلفة.

وشبكة الإنترنت تسهل لمئات الملايين من المستخدمين الاتصال عبر أجهزة حاسبات الكترونية متعددة بلغات مختلفة وباستخدام أنظمة تشغيل مختلفة، ولكى تستطيع أنظمة التشغيل هذه الاتصال ببعضها البعض فإن شبكة الإنترنت تستخدم لغة مشتركة تعرف باسم (TCP/IP)، وهي اختصار لعبارة Transmission Control Protocol / Internet Protocol الذي يمثل لغة أو بروتوكول الاتصالات الأساسية لشبكة الإنترنت. (مكاوي، وعلم الدين، ٢٠٠٠م).

البدايات

تعتبر (الإنترنت) هي أحدث حلقات سلسلة التكنولوجيا الإلكترونية التي بدأت بالتلغراف في منتصف القرن التاسع عشر، وتطورت بفضل التقدم الكبير في تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات، إلاّ أن الفكرة الأولى تعود إلى العام ١٩٤٥م عندما طرح (فانيفار بوش) آلة أطلق عليها اسم (ميمكس ماشين) MEMEX Machine لتنظيم المعارف الإنسانية والربط بينها، وتمكين الباحثين من استعادة المعلومات بطريقة إلكترونية والوصول إلى المعلومات المرتبطة بها. وارتبطت نشأة (الإنترنت) بظروف الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وشهد العالم فيها تسابقاً في تكنولوجيات الفضاء والكمبيوتر والاتصالات، بجانب التسابق في مجال التسلح النووي، وتحديداً عندما قررت وزارة الدفاع الأمريكية – أوائل ستينيات القرن الميلادي الماضي – أن تقوم بأبحاث عسكرية عن أنماط جديدة من أنظمة الاتصال، تزامناً مع قيام الاتحاد السوفيتي بإطلاق القمر الصناعي (سبوتنيك) للفضاء عام ١٩٥٧م، فعملت الولايات المتحدة على إنشاء نظام يسمح للإدارات المهمة في الحكومة الأمريكية بالاتصال ببعضها في حالة حدوث هجوم نووي سوفيتي. (منصور، ٢٠٠٧م).

والهدف الأساسي من إنشاء الشبكة لم يكن علميًا أو إعلاميًا، بل كان عسكرياً كما يرصد المراقبون والباحثون منذ وقت مبكر، وتحديدا عندما تزايدت مخاوف وزارة الدفاع الأمريكية من مخاطر ضربات نووية محتملة على مراكز الحاسبات الإلكترونية الحربية الأمريكية، وهو – في حال حدوثه – كان سيؤدي إلى آثار خطيرة تضعف من القدة العسكرية الأمريكية، وتقلل من كفاءتها في الرد أو التحرك بسرعة، لذا كانت هناك حاجة إلى البحث عن حل يستطيع العسكريون عن طريقه نقل المعلومات إلى مراكز حاسباتهم الإلكترونية التي لم تتأثر بالعمليات العسكرية. (مكاوي، علم الدين،٢٠٠٠م)

ومن أبرز الجهات التي ساهمت في نشأة وتطوير الإنترنت:

- وكالة مشاريع البحوث المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (أربا) (Advanced Research Project Agency- ARPA).
- مؤسسة (راند) في الولايات المتحدة الأمريكية. (RAND Corporation).
- مختبرات الفيزياء القومية في بريطانيا. (National Physics Laboratories)
- جامعة كاليفورنيا بـ(لوس أنجلوس) (U.C.L.A.)
- معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا (M.I.T.)
- المعمل الأوروبي لفيزياء الجزئيات في جنيف (سيرن) CERN .(صادق، ٢٠٠٣م)

واستفادت وزارة الدفاع الأمريكية من مجموعة أفكار كان قد أطلقها (جي. سي آر. ليكليدر) J.C.R. Licklder ، ومثلت النواة الأولى للبناء الفكري للشبكة، عندما طرح عام١٩٦٠ ما أسماه (الشبكة المجرية) (Galactic Network)، وشملت مقترحاته نظام استرجاع المعلومات وبرامج للتصميم ونظام فهرسة للمكتبات. وقد أصبح (ليكليدر) رئيساً لأول مجموعة من الباحثين في برنامج علوم الكمبيوتر في (أربا)، ونقل قناعاته إلى خلفائه في الوكالة بأهمية بناء هذه الشبكة. (صادق، ٢٠٠٣م)

وفي نهاية الستينيات بدأ العمل بالشبكة كتجربة قامت بها وكالة المشروعات للأبحاث المتقدمة للدفاع التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، وكان الهدف الرئيس آنذاك هو تصميم أنظمة اتصالات تستطيع ربط جميع أنظمة الاتصالات المختلفة وبروتوكولاتها مع شبكة مكتب الدفاع، ونقل المعلومات من نظام إلى نظام آخر بسهولة ويسر، وكان الهدف من هذه الشبكة أو هذا النظام الاتصالى هو تمكين

أجهزة الكمبيوتر التي تكون الشبكة من محاكاة أية شبكة حاسبات إلكترونية أخرى متصلة بها عن طريق إنترنت وتبادل المعلومات معها، وأن تبقى شبكة الإنترنت قادرة على العمل حتى لو توقفت أي شبكة كمبيوتر أخرى متصلة بها عن العمل، فعلى سبيل المثال إذا كانت هناك خمس شبكات كمبيوتر متصلة بشبكة الإنترنت، فإنه بحسب الترتيبات السابقة تصبح كل شبكة منها الاتصال بالشبكات الأخرى، حتى وإن تعطلت إحدى الشبكات الخمس عن العمل يجب أن تبقى الشبكة قادرة على وصل الشبكات الأخرى العاملة معاً. (مكاوي، علم الدين، ٢٠٠٠م)

وفي نهاية عام ١٩٦٩ تم توصيل أربعة أجهزة كمبيوتر مع بعضها، في أربع جامعات أمريكية، لتكون أول شبكة باسم (أربانت) (ARPANET). (صادق، ٢٠٠٣م)

وبحلول عام ١٩٧١م تم ابتكار البريد الإلكتروني E-Mail رسمياً، بعد تطوير أول البرامج المتخصصة في إرسال الرسائل الإلكترونية عبر الشبكة، ولم يكد يمضي عام آخر حتى قدّمت (أربانت) أول عرض عام للشبكة من خلال ٤٠ جهازاً متصلاً بالنظام، وأصبحت (الإنترنت) نظاماً عالمياً بحلول عام ١٩٧٣م، عندما انضمت كل من جامعة لندن ببريطانيا ومؤسسة الرادار الملكية بالنرويج للشبكة.(عبدالله، ٢٠٠٥م)

وشهد عام ١٩٧٤م تطوراً مهماً تاريخ شبكة (أربانت) تمثّل في تطوير قطاع تجاري فيها أطلق عليه اسم (تلنيت) Tel Net الذي فتح الطريق أمام مؤسسات أخرى غير مرتبطة بوزارة الدفاع للحصول على معلومات محددة من الشبكة، ثم ظهرت شبكة (يوزنيت) Use Net عام ١٩٧٩م، وكان لها الفضل في إدخال خدمة مجموعات الحوار، ومجموعات الأخبار، وأنشئت في نهاية العام ثلاث مجموعات إخبارية News Groups ، وشهد العام ١٩٧٩م أيضاً ظهور المواقع التفاعلية المتعددة الأغراض، وأصبحت قواعد البيانات أكثر ثراءً وأكثر تفصيلاً.(نصر، ٢٠٠٣م)

وعلى مدى العقدين التاليين، كان كل من (فينون سيرف) Vinton Cerf و(روبرت كان) Robert Kahn من الشخصيات الرئيسية في تطوير النواحي الفنية لشبكة الإنترنت، وابتكار (بروتوكولات) تكنولوجية لتوحيدها عبر النظم المختلفة، وأثمر جهدها ما عرف لاحقاً باسم TCP/IP أو (بروتوكول الإنترنت والتحكم في الإرسال)، والذي يعدّ البيان الفني الرئيس لكيفية عمل الإنترنت اليوم. إذ إن كل جهاز كمبيوتر لديه ما يعرف بعنوان للإنترنت IP Address وهو

عبارة عن سلسلة من الأرقام التي تعمل لتوضيح المقر أو العنوان النهائي لأي رسالة يتم إرسالها، تماماً مثل البريد العادي الذي يوضح لموظف البريد عنوان المرسل إليه.

ويعد (بروتوكول الإنترنت) IP مسؤولاً عن تحديد المقر النهائي لكل جزء من أجزاء الرسالة، أما (بروتوكول التحكم في الإرسال) TCP فهو مسؤول عن تقسيم الرسالة والنقل الفعلي لها عبر المراكز المختلفة، وإعادة تجميعها مرة أخرى عند المرسل إليه، لتكوين الرسالة الأصلية، ثم يقوم IP بالتأكيد من وصولها لمقرها النهائي. (عبدالله، ٢٠٠٥م)

وتعود فكرة ال (TCP/IP) إلى فترة السبعينيات من القرن الحالي، حين كانت الحكومة الأمريكية تمول مشروعاً حول ربط أنواع مختلفة من الشبكات وأجهزة الحاسب الإلكتروني، وكان بروتوكول (TCP/IP) جزءاً من هذا المشروع، ولأنه مشروع ممول من قبل الحكومة الأمريكية فهو ليس مملوكاً لشركة أو جهة ما بعينها وبالتالي فإن أي حاسب إلكتروني متصل بشبكة إنترنت يمكنه استخدام هذا البرتوكول ليتبادل المعلومات مع أي حاسب آخر بصرف النظر عن أنواع هذه الأجهزة أو أنظمة التشغيل التي تعمل بها. (مكاوي، علم الدين، ٢٠٠٠م)

ومع ازدياد عدد مستخدمي الشبكة، وظهور الكمبيوتر الشخصي، تزايد قلق العسكرية الأمريكية من احتمال اختراق النظام، ولذا تقرر فصل الجزء العسكري من الشبكة MILNET ،عن الجزء الأكاديمي ARPANET الذي أوكلت مهمة التحكم فيه للمؤسسة العلمية الوطنية الأمريكية NSF عام ١٩٨٢م (عبدالله،٢٠٠٥م)

وفي عام ١٩٨٤م تزايد عدد المواقع الداخلة في الشبكة إلى أكثر من ألف موقع بحثي وأكاديمي وظهر مصطلح (Domain Name Server- DNS) الذي يعني: أن يكون لكل خادم في الشبكة اسماً محدداً تذكره، بعد أن كانت هذه الأسماء تكتب في شكل أرقام يصعب تذكرها. وفي عام ١٩٨٧ ولدت (الإنترنت التجارية)، وأصبح عدد شبكات الكمبيوتر المترابطة نحو ٢٨ ألفاً، وطورت الإنترنت عام ١٩٨٨م خدمة التخاطب المعروفة باسم Internet Chat .(نصر، ٢٠٠٣م)

الإنترنت والإنترانت والإكسترانت

الإنترنت هي: مجموعة من شبكات (الكمبيوتر) المتصلة ببعضها حول العالم، التي تعمل فيما بينها عن طريق بناء هندسي مفتوحOpen Architecture، وعن طريق مجموعة من (البروتوكولات) المرتبطة بهذا البناء.(منصور،٢٠٠٧م)

أما شبكة الإنترانت (Intranet) فهي شبكات داخلية تتبع المؤسسات والشركات والهيئات تستخدم برامج الإنترنت، وتتميز الإنترانت بوجود ما يسمى ب (جدران الحماية) (Firewall)، وهي برامج عازلة خاصة. ويمكن القول إن الإنترانت هي شبكة داخلية تعمل في إطار المؤسسة الواحدة، لكنها تتمتع بمعظم مزايا وخصائص شبكة الإنترنت، باستثناء أنها لا تمنح صلاحيات واسعة في التواصل مع أطراف خارج المؤسسة، ولا تتعدى حدود العلاقات الداخلية بين أفراد المؤسسة (الشبكة) الواحدة، ولذلك يمكن تشبيه هذا النظام إلى حد كبير بنظام البريد الإلكتروني.

ويمكن تلخيص أهم الفروق بين شبكة الإنترانت وشبكة الإنترنت في النقاط التالية:

- تعد الإنترانت شبكة داخلية في المؤسسة، أما الإنترنت فهي شبكة عالمية التواجد.
- يمكن لشبكة الإنترانت استخدام شبكة الإنترنت، أما العكس فليس مضموناً لأسباب فنية وأمنية.
- اختلاف سرعة الوصول إلى المعلومة، إذ إن الاتصال بالإنترانت غالباً ما يتم وفق سرعة الشبكة المحلية المستخدمة دون المرور لوصلات بطيئة السرعة، كما هو الحال في الإنترنت. (مكاوي، علم الدين، ٢٠٠٠م)

والشبكة الداخلية (Intranet) هي اختصار لعبارة (Internal Network) وهي عبارة عن شبكة تُستخدم في المؤسسات الكبرى، وليس ضروريا أن تكون متصلة بشبكة أخرى، كما أنها تستخدم برامج التصفح في إدارة الملفات المختلفة والتعامل معها، وعندما تسمح المؤسسة للمستخدمين خارج نطاقها بالوصول إلى بياناتها في الإنترانت، تسمى في هذه الحالة الأخيرة الأكسترانت (Extranet)، وهي اختصار لعبارة (External Network). (الموسى،٢٠١٠م)

وقد انتشر تطبيق فكرة شبكات الإكسترانت بسبب الانتقادات التي وجهت إلى نظام الإنترانت، وأهم تلك الانتقادات تتعلق بسلبيات الإطار المغلق لهذا النوع من الشبكات، خاصة أن نجاح أي مشروع يتطلب إقامة علاقات متشابكة، واتصال وتواصل دائم مع كل الأطراف أو

الموزعين أو العملاء؛ ولذلك كان من المنطقي أن تتجه المؤسسات لاستخدام الإكسترانت، باعتبارها تطويرًا لفكرة الإنترانت، حتى تتسع لتشمل أطرافًا خارجية قد تكون شريكة للمؤسسة، ويتطلب إنجاز المشروع تسهيل عمليات تواصل مستمرة معها.

فالإكسترانت تقوم على فتح شبكة إنترانت خاصة ليدخل إليها شركاء خارجيون مختارون بواسطة كلمات السر (Passwords) ويمكن القول باختصار إنها: نتاج لعملية تزاوج كل من الإنترنت والإنترانت، وهي توفر إمكانية تحقيق تواصل مثمر بين المؤسسة وبين عملائها وشركائها، وتتشابه الإكسترانت مع الإنترانت في العديد من المواصفات المشتركة؛ ويمكن اعتبارها حلقة الوصل بين الإنترانت "العامة"، وبين الإنترانيت "الخاصة"؛ حيث تسمح الإكسترانت لشركاء أعمال المؤسسة بالمرور عبر جدران الحماية (Firewalls) التي تمنع ولوج الدخلاء والوصول إلى بيانات المؤسسة، أو على الأقل جزء منها، وقد يكون هؤلاء شركاء للمؤسسة موردين أو موزعين أو عملاء.

وهكذا فإن "الإكسترانت" ما هي إلا شبكة "خاصة" تستخدم شبكة الإنترنت ووسائل الاتصال العامة لكي تشارك بطريقة مؤمنة بجزء من بياناتها لأطراف خارجية (مكاوي، علم الدين، ٢٠٠٠م)

الفرق بين الويب والإنترنت:

شهد عام ١٩٩١م التطور الأهم في تاريخ (الإنترنت)، وهو ظهور الشبكة العنكبوتية الدولية (World Wide Web – WWW) التي اخترعها (تيم بارنرزلي) (Tim Berners Lee) – الباحث في المعمل الأوروبي لفيزياء الجزئيات (سيرن) في جنيف– اعتماداً على تكنولوجيا النص الفائق (Hypertext) للربط بين الوثائق والملفات والصور والرسوم والأصوات على الشبكة. (نصر، ٢٠٠٣م)

وقد اخترع (برنرز لي) اللغة المستخدمة في بناء وتصميم الصفحات الإلكترونية على الإنترنت، والمعروفة باسم(Hyper Text Markup) Language (HTML). وقبل ظهور الشبكة العنكبوتية كانت المعلومات متاحة على ما كان يعرف باسم (غوفر) Gopher، وهي واجهة تعتمد على قوائم محددة، وتتعامل فقط مع النصوص.(عبدالله، ٢٠٠٥م)

وبينما أصبح معظم المستخدمين للشبكة يطلقون اسماً واحداً للإنترنت والوب، هو (الإنترنت)، فإن المتخصصين يفرّقون بين الشبكتين خاصة في سياق البحث العلمي؛ لأن (الوب)

هي إحدى خدمات الإنترنت التي تضم مجموعة من الخدمات والتطبيقات الأخرى، مثل: (بروتوكول نقل الملفات)F.T.P. ، وجوفر، والتيلنت، والبريد الإلكتروني. (صادق،٢٠٠٥م)

وشبكة الوب العالمية الموسعة (WWW) هي اختصار لعبارة (World Wide Web) ويكتب اختصار (www) مقروناً باسم الصفحة أو الموقع الإلكتروني المراد تصفحه على شبكة الإنترنت للدلالة على أن الموقع المراد العمل عليه هو الشبكة العالمية. (الموسى ٢٠١٠)

و(الوب): هي إحدى أهم تطبيقات الإنترنت، وتتكون من عدد لا نهائي من المواقع Web Sites التي يقدمها عدد لا يمكن حصره من الكيانات التي تتصل بأجهزة الكمبيوتر، وتعتبر تكنولوجيا الوسائط المتعددة Multimedia من أهم ما يميّز (الوب) عن تطبيقات (الإنترنت) الأخرى، وترتبط صفحات (الوب) ببعضها عن طريق الروابط أو الوصلات Links ، ويمكن للمستخدم الانتقال من موقع إلى آخر بسهولة عن طريق برامج التصفح المعروفة.

وتتعدد تعريفات موقع (الويب) website وفقاً لمنظور كل تعريف، فالمنظور التكنولوجي على سبيل المثال يدفع المتخصصين في الشبكات والمبرمجين إلى تقديم توصيف تقني للموقع، ويتم التركيز مثلا على نوع اللغة البرمجية المستخدمة في كتابة الوثائق و(البروتوكولات) التي تنظّم التواصل، بينما يتناول منظور آخر ما يخص المستخدمين ، والمضامين والتطبيقات اللازمة للتصفح والوصول إلى البيانات والوثائق، أما من المنظور الإعلامي فإنه يمكن تعريف موقع (الويب) بأنه: رسائل تواصلية مخزنة في جهاز حاسوب خادم يتم الوصول إليها بالولوج إلى شبكة الإنترنت وعبر إحدى متصفحات شبكة الوب، ويتكون موقع الوب من صفحات أو وثائق مكتوبة بلغة النص الفائق المترابط HTML تتخذ من الصفحة الرئيسة Home page واجهة لها، ويتم التنقّل بينها بواسطة وصلات عادية أو تفاعلية، ويتم تقديم تلك الرسائل والبيانات في شكل منفرد (نص أو صورة أو صوت أو فيديو..) أو متعدد Multimedia، ومع التطور التقني الكبير لشبكة الوب، فإن المواقع أصبحت تقدم خدمات تفاعلية أكثر من أي وقت مضى. (منصور، ٢٠٠٧م)

المبحث الثاني: الوظيفة الاتصالية الإعلامية لشبكة الإنترنت

تزايد عدد مستخدمي الإنترنت – بشكل مذهل– فاق كل التوقعات، فمثلاً: تطلّب الأمر ٣٨ عاماً حتى يصل عدد مستمعي الراديو إلى ٥٠ مليون فرد، واحتاج التليفزيون إلى ١٣ عاماً ليصل إلى نفس العدد، أما الإنترنت فإنها بمجرد إتاحتها للعامة بلغ عدد مستخدميها ٥٠ مليون فرد في ٤ سنوات فقط. (عبدالله، ٢٠٠٥م)

ووصل عدد المستخدمين في مختلف دول العالم في يونيو ٢٠١٦م إلى نسبة ٥٠,١٪ من إجمالي سكان العالم البالغ حوالى سبعة مليار وثلاثمئة وأربعين مليوناً، وبلغت نسبة الزيادة في استخدام الإنترنت عالمياً خلال الفترة ٢٠٠٠م – ٢٠١٦م نسبة ٩١٨,٣٪.(internetworldstats.com)

وفي المملكة العربية السعودية زادت نسبة انتشار الإنترنت بمعدلات عالية خلال السنوات الماضية حيث ارتفعت من ٤١٪ من عدد السكان عام ٢٠١٠م إلى حوالى ٧٤,٩٪ في نهاية الربع الثالث من العام ٢٠١٦م. وقدر عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية بحوالي ٢٤ مليون مستخدم؛ ويلحظ زيادة الطلب على خدمات الإنترنت والنطاق العريض مؤخراً مع زيادة الاستخدام والارتباط الكبير بقنوات التواصل الاجتماعي، استخدام قنوات المحتوى بحسب الطلب، إضافة إلى الألعاب عبر الإنترنت؛ إذ أصبح المشترك يبحث عن سرعات أعلى وسعات تحميل أكبر؛ ولذلك زادت كمية البيانات المستخدمة بشكل كبير جداً في السنوات القليلة الماضية. (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ٢٠١٦م)

وأصبحت شبكة الإنترنت وسيلة اتصال واسعة الانتشار ترتبط بها مجموعة اختيارية من أجهزة (الكمبيوتر)، وتوفر مجموعة من الخدمات تتعلق بتقديم المعلومات، ولها وظيفة إعلامية متطورة، إذا ما أحسن استخدامها؛ لأنها تسمح للمشتركين فيها بالتنقل بصورة حرة بين المواقع المسموح بها، ويتم نقل الملفات من بيانات، ومعلومات، وأخبار، وصور، وصوت، وفيديو، وبرامج إذاعية وتلفزيونية، وحاسوبية، بين حاسوب وآخر، دون الاعتماد على حاسوب مركزي للتوزيع، ويستفيد منها الأفراد والمؤسسات من مستويات ومجالات مختلفة، وتدار بواسطة الأعضاء المشتركين فيها. (الدناني،٢٠٠٠م)

وبدون الوسائط المتعددة Multimedia – التي توظّف الرسوم المتحركة والصوت والفيديو والنصوص والصور والألوان- لم يكن لشبكة (الويب) أن تحقق الانتشار الواسع وتصبح وسيلة عالمية، إذا اقتصرت المتصفحات على النصوص – كما كان سائداً في الإصدارات الأولى لمتصفح (موزاييك) Mosaic – وبفضل الوسائط المتعددة تسابقت وسائل الاتصال الجماهيري إلى إيجاد موقع قدم لها في فضاء الإنترنت. (منصور،٢٠٠٧م)

ويرى د. محمد عبدالحميد أن الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت (هو ما يعرف بالاتصال الرقمي Digital Communication) يتصف بخصائص كثيرة ، أهمها سبع خصائص، وهي:

- التفاعلية.
- التنوع.
- التكامل.
- الفردية والتجزيء.
- تجاوز الحدود الثقافية.
- تجاوز وحدة المكان والزمان.
- الاستغراق في عملية الاتصال . (عبدالحميد، ٢٠٠٧م)

ويمكن النظر لشبكة الإنترنت بوصفها وسيلة اتصال، ومصدر تعليم وثقافة، ومصدر تجاري وأداة ترفيهية (يوسف، ٢٠٠٦م)

ويقوم (الاتصال الرقمي) بوظائف عديدة في زمن الإنترنت أهمها :

- تجاوز قيود العزلة.
- ظهور المجتمعات الافتراضية (Virtual Communities)
- الوظيفة الإخبارية التي لم تعد مقتصرة على وسائل الإعلام التقليدية.
- وظيفة التعبئة وتنمية المشاركة التي لم تعد حصرية على الوسائل التقليدية.
- وظيفة الدعاية ، ومساندة مفاهيم العولمة بأبعادها المختلفة.
- تقديم المعلومات بشكل هائل وغير مسبوق (انفجار معلوماتي)
- الوظيفة التعليمية (استخدام الحاسب في التعليم، والتعلم عن بعد، و الدوائر المغلقة)

- وظيفة التسويق والإعلان.
- وظيفة التسلية والترفيه. (عبدالحميد، ٢٠٠٧م)

يرى بعض الخبراء في مجال الاتصال أن (الوب) وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري؛ لأنها في الأساس تقدم رسائل اتصالية وتواصلية إلى جمهور كبير جدا، ولذلك في تقع ضمن النموذج التقليدي للاتصال الجماهيري (من مصدر واحد إلى جمهور واسع) One-to-many ، لكن إذا نظرنا إلى الإنترنت من حيث كونها تكنولوجيا جديدة تتيح للأفراد انتقاء المعلومات والاتصال والتواصل بناءً على تفضيلاتهم واختياراتهم الشخصية، فإنها من هذه الزاوية قد لا تعتبر وسيلة اتصال جماهيري، وإنما وسيلة حديثة لتسهيل التفاعل بين الأفراد بناء على اختياراتهم وتفضيلاتهم، ولذلك نجد أن بعض المواقع الإلكترونية تعرض استمارات خاصة يملؤها الزوار، ويختارون الأخبار التي يهتمون بها، ثم يقوم الموقع بانتقاء وتنظيم وتقديم نسخة شخصية للأخبار Personalized version of the news .

وبناء على ذلك، فإن الإنترنت قد نجحت بالفعل في إلغاء الفواصل بين نماذج الاتصال الثلاثة (الجماهيري- الشخصي – الاتصال عبر أجهزة الكمبيوتر)، وسمحت لنماذج الاتصال الثلاثة بالظهور مع تطوير نموذج رابع للاتصال هو (من عدة مصادر إلى جمهور كبير) Many-to-many. (منصور، ٢٠٠٧م)

ومن المهم مناقشة بُعدين في هذا الموضوع، وهما:

الأول: أن شبكة الإنترنت وسيلة من وسائل الاتصال بالجماهير؛ لأن كل المحددات الأساسية لتلك الوسائل متوفرة في الشبكة، مثل: العدد الكبير من المستفيدين، وتعدد الوظائف، وتنوع المحتوى، وأن جمهور وسائل الإعلام ومستخدمي الإنترنت في كثير من الحالات يكون غير معروف للقائم بالاتصال. ولا يمكن أيضا تجاهل القيمة المضافة لمفهوم التفاعلية الذي توفره شبكة الإنترنت.

الثاني: أن شبكة الإنترنت وسيط اتصالي بين وسائل الإعلام والجمهور؛ لأن وسائل الإعلام التقليدية تستخدم مواقعها المتاحة على شبكة الإنترنت في الوصول إلى الجمهور، سواء كان جمهورها التقليدي أو فئات أخرى من الجمهور الأكثر استخداما للشبكة..

وقد أصبحت المواقع الإعلامية على شبكة الإنترنت تقوم بأحد الدورين (دور الوسيلة الجماهيرية، أو دور الوسيط بين الوسائل التقليدية والجمهور) أو الدورين معاً. (عبدالحميد،٢٠٠٧م)

وفي كل الأحوال يمكن القول إن شبكة الإنترنت تتميز بكونها وسيلة اتصال مركّبة، تجمع بين النماذج الاتصالية المختلفة (الشخصي– الجمعي– الجماهيري)، وأصبحت شبكة الويب – وهي إحدى أهم تطبيقات الإنترنت –أهم وسيلة اتصالية، وأكثرها بروزاً منذ اختراع الطباعة على يد (جوتنبرج) في القرن الخامس عشر الميلادي، ويعود نجاحها إلى عوامل كثيرة منها: أنها تقدم فرصا متساوية للجميع في نشر ما يريدون وبالشكل الذي يرغبون وفي التوقيت المناسب لهم، بل وتسمح للمستخدم العادي في بعض الأحيان أن يتقدم على وسائل الإعلام التقليدية في نشر الأخبار العاجلة، ويصبح المستخدم البسيط مصدرًا مهمًا لا تستطيع وسائل الإعلام العملاقة الاستغناء عنه.

وقد نجحت شبكة الإنترنت في تحقيق ثورة حقيقية في التواصل بين مئات الملايين من البشر، على نحو غير مسبوق في التاريخ الإنساني، من خلال كم كبير من المضامين والإشكال التي تبثها بشكل مستمر، ولم يقتصر الأمر على التواصل بين الأفراد ، وإنما نجحت الشبكة في اجتذاب المؤسسات والهيئات والشركات، ومنها وسائل الإعلام التقليدية Conventional Media ، حيث دفعتها الشبكة إلى التكيّف مع الطبيعة الجديدة لتكنولوجيا المعلومات، وأصبحت المسافات والفواصل والفروق بين الأشكال المختلفة للوسائل غير واضحة (كتاب – صحيفة – مجلة – وكالة أنباء – سينما – إذاعة– تليفزيون) ، حيث أصبح بإمكان الصحيفة أن تقدم مضمونا مرئيا ومسموعا عبر موقعها الإلكتروني، والمحطة الإذاعية أن تقدم مضمونا صحفيا مكتوبا في موقعها الإلكتروني أيضا، ولم يقتصر الأمر على الوسائل التقليدية، بل إن الشبكة قد أتاحت أيضا للمواقع الإخبارية غير المرتبطة بالوسائل التقليدية أن تحقق نجاحات غير مسبوقة ، إضافة إلى الدور الكبير لصحافة المواطن والصحافة التشاركية التي ارتبطت في الأساس بتطور الإنترنت. (أحمد، ٢٠٠٥م).

الخلاصة، أن شبكة المعلومات الدولية أصبحت تؤدي كل وظائف الاتصال الجماهيري والشخصي والجمعي بدرجة عالية من التفاعلية، وبشكل لم تسبقها إليه أي وسيلة اتصالية في تاريخ البشرية.

المبحث الثالث: من يدير الإنترنت؟

من يجب أن يسيطر على الإنترنت؟ هذا هو السؤال الذي يتم مناقشته كل عام في منتدى حوكمة الإنترنت (IGF)، والذي أنشئ بمبادرة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥م، ويجمع كل أطراف المصالح الرئيسية لمناقشة حوكمة الإنترنت - من الحكومات والقطاع الخاص إلى المجتمع المدني.

وبقي السؤال الذي يدور حول: (من هو المتحكم الرئيسي بالإنترنت؟) خافتاً في التسعينيات من القرن الماضي، لأن الإنترنت كانت في طورها الأول من التطور والانتشار، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعية الرئيسية لذلك الانتشار في العالم. ولّما كانت اللبنة الأساسية للشبكة العالمية قد أرسيت في الولايات المتحدة، فليس من الغريب إذن أن تكون هي الدولة التي مارست الدور الأكبر في عملية التنظيم التقني وتوزيع الأرقام وإدارة الخدمات الرئيسية للشبكة.

وقد تطوّر الدور التنظيمي التقني ليصبح دوراً إشرافياً عام ١٩٩٨م، وذلك حين عهدت وزارة التجارة الأمريكية إلى هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة – (إيكان) The Internet Corporation for Assigned Names and Numbers (ICANN) بمسؤولية الإشراف العام على تنظيم شؤون الإنترنت. ومع مرور الوقت لم يعد دور الهيئة يقتصر على عمليات التنظيم التقني فحسب، بل اتسع ليشمل وضع السياسات والنظم الرقابية على شركات تسجيل النطاقات، وممارسة حقوق المنح والمنع لأرقام بروتوكول الإنترنت. وترى جهات كثيرة: من منظمات دولية ودول ومنظمات المجتمع المدني، أن النظام الحالي لإدارة الإنترنت ومواردها، منحصر بهيئة الأسماء والأرقام المخصصة والهيئات التابعة لها، ولا يمثل المجتمع الدولي تمثيلاً حقيقياً، فهذه الهيئة مؤسسة أمريكية خاضعة للقانون الأمريكي، وتابعة ضمنياً لإشراف وزارة التجارة الأمريكية، مما يعزز فيها ميلاً إلى تمثيل مصالح دولة واحدة دون سائر الدول.(منصور، ٢٠٠٧م)

ومن الخواص الأساسية التي تتسم بها شبكة الإنترنت هو أنه لا يوجد جهة أو شركة أو مؤسسة أو حكومة أو دولة تستطيع أن تنفذ رقابة أو هيمنة مطلقة على الشبكة. (يوسف،٢٠٠٦م)

ولأن الإنترنت بمجملها ليست ملكاً لجهة معينة، ولكن الشبكات التي تتألف منها، هي عادة ملك لشركات أو مؤسسات أو حكومات، ومن ثمّ فلا توجد أية منظمة تملك سلطة تسمح لها أن تقرر وحدها مستقبل الشبكة، ولذلك تزايدت الدعوات بأن تكون إدارة الإنترنت ذات طابع عالمي بمشاركة منظمات من مختلف الدول، مثلما هو الحال في الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية I.T.U. (منصور، ٢٠٠٧م)

وفي الدورات المتتالية لقمة مجتمع المعلومات، ناقش الخبراء والمختصون قضايا حرية انسياب المعلومات ومستقبل التحكم ب الإنترنت، وكانت دول مثل جنوب إفريقيا والصين وإيران والبرازيل تطالب بنقل هذه السيطرة من الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة أو بعض المنظمات الدولية الأخرى، وبدأ التكتل المعارض للتفرد الأميركي بخيوط الشبكة العالمية يظهر مع قمة مجتمع المعلومات الأولى في جنيف ٢٠٠٣م. (www.itu.int)

حوكمة الإنترنت

يُقصد بحوكمة الإنترنت قيام الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل حسب دوره، بوضع وتطبيق مبادئ ومعايير وقواعد وإجراءات لصنع القرار، وبرامج مشتركة تشكل مسار تطور الإنترنت واستخدامه.

ويطاول مفهوم حوكمة الإنترنت عدداً من النظم الخاصة بشبكة الإنترنت: نظام تحديد العناوين الرقمية للمستخدمين، نظام تحديد أسماء المواقع، نظام بروتوكولات الاتصال، نظام الخوادم الجذرية. وإدارة وتشغيل وتطوير وصيانة هذه النظم الأربعة هي تحديداً المقصودة بقضية إدارة الإنترنت، أو ما يُعرف بحوكمة الإنترنت.

لكن مفهوم الحوكمة ليس متفقاً عليه تماماً حتى الآن. فالمختصون في مجال الاتصالات ينظرون إليه بمنظار تطوير البنية التحتية، في حين يركز المختصون في مجال أجهزة الحواسيب على تطوير المقاييس والتطبيقات، بينما يرى الناشطون المعنيون بحقوق الإنسان أنه يجسد حرية التعبير وضمان الخصوصية (صحيفة الحياة)

الدليل الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة (٢٠١٥م) ضمن مشروع مشروع «أكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية لقادة القطاع الحكومي في المنطقة العربية" يسرد تاريخ حوكمة الإنترنت، وأين وصلت في السنوات الأخيرة من خلال الحوارات المكثفة بين الدول والمؤسسات المعنية؟ ، على النحو التالي:

إن البروتوكولات والمعايير لها أهمية فائقة في عالم التكنولوجيا؛ لأن من يتحكم فيها يمكنه أن يفرض التوجه الذي ستنحى به تلك التكنولوجيا. وفي حالة الإنترنت، فإن البروتوكول الذي استخدم ليربط الشبكات المختلفة هو بروتوكول TCP/IP وقد كان لهذا البروتوكول أهمية فائقة في عمل الشبكة إلى درجة التماهي. إذ بات يطلق اسم الإنترنت على أية شبكة تستخدم هذا البروتوكول.

ومن أهم مبادئ هذا البروتوكول هو عدم وجود تحكم مباشر في الاتصال عبر الشبكة؛ إذ كان مستوى التحكم الوحيد المطلوب هو عدم وجود تضارب في عنوان الوجهة التي يجب أن تصلها البيانات. وقد كانت منظومة العنونة المستخدمة تعتمد على الأرقام للتمييز بين الشبكات، إذ كان يتم تخصيص حزمة من العناوين لكل شبكة، ويُعطى كل جهاز متصل على الشبكة عنواناً فريداً، مكوّناً من سلسلة أرقام، يُعرف باسم عنوان الإنترنت (Internet address) واستدعى ذلك وجود جهة ما أو شخص ما للتأكد من عدم تخصيص نفس الرقم لشبكتين مختلفتين، أي كان من الضروري وجود سجل مركزي لتلافي هذا التضارب.

وقد تم إسناد هذه المهمة إلى (جون بوستل) (Jon Postel) الذي كان يعمل مديراً لمعهد تكنولوجيا المعلومات في جنوب كاليفورنيا، وهو واحد من أهم الشخصيات التي ساهمت بفعالية في تطوير الإنترنت، وقد نجح في تحقيق هدف رئيس يتمثل حل تلك التضاربات للمحافظة على نمو وتطور شبكة الإنترنت. وقد تعددت المهام التي قام بها بوستل خلال ثلاثة عقود حتى تاريخ وفاته في سنة ١٩٩٨م ، من ذلك إدارة تخصيص عناوين الإنترنت، كما أنه نشر في عام ١٩٧٢ وثيقة RFC التي تتضمن مجموعة الأرقام المخصصة للتطبيقات التي تعمل على شبكة الإنترنت. وشكلت هذه المهام ما عُرف لاحقاً باسم سلطة تخصيص أرقام الإنترنت (الأيانا) (IANA) – Internet Assigned Numbers Authority .

ولأن الشبكات أصبحت في تزايد مستمر فقد أصبح من المستحيل تذكّر تلك الأرقام، ولهذا السبب اقترح بوستل وبول موكابيترس (Paul Mockapetris) إعطاء أسماء للأرقام. فعلى سبيل المثال: عوضاً عن كتابة العنوان ١٨,١٦١,٢٣٣,٦٤ ، يقوم المستخدم بكتابة الاسم google.com للوصول إلى محرك البحث. وهذه الفكرة تشبه فكرة دليل الهاتف حيث ترتبط الأرقام مع الأسماء. وهكذا ولدت منظومة أسماء النطاقات (Domain Name System – DNS).

وفي عقد التسعينيات من القرن الميلادي الماضي أنجزت العديد من التطورات فيما يخص إدارة أسماء النطاقات، وهي تعتبر من أهم جوانب حوكمة الإنترنت. وتكتسب أهمية خاصة عندما يتعلّق الموضوع باستخدام اللغات غير اللاتينية في كتابة أسماء النطاقات، وفيما يلي عرض الإنجازات والأحداث المهمة في تاريخ تطور الإنترنت من خلال جهود دولية مستمرة منذ السبعينيات من القرن الميلادي الماضي، أثمرت في نهاية المطاف ظهور الشبكة على النحو الذي نراه اليوم:

- ظهرت مجموعة بروتوكولات TCP/IP في منتصف السبعينيات.
- قامت الحكومة الأمريكية بتشكيل مجموعة العمل لهندسة الإنترنت - (Internet Engineering Task Force – IETF) في عام ١٩٨٦ بهدف وضع المعايير الفنية الخاصة بشبكة الإنترنت والبروتوكولات الخاصة بها.
- خلال سنوات عمل (جون بوستل)، توسّعت مهام الأيانا لتشمل خدمة أسماء النطاقات. ولكن السماح بالاستخدام التجاري للإنترنت في بداية التسعينيات وتحوّلها إلى خدمة تجارية في عام ١٩٩٥ كان له أثر كبير على طبيعة عمل الأيانا تعرف السنوات ١٩٩٥ – ١٩٩٨ بأنها سنوات «حرب منظومة أسماء النطاقات»، وكان السبب الأساسي فيها هو قيام شركة Network Solutions Inc. (NSI) ، التي كانت قد تعاقدت مع الهيئة الوطنية للعلوم على إدارة وتشغيل منظومة أسماء النطاقات، بفرض أجور لتسجيل النطاقات لأول مرة في تاريخ تلك الخدمة.
- انتهت حرب أسماء النطاقات بتأسيس مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الآيكان) (Internet Corporation for Assigned Names and Numbers – ICANN) . وهي جهة غير ربحية أسستها الحكومة الأمريكية في شهر أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٩٨ ، وأنيطت بها مهمة إدارة خدمة أسماء النطاقات بموجب عقد مع وزارة التجارة الأمريكية.

- وبعد تأسيس الآيكان، وُجّهت انتقادات عديدة لمنظومة أسماء النطاقات بسبب عدم وجود إجرائية واضحة أو برنامج زمني لإضافة نطاقات علوية جديدة، وهو ما يعني وجود شبه احتكار من الشركات القائمة على إدارة النطاقات العلوية العامة، التي هي شركات أمريكية.
- أثير موضوع حوكمة الإنترنت في عام ٢٠٠٣ خلال اجتماع القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقد في مدينة جنيف. فقد انتقدت العديد من الحكومات العلاقة بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والآيكان. وبناءً على ذلك شُكّل فريق عمل خاص بحوكمة الإنترنت. (دليل الإسكوا، ٢٠١٥م)

وفي ظل الصراع السياسي المحتدم ، يمكن رصد ثلاثة اتجاهات رئيسية في الجانب الرقمي ومستقبل الإنترنت، وهي:

الاتجاه الأول: يتعلق بالسيطرة المتزايدة للشركات الخاصة على الفضاء الإلكتروني والرقمي ، ولذلك تبذل دول كثيرة جهودا متزايدة لضمان حصولها على قدر مناسب من السيطرة على ذلك الفضاء الإلكتروني.

الاتجاه الثاني: مرتبط بقيام الحكومات بجهود كبيرة لمواكبة التطور التقني، خاصةً أن لتلك التطورات تأثيرًا على علاقات الدول ببعضها البعض، بل وعلى طبيعة الدولة القومية نفسها.

الاتجاه الثالث: مرتبط بوجود شعور متنامٍ بأن يصبح مستقبل الإنترنت للشرق وللجنوب وليس للغرب، حيث يعيش (٦٦٪) من مستخدمي الإنترنت في الجانب غير الغربي من العالم.

ويرى (Julien Nocetti, 2015) أن ذلك يأتي في إطار عدم شعور العديد من الحكومات في العالم بالارتياح مع النظام الحالي لـ"حوكمة الإنترنت"، ويسعون إلى تحدِّي الهيمنة الأمريكية في هذا المجال، خاصة أن هذه الهيمنة استمرت سنوات طويلة، وتهدف الجهود الدولية في جانب منها إلى تحقيق قدر من التوازن بين الأطراف والقوى الدولية.

ومثلت العاصفة التي أحدثها إدوارد سنودن (متعاقد مع وكالة الأمن القومي الأميركية) بكشفه في يونيو ٢٠١٣م عن تجسس الوكالة على شبكة الإنترنت، نقطة تحول في وتيرة الانتقادات الموجهة للولايات المتحدة، من جانب عدد من الدول والأطراف ذات المصلحة، ومنها الأمم المتحدة التي طالبت بسرعة الاتفاق على إدارة دولية للإنترنت، وتعزيز النفاذ إليها وضمان أمنها واستقرارها وتنميتها.

وللتخفيف من حدة هذه الانتقادات أعلنت واشنطن في آذار (مارس) ٢٠١٤، تخليها عن دور الإشراف على الإنترنت، بداية من العام المقبل، عبر التخلي عن دورها في الإشراف على توزيع أسماء نطاقات الإنترنت، عبر منظمة «آيكان» (ICANN)، مقترحة إسناد المهمة إلى هيئة دولية.

وتذرع عدد من المشرعين الأميركيين بميل دول كثيرة إلى تشديد الرقابة على الإنترنت، للتقدم بمشروع قانون لإعاقة انسحاب الولايات المتحدة من دورها المركزي في الإشراف على الشبكة.

وتتحكم الولايات المتحدة بالإنترنت عبر ما يعرف بالخوادم الجذرية (Root Servers) التي يمر عبرها كل مستخدم للإنترنت ليصل إلى أي موقع، في أي مكان في العالم. وينتشر حول العالم ١٣ خادماً جذرياً (١٠ خوادم منها في الولايات المتحدة، تدير معظمها وكالات حكومية ومؤسسات علمية، و٣ في مناطق أخرى في العالم.

وتتيح هيمنة الولايات المتحدة، ممثلة بوزارة التجارة، على إدارة الإنترنت، إجراء تغييرات أحادية على أسماء النطاقات، إضافة إلى مقدراتها التكنولوجية العالية في التجسس على كل ما يدور في الشبكة، وهو ما سبب قلقاً للكثير من الحكومات الأخرى. (صحيفة الحياة)

المبحث الرابع: المخاطر الأمنية لشبكة الإنترنت

يرى البعض أن الإنترنت هي مجرد إعادة إنتاج للعالم المادي (التقليدي) غير المتصل، ولكن بتكنولوجيات مختلفة؛ ومن ثمّ فإن لديها نفس المشكلات ويمكن معالجتها بنفس الطريقة المتبعة تقليدياً. إلا أن هذا التوصيف ليس دقيقا على إطلاقه؛ لأنه يهمل جوانب كثيرة تتعلق بخصوصية الإنترنت، واختلاف الوظائف التي تؤديها، على النحو التالي:

أولاً، تسهل شبكة الإنترنت إخفاء الهوية إلى حد بعيد. ومع أنه بإمكان الجهات المعنية بتطبيق القوانين الوصول إلى الهوية الحقيقية للمستخدم، فإن ذلك يرتبط في كثير من الحالات بجهود كبيرة وموارد لا يستهان بها.

ثانياً، باعتبار أن الإنترنت قد تطورت بمعزل عن العالم المادي لسنوات طويلة، فقد نمت فيها تقاليد من الفوضوية وعدم الالتزام بالقانون.

ثالثاً، الإنترنت أداة فعالة لبناء الشبكات ومجموعات الأشخاص، وهذا ما يتجلى بوضوح اليوم مع شبكات التواصل الاجتماعي، وأصبح بإمكان مجموعات صغيرة من الأشخاص أن تتجمع وتتحول إلى مجمتعات صغيرة ضمن العالم الافتراضي تتلاقى عن طريق الإنترنت. (دليل الأسكوا، ٢٠١٥م)

ومن أهم أشكال إساءة استخدام الإنترنت كما يعرضها دليل الأسكوا:

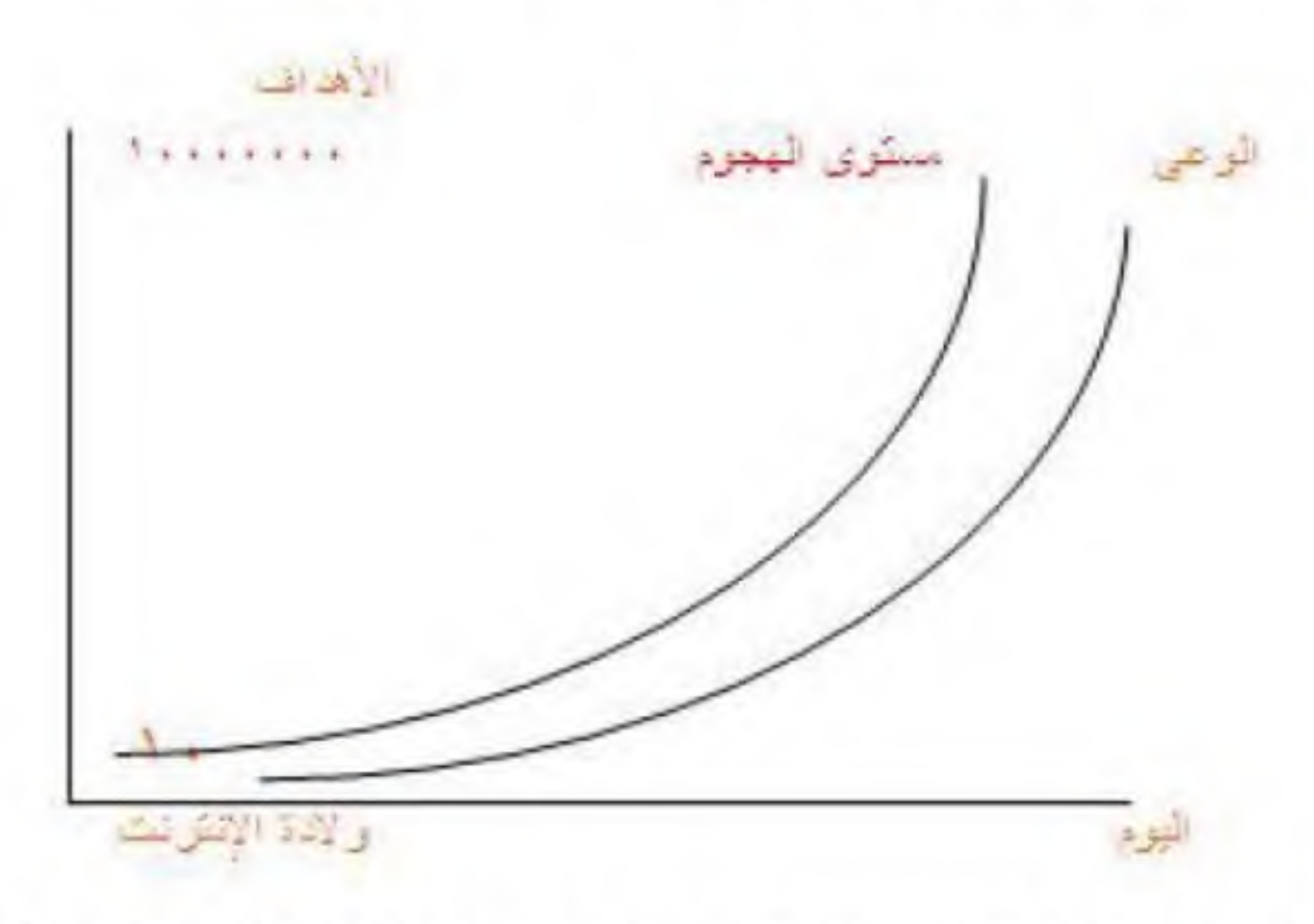
- المحتوى الإباحي المتعدي على الأطفال.
- الاحتيال على المستخدمين.
- البريد الطفيلي وعمليات الاحتيال والبرامج المسيئة والخداع البصري.
- الإزعاج عن طريق الإنترنت وسرقة الهوية وإدمان الإنترنت. (دليل الأسكوا، ٢٠١٥م، ص٣٩، ٤٣)

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ظهر بشكل كبير الدور الخطير الذي لعبته شبكة الإنترنت في دعم الأنشطة الإرهابية لتنظيم القاعدة وغيرها، الأمر الذي دفع الباحثين للاهتمام بمجال بحثي جديد، يتعلق بظاهرة توظيف الإعلام الجديد وإمكانات الإنترنت من قبل الجماعات المتطرفة. حتى ظهر مصطلح الإرهاب الإلكتروني Cyber terrorism إشارة إلى كافة أشكال توظيف الإنترنت في تعزيز الأنشطة الإرهابية.

وأتاح استخدام الجيل الثاني من شبكة الويب Web 2.0 إمكانات جديدة أمام كل مستخدمي الإنترنت، ومن بينهم المنتمين للجماعات المتطرفة والإرهابية، وهو ما أضاف صعوبات وتحديات جديدة أمام السلطات المعنية بالأمن في البلدان المستهدفة، ذلك أن من أهم الخصائص والمميزات التي تتمتع بها تطبيقات الاتصال عبر هذه الشبكة قدرة مستخدميها على إنتاج المضامين المختلفة بأشكال مختلفة ، وتحميلها ونشرها على نطاق عالمي.

وقبل ظهور شبكات التواصل الاجتماعي كانت المدونات والمنتديات شبكة متشعبة من قنوات الاتصال اللامركزية التي يصعب حصرها والسيطرة عليها، حيث استخدمتها الجماعات الإرهابية ووظفتها كمصادر أكثر أمنا لنشر وترويج الرسائل الخاصة بها. وهي بدورها تتيح الوصول للملفات المعلومات والمحتوى الإعلامي المنتج لصالح الجماعات الإرهابية، والمخزنة على عدة أجهزة مضيفة على شبكة الويب Web Servers ، وبالتالي كانت عملية إغلاقها صعبة للغاية. (صلاح ، ٢٠١٠م)

ويقدم الشكل التوضيحي التالي توصيفا بليغا لطبيعة العلاقة بين احتمالية الهجوم ومستوى الوعي في مجال أمن المعلومات منذ ولادة الإنترنت حتى اليوم (المقحم، ٢٠١٢م)؛ وذلك لأن المخاطر في المجال الإعلامي والتوعية الإعلامية الأمنية تضاعفت هي الأخرى في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات سواء في أوقات الأزمات والطوارئ أم في الأوقات الاعتيادية.



شكل توضيحي (١) العلاقة بين مستويات الهجوم والوعي منذ بداية الإنترنت إلى اليوم (المقحم، ٢٠١٢م)

وبالرغم من الإيجابيات والفوائد التي قدمته الإنترنت للأفراد والمجتمعات، إلا أنها تعتبر بالفعل وسيلة لتسهيل عمليات ارتكاب الجريمة والاحتيال المالي والقيام بأعمال السرقة والنصب والابتزاز استغلالاً لإمكانيات الشبكة وصعوبة التعرف على مرتكب الجريمة من خلالها، ومن تلك الجرائم:

١- اختراق الأنظمة وسرقة الملفات والبيانات المهمة.

٢- الاستيلاء على حقوق الملكية الفكرية للأفراد والمؤسسات.

٣- الاستيلاء على الأموال عن طريق أوامر صرف وهمية وتحويل مبالغ نقدية من حسابات الأفراد والمودعين لحسابات المجرمين وقراصنة الإنترنت.

٤- الاحتيال المالي على البنوك وسوء استخدام البطاقات.

٥- تقديم خدمات كبرى للعصابات الإجرامية والمنظمات الإرهابية تمكنهم من تبادل المعلومات، وإجراء المشاورات، ووضع الخطط في غفلة عن عيون الأمن. (الدوسري، ٢٠١١م)

وفي المنطقة العربية، فقد اتجهت بالفعل بعض الحكومات إلى الاستعانة بشركات متخصصة في إدارة وتصميم برامج يمكنها ترشيح FILLTERING المعلومات الضارة الواردة عن الإنترنت. وتحتوي هذه البرامج على قوائم لعناوين المواقع المراد حجبها وفق السياسة التي تحددها وتتبعها الدولة ويتم تحديث ومراجعة هذه القوائم يوميًا؛ بالإضافة إلى أن النظام يسمح بتلقي مقترحات من المواطنين لعناوين مواقع تحتوي على مواقع إباحية مثلاً ويرون أنها تستحق أن تحجب ومواقع أخرى حجبت يرون أنها لا تحتوي ما يستحق أن تحجب ويقترحون إعادتها.

وتخلص دراسة (شمو، ٢٠٠٥م) إلى أن التعاون والتنسيق بين الحكومات وأجهزة الإعلام يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية ويقضي على كثير من المخاوف حول أمن المجتمع سلامته.

وبالمجمل يتضح من العرض السابق في هذا الفصل أن الإنترنت بكل تطبيقاتها وما تقدمه من أشكال اتصالية متنوعة هي الظاهرة الاتصالية الأكثر خطورة على مجتمعاتنا اليوم، وبالقدر نفسه فإنها تحمل الكثير من المزايا والإيجابيات التي يصعب العيش بمعزل عنها.

الخلاصة

تناول الفصل الأول شبكة الإنترنت من زاوية اتصالية ، واستعرض تعريف بالشبكة وبداياتها، والفروق الرئيسة بين أنواع الشبكات المختلفة ، وركز المبحث الثاني من هذا الفصل على الوظيفة الإعلامية للشبكة، أما المبحث الثالث فحاول الإجابة عن سؤال من يدير الإنترنت ويتحكم فيها على المستوى الدولي، والمقصود بحوكمة الإنترنت.

وناقش المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل المخاطر الأمنية لشبكة الإنترنت من زواياه المختلفة.

وفي الفصل الثاني سيتناول الكتاب أحد المخاطر الرئيسة التي تحاول الاستفادة من الإنترنت وهو الإرهاب الإلكتروني.

المراجع

١- أحمد، محمد الأمين موسى. ٢٠٠٥م. "توظيف الوسائط المتعددة في الإعلام الإلكتروني العربي" بحث مقدم في مؤتمر صحافة الإنترنت في الوطن العربي. كلية الاتصال. جامعة الشارقة.

٢- الدناني، عبدالملك ردمان. ٢٠٠٠م. "الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت". مركز عبادي للدراسات والنشر. صنعاء

٣- الدوسري، جابر بتال سالم الحقباني. ٢٠١١م. " دور الإعلام الأمني في تعزيز المفهوم الشامل للأمن لدى طلاب الجامعة" رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٤- شمو، علي محمد ، ٢٠٠٥م "مجالات التعاون بين الأجهزة الأمنية والإعلامية في مكافحة الجريمة والانحراف" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ندوة الإعلام والأمن ، الخرطوم، ٢- ٤/ ٣/ ١٤٢٦ هـ الموافق ١١ - ١٣ / ٢٠٠٥ م .

٥- صادق، عباس مصطفى. ٢٠٠٣م. "صحافة الإنترنت.. قواعد النشر الإلكتروني الصحفي الشبكي". الظفرة للطباعة والنشر، أبوظبي.

٦- صادق، عباس مصطفى. ٢٠٠٨م. "الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات" دار الشروق للنشر والتوزيع. عمّان.

٧- صلاح ، مها عبدالمجيد. ٢٠١٠م "استراتيجيات الاتصال في مواقع الجماعات المتطرفة على شبكة الإنترنت – دراسة تحليلية" ندوة "استعمال الإنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٨- عبدالحميد، محمد. ٢٠٠٧م. "الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت" عالم الكتب. القاهرة.

٩- عبد الله، رشا. ٢٠٠٥م "الإنترنت في مصر والعالم العربي" آفاق للنشر والتوزيع. القاهرة.

١٠-المقحم، بيان مقحم عبدالله. ٢٠١٢م. "أهمية التوعية الأمنية" مركز التميز لأمن المعلومات جامعة الملك سعود.

١١-مكاوي، حسن عماد. علم الدين، محمود سليمان. ٢٠٠٠م."تكنولوجيات المعلومات والاتصال". مركز التعليم المفتوح. جامعة القاهرة.

١٢-الموسى، عبدالله بن عبدالعزيز. ٢٠١٠م، "مقدمة في الحاسب والإنترنت" ط٦.مؤسسة شبكة البيانات. الرياض.

١٣-منصور. حسن محمد حسن. ٢٠٠٧م."الإعلام العربي في شبكة الإنترنت – دراسة تحليلية تقويمية" رسالة دكتوراه، .كلية الإعلام. جامعة الأزهر. القاهرة.

١٤-نصر، حسني. ٢٠٠٣م. "الإنترنت والإعلام – الصحافة الإلكترونية" مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. الكويت.

١٥-يوسف، حنان. ٢٠٠٦م."تكنولوجيا الاتصال ومجتمع المعلوماتية" أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي. القاهرة.

١٦- JULIEN NOCETTI, CONTEST AND CONQUEST: RUSSIA AND GLOBAL INTERNET GOVERNANCE, INTERNATIONAL AFFAIRS, VOLUME 91 NUMBER 1 (LONDON: THE ROYAL INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS, JANUARY 2015)

المصادر الإلكترونية

١- "حوكمة الإنترنت" دليل صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة ضمن مشروع «أكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية لقادة القطاع الحكومي في المنطقة العربية"، بيروت، ٢٠١٥م www.escwa.un.org

٢- حوكمة الإنترنت... التغيير المستقبلي لإدارة الشبكة، صحيفة الحياة، ١٤أكتوبر ٢٠١٤م http://www.alhayat.com

٣- مؤشرات الأداء لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في السعودية حتى الربع الثالث لعام ٢٠١٦م. هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات . HTTP://WWW.CITC.GOV.SA

٤- http://www.INTERNETWORLDSTATS.com/stats.html

٥- HTTP://DICTIONARY.CAMBRIDGE.ORG

٦- www.itu.int

الفصل الثاني

الإرهاب الإلكتروني

المبحث الأول: تعريف الإرهاب الإلكتروني

الإرهاب يعني في اللغة (الإخافة والتفزيع والترويع)، والإرهاب من (الرّهبة)، وهي بالمعنى اللغوي: طول الخوف واستمراره، وهذا هو الفرق بين الرهبة والخوف. (هليل، ٢٠١٥، ص٩١)

والإرهاب مصدر أرهب يرهب إرهابا وترهيبا، وأصله مأخوذ من الفعل الثلاثي رهب- بالكسر- يرهب رهبة ورهبا- بالضم وبالفتح وبالتحريك- أي أخاف، ورهب الشيء خافه، وأرهبه واسترهبه أخافه، وترهبه توعده، والرهبة الخوف والفزع.

قال ابن فارس: (الراء والهاء والباء أصلان، أحدهما يدل على خوف، والآخر على دقة وخفة). وجاء في تاج العروس: (الإرهاب- بالكسر- الإزعاج والإخافة)، وقد ذكر مجمع اللغة العربية في القاهرة أن الإرهابيين وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية.

ومن خلال ما تقدم يتبين أن معنى الإرهاب في اللغة يدل على الإخافة والتفزيع والترويع.(العجلان، ٢٠١٥م)

واصطلاحا لم يصل المجتمع الدولي حتى الآن إلى تعريف جامع مانع متفق عليه للإرهاب؛ بسبب اختلاف وجهات النظر الدولية والاتجاهات السياسية حوله، فما يراه البعض إرهاباً يراه الآخر عملاً مشروعاً.

وتعرف رابطة العالم الإسلامي (٢٠١٥م) الإرهاب بأنه: « العدوان الذي يمارسه أفراد، أو جماعات، أو دول، بغياً على الإنسان؛ دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه، ويشمل صنوف التخويف

والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة، وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم؛ بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم، أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية، أو الطبيعية للخطر، مع ضرورة التمييز بين الأعمال غير المشروعة بوصفها جرائم إرهابية والأعمال المشروعة طبقاً لمبادئ القانون الدولي ومن ذلك رد العدوان وإنهاء الاحتلال"

كما عرفت الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب في جنيف عام ١٩٣٧م الإرهاب بأنه: (الأفعال الإجرامية الموجهة ضد إحدى الدول التي يكون هدفها أو من شأنها إثارة الفزع أو الرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو لدى العامة). (الغافري، ٢٠١٧م)

وجاء في المادة الأولى من النظام السعودي (جرائم الإرهاب وتمويله) أن المقصود بالجريمة الإرهابية: (كل فعل يقوم به الأجنبي تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة، أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، أو الإساءة لسمعة الدولة أو مكانتها، أو إلحاق الضرر بأحد مرافق الدولة أو مواردها الطبيعية، أو محاولة إرغام إحدى سلطاتها على القيام بعمل ما، أو الامتناع عنه، أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد المذكورة، أو التحريض عليها). (العجلان، ٢٠١٥م)

وفي الجانب القانوني، نجد أيضاً تعريف قانون مكافحة الإرهاب العماني الصادر في ٨/ ٢٠٠٧م، حيث عرّف الإرهاب بأنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ولغرض إرهابي، ويكون الغرض إرهابيا إذا كان يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم أو أغراضهم أو حقوقهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر، أو تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية للسلطنة أو وحدتها

السياسية أو سيادتها أو منع أو عرقلة سلطاتها العامة عن ممارسة أعمالها أو تعطيل تطبيق أحكام النظام الأساسي للدولة أو القوانين أو اللوائح" (الغافري، ٢٠١٧م)

وبشكل عام فإن المعنى الاصطلاحي الشامل للإرهاب يشير إلى "استخدام العنف وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو مادية أو معنوية" (هليل، ٢٠١٥، ص٩١)

ومما جاء في تعريف الإرهاب، ما يلي:

١- تعريف الأمم المتحدة: "الإرهاب هو تلك الأعمال التي تعرّض للخطر أرواحاً بشرية بريئة، أو تهدد الحريات الأساسية، أو تنتهك كرامة الإنسان"

٢- تعريف الاتفاقية العربية: " الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أياً كانت دوافعه أو أغراضه، يقع تنفيذه لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم وأمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو أحد المرافق والأملاك العامة والخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

٣- تعريف مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) " الإرهاب هو الاستخدام غير القانوني للقوة أو العنف ضد الأفراد والممتلكات لإجبار حكومة أو مجتمع مدني لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية" (هليل، ٢٠١٥، ص١٠٢)

ومع تطور تقنيات الاتصال والمعلومات، وتطور وسائط الإعلام الجديد، ظهر الإرهاب الإلكتروني (Cyber Terrorism) .

ويرى (عرب، ٢٠١٢م ، ص ١٥٨، ١٥٩) أهمية التفريق ابتداء بين مفهوم (الإرهاب الإلكتروني) وبين مفهوم "استخدام الإرهابيين للإنترنت" (Terrorist Use of the Internet) أو استخدام الإنترنت للأغراض الإرهابية، فالإرهاب الإلكتروني يشير إلى سير أوجه السلوك الجرمي المقصودة والمستندة إلى دوافع سياسية ضد المعطيات بأنواعها ونظم وبرامج الكمبيوتر والاتصالات تحقيقا لأغراض إرهابية تنطوي على عنف يستهدف حياة الأفراد وسلامتهم، وإثارة الفوضى وإشاعة الخوف وتعطيل عمل الأجهزة والهيئات الحكومية والمرافق الإستراتيجية في الدولة، وهي

بهذا الوصف، أي جرائم الإرهاب الإلكتروني أو السيبراني تعد من ضمن الجرائم الإلكترونية بوجه عام.

أما استخدام الإرهابيين للإنترنت أو استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية فهو مفهوم أوسع من ذلك بكثير، إذ يشير إلى طائفة معتبرة من أنشطة الإرهاب الإلكتروني المتقدمة خاصة عندما تستخدم الإنترنت وسيلة لارتكاب جرائم الإرهاب الإلكتروني، لكنه يشمل بشكل رئيس الأنشطة التي تستخدم الإنترنت كبيئة للجريمة الإرهابية بما في ذلك نشر وتوفير المعلومات، والتمويل، والربط الشبكي لأغراض إرهابية، وتجنيد الإرهابيين، وجمع المعلومات.

وبرزت إشكاليات تحديد مفهوم واضح للإرهاب الإلكتروني وفقاً لخصائصه المتنوعة، وتداخل طبيعة ذلك المفهوم مع غيره من المفاهيم المرتبطة به إلا أنه لوحظ أنه في كل تعريفات الإرهاب الإلكتروني كانت فيما بينها عناصر مشتركة مثل الأفراد أو المجموعات أو المواقع مادية أو افتراضية إلكترونية، طرق التنفيذ، والأهداف، والأدوات، والدوافع.

وفي ضوء كل الاجتهادات التي حاولت إيجاد تعريف محدد لمفهم الإرهاب الإلكتروني، نجد التداخل الكبير بين الإرهاب الإلكتروني والجريمة الإلكترونية، وهو ما دفع بعض الأفراد إلى عدم التمييز بين الاستخدام السيئ للفضاء الإلكتروني أو الاستخدام ذي الطابع الإجرامي أو كأداة إرهابية وهناك عدد من الأنماط قد يمكن اعتبارها جميعاً إذا ما وجهت إلى هدف فقدت تلك الصبغة السياسية فإنها يمكن أن تصنف ضمن كل نمط بصفة منفردة، وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد مجالات لسوء استخدام الكمبيوتر والإنترنت التي قد تستهدف مراكز معالجة البيانات المخزنة في الحاسب الآلي بقصد التلاعب بها أو تدميرها كلياً أو جزئياً، أو تشمل استخدام الحاسب الآلي أو استخدامه بشكل غير قانوني من قبل الأشخاص المرخص لهم باستخدامه، وتتميز الجريمة الإلكترونية بقدرة مرتكبيها القائمة على إلحاق خسائر كبيرة وتأتي الجريمة الإلكترونية في عدة أشكال منها الإرهاب الإلكتروني والتجسس الإلكتروني، والقرصنة، والجرائم المنظمة، والمواقع التحريضية ضد المعتقدات الدينية، والمواقع المتخصصة في القذف وتشويه سمعة الأشخاص. (عبدالصادق، ٢٠٠٩م)

وهناك من الباحثين من يؤكد أهمية التمييز بين سيطرة الإرهاب على العالم المادي والافتراضي وسيطرة الهواة أو القراصنة الذين يستهدفون في الغالب الحصول على المال، أو بغرض

التسلية وتحقيق المتعة، أو حتى بهدف إزعاج الآخرين، ولذلك فالأنواع الأخيرة ليست ضمن مفهوم (الإرهاب المعلوماتي)؛ لأنها في الغالب تندرج في إطار الجرائم العادية حتى وإن تمت باستغلال الشبكات الإلكترونية، والسبب في ذلك أن تلك الجرائم في الغالب لم ترتكب بهدف الإخلال بالنظام العام، أو لتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، أو تهديد الاقتصاد والأمن الوطني. (العجلان، ٢٠١٥م)

وفي كتابه عن العلاقة بين الإرهاب والإعلام، يقدم د. محمد عيد، وباحثون آخرون (من جامعة أوتاوا ، كندا) (Eid, 2014) مرافعة مفاهيمية ثرية للعلاقة بين الإرهاب والإعلام بعنوان (Terroredia) أو "تبادل الأوكسجين بين الإرهاب والإعلام" ، ناقش المؤلف العلاقة الفريدة بين الإرهاب ووسائل الإعلام، مشيرًا إلى أدلة وجود هذه العلاقة ليس تاريخيًا فقط، بل أيدتها الدراسات الأكاديمية الحديثة. وأن العلاقة -بين الإرهاب والإعلام- نمت بقوة وعلى نطاق واسع بفضل التطورات الحديثة في تكنولوجيا الاتصال وأنظمة المعلومات، إضافة إلى توافر عناصر مساعدة، مثل: التفاعل المتبادل، والتبعية، والتلازم، وأوضح المؤلف الأسباب التي دفعته إلى نحت مصطلح جديد يعبر عن هذه العلاقة أسماه (Terroredia) ومن تلك الأسباب: الدراسة المعمقة للظاهرة المدروسة (العلاقة بين الإعلام والإرهاب) من خلال النظر إلى دينامياتها المختلفة، والمناقشات المعمقة، والحاجة إلى توصيف هذه العلاقة الاستثنائية المزدوجة.

ويرى عيد (Eid,2014) أن الإرهاب أصبح جديدا في زمن الإعلام الجديد، و أنه بغض النظر عن التسمية -الجديد أو القديم- ينبغي أن يركز الانتباه على الفعل والفاعلين، سواء كانت طرائق العمل تستخدم الوسائل التقليدية أو تتبنى الأكثر حداثة من تقنية، وإعلام، وأسلحة، خاصة أن (الإرهابيين) يتمتعون بسرعة وكفاءة في استغلال وسائل الإعلام والمعلومات التقنية الأكثر تقدمًا.

وتحت عنوان "من الإرهاب الحاسوبي إلى راديكالية الإنترنت" تعرض الباحثة "مورا كونواي" التغيرات التي حدثت في دور ووظيفة الإنترنت في الإرهاب ومكافحة الإرهاب في العقد الماضي، وتقترح التحول من التركيز على خطر ما يسمى "الإرهاب الإلكتروني" في فترة قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبعدها إلى التركيز على دور الإنترنت في نهج العنف الراديكالي المعاصر،

وترى أن تهديد الإرهاب الإلكتروني مبالغ فيه، وينبغي أن يتوجه تركيز الباحثين وصناع القرار إلى إمكانات شبكة الإنترنت بوصفها وسيلة للتطرف العنيف. (Eid,2014)

وبمراجعة تعريفات الإرهاب في الدراسات الغربية، يتبين أنها تركز على توصيف استخدام العنف والقوة والغدر، وأن الإرهاب يتم من خلال استخدام العنف والقوة سواء تجاه المدنيين أو العسكريين، وسواء كانت الأهداف مدنية أو عسكرية – بحسب تلك التعريفات – فإن الهدف يكون غالبا هو نشر الرعب بدون إنذار سابق، وأن إحدى المشكلات الرئيسية في هذا التعريف الكلاسيكي للإرهاب هي أنه تعريف منحاز أساساً إلى الدولة ضد الجماعات التي لا دولة لها، ويعكس هذا التحيز حقيقة أن الدول كان ينظر إليها عبر التاريخ باعتبارها كتلك حقوق سيادة كاملة لكن تفعل ما تريد ضمن حدودها وداخل أراضيها دون اعتبارها مخالفة للقانون الدولي، ولكن هذا التميز ضعف على مدى العقود القليلة الماضية.

وبناء على ذلك تعتبر جريمة الإرهاب من الجرائم الدولية؛ لأنها كانت مخالفة للقواعد الدولية التي تترتب عليها المسئولية الجنائية الشخصية، سواء تلك التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية أو التي تضمنتها القواعد الدولية العرفية. (عبدالصادق، ٢٠٠٩م)

ولقد ترتب على هذه الثورة التقنية الكبيرة في عصر المعلومات بروز الإرهاب المعلوماتي، أو ما يسمى الإرهاب الرقمي، أو الإرهاب الإلكتروني، وشيوع استخدامه، وزيادة خطورة الجرائم الإرهابية وتعقيدها، سواء من حيث تسهيل عمليات الاتصال والتواصل بين العناصر الإرهابية، ومساعدتها في التنسيق لعملياتها، أو من حيث المساعدة على ارتكاب جرائمها بطرق مبتكرة ومتقدمة يصعب التنبؤ بها ورصدها، ولذلك فقد قامت أكثر من ثلاثين دولة بالتوقيع على أول اتفاقية دولية لمكافحة الإجرام المعلوماتي في العاصمة المجرية بوادبست عقب الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، مدفوعة بمخاوف حقيقية من حدوث هجمات إرهابية جديدة.(العجلان، ٢٠١٥م)

المبحث الثاني: أساليب الفئات المتطرفة في استغلال الإعلام الرقمي للتأثير على الشباب

تزايد عدد مواقع الإنترنت التي تروج للفكر المتطرف والإرهاب حيث كان عددها ١٢ موقعاً عام ١٩٩٨ ارتفع إلى ٤٨٠٠ موقعٍ عام ٢٠٠٧ ووصل إلى ٥ آلاف موقع عام ٢٠٠٩م وفقاً للاتحاد الأوروبي، ومن خلال رصد مجلس وزراء الداخلية العرب فإن ١٠٪ على الأقل من تلك المواقع موجهة للمنطقة العربية، حيث وصل عددها لأكثر من ٥٠٠ موقع تستهدف تضليل المواطن العربي والترويج لفكر التطرف والارهاب. (صلاح الدين، ٢٠٠٩م)

وحتى عام ١٩٩٥م لم يكن الإنترنت حاضرا في أدبيات الجماعات والتنظيمات المتطرفة، فكان التواصل يتم عبر أساليب تقليدية بطيئة ومحدودة الانتشار، ومع ذلك استخدمت بعض الجماعات المتطرفة خدمة الإيميل للتواصل بشكل طفيف ففي هذه السنة تم تسجيل أول تجربة تبادل معلوماتي بين الجماعات المتطرفة.

وبحلول العام ١٩٩٧م مع انتشار خدمة الإنترنت وثورة نقل المعلومات والمواقع دخلت هذه الجماعات إلى عالم الإنترنت بقوة، وتم إطلاق مواقع ومنتديات وشبكات، إضافة إلى المشاركات الفردية في مواقع إسلامية حوارية، وفي ١٩٩٧م سجلت جماعة (الجهاد) في مصر أول موقع إلكتروني لها، وبذلك بدأ الإنترنت يدخل ضمن أساليب وأدوات الجماعات التي تتبنى العنف.

وفي ١٩٩٩م كان النشاط كبيرا بين الطلاب من جنسيات مختلفة في إنشاء ودعم المواقع للجماعات المتطرفة، لكنها كانت محاولات عشوائية وانتشر فيها مصطلح الجهاد الإلكتروني.

وفي عام ٢٠٠٠م أنشئ الموقع الأول لتنظيم (القاعدة)، وإن كانت سبقته محاولات لكنه الموقع الذي حمل الشعار والبيانات وأدبيات التنظيم آنذاك، وهذا التأريخ يُعد أول انطلاقة للانتشار الفعلي والتأسيس لشبكات ومواقع وبث للرسائل والمجلات الإلكترونية، والتجنيد الفعلي للمتعاطفين مع الأفكار المنحرفة.

واعتباراً من ٢٠٠١م أصبحت الإنترنت هي الساحة الأهم بالنسبة للتنظيمات المنحرفة ، وأصبح قادة التنظيمات والجماعات يشرفون بأنفسهم على هذه المواقع والمنتديات ويمارسون داخلها ما يمارسونه في معسكرات التدريب، وكانت سنة ٢٠٠٣م تمثل السنة الذهبية في تاريخ الجماعات

المتطرفة في عالم الإنترنت، حيث شكّلت أعلى نسبة لانتشار مواقعهم الإلكترونية. (المشوح، ٢٠١٤م)

ومن أبرز استخدامات الإرهابيين لشبكة الإنترنت، كما رصدها الخبراء والباحثون، الأساليب التالية :

- التنقيب عن المعلومات.
- الاتصالات.
- التعبئة وتجنيد إرهابيين جدد.
- إعطاء التعليمات والتلقين الإلكتروني.
- التخطيط والتنسيق .
- الحصول على التمويل.
- مهاجمة المنظمات الإرهابية الأخرى. (صلاح الدين، ٢٠٠٩م)

وعلى المستوى الدولي، نجد أن تهديد الإرهاب الإلكتروني لأمن المجتمع الدولي قد تطور من مجرد هجمات إلكترونية بدافع الفضول في البدء إلى عمليات جيدة التمويل والتنظيم من التجسس السياسي والعسكري والاقتصادي والتقني، وأصبح الفضاء الإلكتروني مجالا للصراع والتنافس ويستخدمه الفاعلون من الدول أو من غير الدول للتعبئة والحشد والتنظيم والدعاية، وتستخدمه أيضاً المعارضة ضد النظم السياسية أو نشطاء الإرهاب أو الجريمة.

وأصبح الإرهاب الإلكتروني يمثل شكلاً جديداً من أشكال الصراع الدولي، وهذا ينعكس في واقع الأمر في مظاهر صراع جديدة، وبآليات جديدة وفاعلين جدد، وعلى درجة كبيرة من التنازع ما بين دور الحكومات والدول إلى دور الأفراد والجماعات الإرهابية، وتلك الأخيرة التي تستخدم الفضاء الإلكتروني عبر ثماني طرق مختلفة وإن كانت متداخلة أحياناً، وهي:

- الحرب النفسية.
- الدعاية والإعلان.
- التنقيب عن المعلومات.

- التمويل.
- التجنيد والحشد.
- الترابط.
- تبادل المعلومات والأفكار.
- التخطيط والتنسيق. (عبدالصادق، ٢٠٠٩م)

وجاء في بيان مهم للأمين العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦م، أن الشبكات الإرهابية "تتخذ من شبكة الإنترنت والاتصالات مجالاً لكسب التأييد وتجنيد الأفراد"، ما يعني في نظره وجوب حرمانها من هذه المكنة بالنظر لاعتماد الإرهابيين عليها بشكل كبير سواء في مجال الدعاية والإعلام أو التدريب أو استقطاب الإرهابيين مدللاً على ذلك أن عدد المواقع الإرهابية على الشبكة العنكبوتية سنة ١٩٩٨م لم يتعد (٢٠) موقعاً ليصبح سنة ٢٠٠٥م بضعة آلاف. فالإرهابيون – على حد قوله – يمكنهم باستخدام هذه التقنية ممارسة أنشطتهم عبر الحدود، الأمر الذي يتعين معه على الدول مكافحة هذا النوع من الإرهاب عبر الحدود أيضاً.

وقد جاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٦٢٤ لسنة ٢٠٠٥م ليكون بمثابة الأساس في استخدام الإنترنت لمواجهة أعمال التحريض على الإرهاب.

ويهيب الأمين العام في تقريره هذا بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضرورة إبلاغ لجنة مكافحة الإرهاب بما اتخذ من طرفها من خطوات أو تدابير لوضع القرار المذكور موضع التنفيذ، وفي الوقت ذاته للجنة المذكورة مد يد العون والمساعدة للدول كي يمكنها بناء قدراتها الفنية والقانونية في هذا المجال، مبدياً تعاون الأمم المتحدة مع الدول بسن التشريعات المناسبة لمكافحة الإرهاب عبر شبكة الإنترنت. (أرحومة، ٢٠١١م)

أما في العالم العربي فإن من أهم تطبيقات الإرهاب الإلكتروني ما يلي:

١- المواقع الإلكترونية التي تسهم في إكساب المهارات اللازمة للعمل الإرهابي: فعلى سبيل المثال عندما تعرضت مصر لحادث الأزهر (٧ أبريل ٢٠٠٥) الذي نفّذه طالب من كلية الهندسة، أثيرت على الساحة المصرية قضية شبكة الإنترنت، بعد أن كشفت التحقيقات أن منفذ العملية

قد استغل الإنترنت في الحصول على المعلومات التي سهلت له ارتكاب جريمته، من خلال استقاء معلوماته عن كيفية تصنيع قنبلة بدائية الصنع من شبكة الإنترنت.

٢- تجنيد الشباب: إذ تستخدم الجماعات الإرهابية شبكة الإنترنت لتجنيد عناصر إرهابية جديدة، وتركز غالبا على التجنيد من فئة الشباب، خاصة من تتوافر فيهم خصائص محددة في مستويات التفكير والمعرفة المتدنية، بل وصل الحال لدرجة أن تلك الجماعات تعلن من خلال مواقعها الإلكترونية عن حاجتها إلى عناصر انتحارية، كما لو كانت تعلن عن وظائف شاغرة للشباب، وتعتمد في ذلك على توظيف الخطاب الديني، والعاطفة الدينية.

٣- الترويج والدعاية: تسعى الجماعات الإرهابية إلى الدعاية والترويج لنفسها عن طريق آليات مختلفة، منها جذب انتباه وسائل الإعلام المعروفة لتغطية أخبار الجماعة وأنشطتها.

٤- الحرب النفسية: تستخدم الجماعات الإرهابية الإنترنت إلى جانب أغراض الدعاية والترويج في نشر معلومات بهدف شن حرب نفسية ضد أعدائها، وهو ما يتحقق من خلال نشر معلومات مضللة، مغلوطة، نشر تهديدات وصور ولقطات فيديو مرغبة (مثل مواد الفيديو التي تصور احتجاز الرهائن المختطفين من قبل الجماعة).

٥- بث معتقداتها وأفكارها: كما استغل الكثير من الجماعات المتطرفة الطبيعة الاتصالية للإنترنت من أجل بث معتقداتها وأفكارها، ولذلك فإن استهداف الأمن الفكري يعتبر من أخطر الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت؛ لأن هذا النوع من الاستهداف قد يؤدي إلى الفوضى التامة بعد إحداث تأثيرات بالغة الخطورة على معتقدات وتقاليد مجتمعات بأكملها.

٦- توثيق العمليات الإرهابية وتمجيد مرتكبيها: من خلال عمليات التوثيق والتسجيل لتلك العمليات في مواقع وتطبيقات الإنترنت بأشكال الوسائط المتعددة التي تتيحها التقنيات الحديثة وتمزج النصوص، والصور، والملفات المرئية المسموعة. (بشير، ٢٠١٤م)

ومن الأهداف الرئيسة للإرهاب الإلكتروني (المعلوماتي):

- نشر الخوف والرعب بين الأشخاص والدول والشعوب المختلفة.

- الإخلال بالنظام العام، والأمن المعلوماتي، وزعزعة الطمأنينة.
- تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، وتهديد الاقتصاد والأمن الوطني.
- إلحاق الضرر بالبنى المعلوماتية التحتية وتدميرها.
- تهديد السلطات العامة والمنظمات الدولية وابتزازها.
- الانتقام من الخصوم.
- الدعاية والإعلان، وجذب الانتباه، وإثارة الرأي العام.
- جمع الأموال والاستيلاء عليها. (العجلان، ٢٠١٥م)

ويستخدم الإرهابيون شبكة الإنترنت بشكل يومي لنشر أفكارهم الهدامة وتحقيق أهدافهم السيئة، ومن أهم استخداماتهم التي رصدها أحد الباحثين، ما يلي:

- الاتصال والتخفي: إذ تستغل المجموعات المتطرفة شبكة الإنترنت في الاتصال والتنسيق، بتكاليف لا تذكر، إضافة إلى استفادتها من مزايا الشبكة التقنية في التخفي والاتصال البعيد نسبيا عن الرقابة المشددة، بأساليب متعددة مثل البرامج المعلوماتية المختلفة، أو البريد الإلكتروني، أو المواقع والمنتديات وغرف الحوار الإلكترونية، وقد تلجأ أحياناً إلى التواصل من خلال رسائل مشفرة يصعب فكها وتتبعها، إلا بجهود أمنية واستخباراتية كبيرة.
- جمع المعلومات الإرهابية: تمتاز شبكة المعلومات الدولية بوفرة المعلومات والبيانات بأشكالها وصيغها المختلفة، ويمكن تشبيهها بموسوعة إلكترونية عالمية ضخمة، تتسم بالشمول وتعدد الثقافات، وتنوع المصادر، إضافة إلى توفير المعلومات المهمة والخطيرة التي يستفيد منها الإرهابيون في تنفيذ مخططاتهم .
- التخطيط والتنسيق للعمليات الإرهابية: لأن العمليات الإرهابية تتطلب مجهودات صعبة ومعقدة في كثير من جوانبها، فإنها تتم من خلال عمليات تخطيط محكم، وتنسيق شامل، ولذلك توفر الإنترنت مظلة كبيرة لتوفير إمكانية التواصل لغرض التخطيط والتنسيق للعمليات الإجرامية.
- الحصول على التمويل: تعد الشبكات المعلومات من أهم وسائل تمويل التنظيمات الإرهابية، حيث يقوم الإرهابيون باستقطاب أشخاص لدفع تبرعات مالية لأشخاص اعتباريين يكونون واجهة

لهؤلاء الإرهابيين، ويتم ذلك بواسطة رسائل البريد الإلكتروني أو من خلال ساحات الحوار الإلكترونية، وغيرها من البرامج المعلوماتية، بطريقة ذكية وأسلوب مخادع، بحيث لا يشك المتبرع بأنه سيساعد أحد التنظيمات الإرهابية.

- التعبئة وتجنيد الإرهابيين: إن الترويج لثقافة التطرف والإرهاب غالبا ما يتم من خلال استخدام شبكة المعلومات الدولية ، خاصة أن تلك الشبكة توفر إمكانية الوصول إلى مئات الملايين في أوقات قصيرة وبأساليب مختلفة، ويكفي تلك الجماعات أم تنجح في استقطاب أعداد قليلة من مستقبلي رسائلها الدعائية لغرض التجنيد والتعبئة.

وتستغل التنظيمات الإرهابية شبكة الإنترنت في إنشاء (قاعدة فكرية) تمتلك قناعات وميول واستعداد للمشاركة في نفيذ الأعمال الإرهابية في أي زمان ومكان.

- التدريب الإرهابي الإلكتروني: تستطيع الأجهزة الأمنية أن تستهدف معسكرات التدريب الإرهابية، وتقضي عليها بسهولة؛ لأنها تكون غالبا سهلة الكشف، ولذلك تلجأ المجموعات الإرهابية إلى شبكة الإنترنت بما تحتويه من خصائص مزايا، كمنصة ووسيلة للتدريب الإرهابي، بل إن بعض المجموعات الإرهابية قامت بالفعل بإصدار ما يشبه الأدلة الإرشادية التي تتضمن وسائل التدريب والتخطيط والتنفيذ والتخفي، وقامت بنشرها على شبكة الإنترنت لتصبح مصدرا مهما من مصادر التدريب عن بعد لكل الإرهابيين حول العالم.

وغني عن القول ما تشتمل عليه الشبكة المعلوماتية من كم هائل من المواقع والمنتديات والصفحات التي تحتوي على كتيبات وإرشادات تبين كيفية تصنيع القنابل والمتفجرات والمواد الحارقة والأسلحة المدمرة.

- إصدار البيانات الإلكترونية: ويتم ذلك من خلال المواقع الإلكترونية، أو وسائل التواصل الاجتماعي، أو بواسطة رسائل البريد الإلكتروني، أو من خلال منتديات الحوار والمدونات، بل إن إعادة بعض القنوات الفضائية نشر تلك البيانات قد ساعد بحسن نية أو بسوء نية على مضاعفة انتشار تلك البيانات، ووصولها إلى مختلف شرائح المجتمع.

والملاحظ أن البيانات الصادرة عن التنظيمات الإرهابية تتخذ مسارات متعددة، فقد تحدد أهدافا وخططا عامة للمجموعة الإرهابية، وقد تكون فقط بهدف التهديد والوعيد بشن هجمات إرهابية جديدة، أو الإعلان عن تبني تنفيذ عمليات سابقة، كما تصدر أحيانا بغرض النفي أو التعليق على أخبار أو تصريحات صادرة من جهات أخرى. (العجلان، ٢٠١٥م)

ومن حيث المضامين ركز المتطرفون على الترويج للمضامين والأفكار التالية:

- الغلو في التكفير.
- التهييج ضد الحكومات والدول والمجتمعات.
- محاولة إسقاط العلماء الكبار والمفكرين المخلصين.
- التجنيد العسكري – أنشأوا معاهد تدريب ومعسكرات افتراضية – .
- الدعوة الواضحة إلى الفوضى.
- الدعوة الواضحة إلى التفجير وتنفيذ عمليات داخل المجتمعات الإسلامية والمجتمعات الأخرى، مع التركيز على العمليات الانتحارية. (المشوح، ٢٠١٤م)

ومن أهم سمات الخطاب المتطرف المنتشر في الإنترنت:

- الانتقاء من كتب بعض العلماء المتقدمين والمتأخرين، لا يأخذونها في سياقاتها لا العلمية ولا التأريخية، وإنما ينتقون ما يوافق هدفهم (السياسي أو الفكري)، ويتبعون في كل ذلك منهج استدلال فاسد ومنحرف .
- تهييج الجماهير سمة من سماتهم بالأخبار والنقولات والاختيارات العلمية التي توافق ما في نفوسهم .
- أغرقوا الناس في مسائل التكفير، والردّة، وإقامة الحدود، وإسقاط المعاهدات، بناءً على استدلال فاسدٍ ليس له محل من النظر الصحيح ويخالف منهج وعقيدة أهل السنة والجماعة.
- استدلالهم بالخوارق وادعاء الكرامات، ونشر الصور في ذلك والقصص والروايات.
- ومن سماتهم عدم احترام القواعد والأصول الشرعية .

- تحريك العواطف وشحن النفوس فيما يحصل من الاعتداء على المسلمين والحروب، ومشاهد الدماء واستغلال ذلك في تحريك العواطف بالاتجاه السلبي. (المشوح، ٢٠١٤م)

وتأسيسًا على ما تقدم يمكن القول إن أهم خصائص الإرهاب في العصر الرقمي ما يلي:

١- صعوبة اكتشاف الإرهابيين والتعرف عليهم، فهؤلاء يمكنهم ارتكاب أنشطتهم الإجرامية عن بعد وبلمسة زر على الحاسوب، فيتحقق لهم ما يريدون، ذلك أن نسبة من الإرهابيين لديهم خبرة عالية بتقنية المعلومات وعلى قدر كبير من المهارة بحيث يمكنهم توظيف الشبكة العنكبوتية واستغلالها لفائدتهم.

٢- قدرة الإرهابيين على تغيير أساليب عملهم وأماكنهم، بحيث يمكنهم الإفلات من إمكانية مراقبتهم، وذلك بإخفاء مواقعهم على الشبكة وظهورها في ثوب جديد.

٣- سهولة التواصل بين الإرهابيين عن بعد من خلال الرسائل الإلكترونية أو غرف الدردشة أو ما شابه ذلك من الوسائل التي تتيحها لهم الشبكة العنكبوتية.

٤- إن الأعمال الإرهابية عموماً، التي تتم عبر الإنترنت تتسم بكونها تنتمي غالباً إلى طائفة الجريمة المنظمة، أو على الأقل تشترك معها في بعض الخصائص، فالإرهابيون يخضعون لنظام صارم، بحيث إن المجموعات وإن كانت تعمل لغرض واحد لكن لا تعرف بعضها البعض، واستخدامها للشبكة المعلوماتية يجعلها حريصة أكثر على تنظيم نفسها تنظيماً محكماً ودقيقاً، من أجل الاستفادة القصوى من الامتيازات التي تتيحها لهم هذه الشبكة.

٥- تتميز الأعمال الإرهابية عبر الإنترنت بسهولة تمويلها من خلال استغلال الشبكة المعلوماتية في تحويل الأموال بالسرعة الممكنة وبأسماء مستعارة عادةً.

٦- إن تنفيذ الأنشطة الإرهابية لا يتطلب التنقل من مكان إلى آخر، أو التواجد في الأماكن التي تكون هدفاً للإرهابيين، وإنما قد يتم ذلك عن بعد بالدخول إلى الموقع الخاص وتعطيل المنظومة الخاصة به.

٧- فوق هذا وذاك، يُصنف الإرهاب عبر الإنترنت ضمن طائفة الجريمة العابرة للحدود أو القارات، التي تتعدى الحدود الإقليمية للدول مما يضفي عليها بعداً دولياً، وهذا من شأنه أن يخلق كثيراً من التحديات القانونية في مواجهتها والتصدي لها.

٨- إن الخسائر الناجمة عن الإرهاب في العصر الرقمي – وبالذات ما يعرف بالإرهاب الإلكتروني – فادحة تكاد تكون أضعاف الخسائر التي تحدثها الأعمال الإرهابية التقليدية سواء من حيث الأرواح أو الممتلكات لاسيما في الدول التي تعتمد بشكل كبير على تقنية المعلومات.

٩- إن الإرهاب عبر الإنترنت لم يعد هدفه محصوراً في تحقيق مآرب سياسية، كما هو الحال في الإرهاب التقليدي عادةً، وإنما أضحت له أغراض أخرى متعددة وربما قد يكون في مقدمتها الأغراض الاقتصادية أو الانتقامية أو الدينية. (أرحومة، ٢٠١١م)

ومن الصعب تحديد أشكال الإرهاب؛ لأن طبيعة الإرهاب الإلكتروني تتطلب اللامحدودية في التصنيف؛ لأنها تعتمد على تقنيات تشهد جديدا في كل يوم، ولم تتوقف عنج نقطة تقنية محددة، واستنادا إلى بعض التعريفات السابقة للإرهاب ، يمكن سرد بعض أشكال الإرهاب الإلكتروني على النحو التالي:

- التهديد الإلكتروني: من خلال استخدام الإنترنت في التهديد بالقتل لشخصيات سياسية، أو التهديد بتفجيرات في مراكز سياسية أو تجمعات رياضية، أو التهديد بإطلاق فيروسات لإتلاف الأنظمة المعلوماتية.
- القصف الإلكتروني: وهو أسلوب للهجوم على شبكة الإنترنت من هلال توجيه كم كبير من الرسائل الإلكترونية لإغراق مواقع معينة على الشبكة، الذي يؤدي تقنيا إلى إحداث شلل في ذلك الموقع وتوقفه عن العمل في نهاية المطاف.
- تدمير أنظمة المعلومات: من خلال اختراق شبكة المعلومات الخاصة بالأفراد أو الشركات العالمية بهدف تخريب نقطة الاتصال أو النظام عن طريق استخدام الهجمات الفيروسية، فعلى سبيل المثال، تمكنت مجموعات إرهابية في أستراليا عام ٢٠٠٥م من تدمير شبكة الصرف الصحي في إحدى المدن مما نجم عنه أضرار صحية واقتصادية كبيرة جداً.
- التجسس الإلكتروني: وسرقة المعلومات من الأفراد أو المؤسسات أو الدول أو المنظمات. (بشير، ٢٠١٤م)

المبحث الثالث: تجارب رائدة في مواجهة الإرهاب الإلكتروني

يعرض هذا المبحث لثلاث تجارب، دولية وعربية ومحلية، على النحو التالي:

التجربة الفرنسية

بدأت فرنسا في تأسيس سياستها لمواجهة الإرهاب على أربعة مبادئ هي: التخصص، والمركزية، والتنسيق المنظم، والاتصال وتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة لبحث العلاقة بين أفراد الخلايا الإرهابية. وقد اقتضت هذه المبادئ إنشاء إدارات متخصصة ومركزية داخل الشرطة لمواجهة الإرهاب، بجانبها قضاء متخصص في هذا النوع الخطير من الجرائم.

وبالإضافة إلى التدابير القانونية، وضعت فرنسا إستراتيجية طويلة الأجل، تم عرضها ضمن وثيقة مهمة تسمى (الكتاب الأبيض لمواجهة الإرهاب) الذي يعتبر جزءًا من الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب وفق أنجع السبل. وهذا الكتاب هو ثمرة تفكير بين المهنيين ورجال المخابرات والقضاة والمسئولين الحكوميين والصحفيين والأكاديميين. وإنه بالإضافة إلى التكيف الاحترازي جنبا إلى جنب مع ثمرات التعاون الدولي، فإن الفرنسيين يعتبرون أن التعبئة على أوسع نطاق هي الكفيلة بمواجهة تحدي الإرهاب. وهذا ينطوي على معلومات واضحة عن واقع التهديد ووسائل تنفيذها لمواجهة الموقف. هذه هي الرسالة الرئيسية لهذه الوثيقة المهمة.

الجزء الثاني من الوثيقة هو وصف للإجراءات والاحترازات الفرنسية المضادة للإرهاب عبر شبكة الإنترنت .

أما في جزئه الثالث فيسعى الكتاب إلى إشراك المواطنين أنفسهم في توفير أمنهم وسلامتهم، والتعامل مع الظاهرة وفق رؤية ثلاثية الاتجاهات:

أولا: "المعركة اليومية" (مسئولية المواطنين، والفاعلين الاجتماعيين، وقوات الأمن).

ثانياً: "المعركة التكنولوجية" بحيث يهدف من هذه الاتجاه إلى "استباق التهديد" .

ثالثاً: "معركة الأفكار" التي تسعى إلى خلق التماسك الاجتماعي لعزل الإرهابيين فكريًّا وثقافيًّا. (أبو عمار، ٢٠١٥م)

المجلس الوطني للرقمنة في فرنسا

المجلس الوطني للرقمنة (Le Conseil National du Numérique) هو هيئة فرنسية استشارية مستقلة عن أجهزة الدولة الفرنسية، وقد أنشئ بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١١م، وكجزء من مهمته الاستشارية يركز على مواجهة الإرهاب الإلكتروني، ويقدم اقتراحات مساعدة للفريق الحكومي والبرلمانيين في عملهم ضد الإرهاب الإلكتروني بما يكفل التوازن بين فعالية الإجراءات الاحترازية وعدم المس بالحريات يجب تطوير إجراءات مزدوجة تتطلب فعلاً متناسقاً بين السلطات القضائية والسلطات الإدارية. (أبو عمار، ٢٠١٥م)

التجربة الأردنية

أعلنت الحكومة الأردنية عام ٢٠١٤م (الخطة الوطنية لمواجهة التطرف) وحددت فيها مسؤولية الوزارات والمؤسسات العامة في تحقيق هذا الهدف، وكان الهدف الرئيس للخطة هو الشباب الأردني.

وقد أوضحت أدبيات الخطة أن مواجهة التطرف والغلو الفكري تتطلب جهوداً مشتركة تشمل كل الجوانب التي تتعلق بهذه الظاهرة، تربوياً وثقافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً ودينياً.

واكتفت الخطة الأردنية بتحديد إطار عام للمؤسسات المعنية، لتحقيق أهدافها العامة بعد وضع إستراتيجيات وخطط تفصيلية تتناسب مع طبيعة اختصاص كل جهة.

وتمتاز وثيقة الخطة الأردنية بأنها تشاركية، بينما يترك أمر تنفيذ أجندتها لوزارة الداخلية بالتعاون مع كافة الوزارات والمؤسسات الوطنية والأمنية مع تحديد دور كل منها.

ولذلك فقد عرضت الخطة لأكثر من ١٠٠ مقترح مقدم لمجموعة من المؤسسات، إضافة إلى مصفوفة سياسات أجهزة الدولة الأردنية وإجراءاتها التنفيذية، وشملت تلك المؤسسات التي تناولتها الخطة:

- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
- دائرة الإفتاء العام
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة التربية والتعليم

- وزير دولة لشؤون الإعلام
- وزارة الثقافة
- المجلس الأعلى للشباب
- وزارة الداخلية
- وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
- وزارة التعليم العالي
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- القوات المسلحة الأردنية
- مديرية الأمن العام
- مستشارية شؤون العشائر

ومن الخطوات التي تضمنتها الخطة الأردنية في الجانب الإعلامي، وفي جانب الاتصالات وتقنية المعلومات ما يلي:

- إنتاج رسائل إعلامية مختلفة وبثها عبر وسائل إعلام متعددة (مرئية ومسموعة ومقروءة وإلكترونية) توضح حجم الرفض الشعبي للتطرف والغلو والتكفير، ويكون ذلك في وقت ملائم حتى يتسنى الوصول إلى أكبر شريحة من المواطنين (وقت الذروة).
- توسيع مساحة التغطية الإعلامية للأنشطة الدينية والشبابية للإسهام في زيادة الوعي بمظاهر الغلو والتطرف، والعمل على توعية الشباب من خلال هذه البرامج بالتعاون مع المجلس الأعلى للشباب ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
- التغطية الإعلامية المدروسة لخطب المساجد ودروسها المنتقاة بعناية بالتعاون مع وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
- توضيح حقيقة الفكر المتطرف والتكفيري من خلال فضح الممارسات الإجرامية التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية المتطرفة.
- الاستمرار في مراقبة المؤلفات والمصنفات التي تحرض على التطرف والعنف ومنع تداولها وبيعها ودخولها.

- الاستمرار في محاولة التأثير بمواقع التواصل الاجتماعي المؤثرة والمواقع الإخبارية الإلكترونية لبث رسائل دينية وسياسية تنبذ التطرف.
- تكثيف الأخبار والتقارير والبرامج التي تسلط الضوء على رموز التشدد ليتم كشف أطروحاتهم وآرائهم المنفرة، واستخدام الصور الفوتوغرافية والتلفزيونية والرسومات (الكاريكاتيرية) الساخرة التي تظهر بشاعة المشاهد الناجمة عن الأعمال الإرهابية.
- الطلب إلى المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات السيطرة على مواقع التنظيمات المتطرفة والتكفيرية التي تبث فكر التكفير أو تشجع عليه أو تدعو له أو تشكل وسيلة تواصل بين عناصره على شبكة الإنترنت العالمية.
- اتخاذ التدابير لمراقبة محتوى وسائل التواصل الاجتماعي الذي يشتمل على أي نصوص أو كتابات أو رسومات أو رموز أو خرائط، وغيرها من تلك التي تروج أو للتطرف والفكر التكفيري أو تؤيده أو تدافع عنه.
- التأكيد على ضرورة تصويب أوضاع شرائح الهواتف المحمولة بربطها وتوثيقها بأسماء مستخدميها الفعليين، وعدم صرف أي بطاقات مسبقة الدفع أو خطوط جديدة دون توثيق، وحجب الخدمة عن الخطوط غير الموثقة.
- التشدد في بيع بطاقات الهواتف المحمولة وخطوط الإنترنت للأجانب، وحصرها بمن يحوزون على إقامات وتصاريح عمل سارية المفعول وبطاقات لجوء.
- ربط جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية على الشبكة الحكومية الآمنة. (جريدة الغد الأردنية، ١٥ يونيو ٢٠١٦م)

التجربة السعودية:

تبذل المملكة العربية السعودية جهودًا كبيرة في هذا المجال لاعتبارات كثيرة تتعلق بمكانتها العربية والإسلامية والدولية الكبيرة، ولأنها من أكثر المتضررين من خطر التطرف والإرهاب، ونعرض فيما يلي لمثالين فقط من بين أمثلة كثيرة على الجهود السعودية في هذا المجال:

المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال)

تم تدشينه على يد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وبحضور الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وكذلك قادة العالم الإسلامي المشاركين في القمة العربية الإسلامية الأمريكية، في العاصمة السعودية (الرياض) في مايو ٢٠١٧م . ويهتم المركز الذي يتميز بنظام حوكمة يعكس أفضل الممارسات الدولية في إدارة المنظمات العالمية الكبرى، بتعزيز ثقافة الاعتدال، من خلال رصد وتحليل الفكر المتطرّف واستشرافه، للتصدي له ومواجهته والوقاية منه، والتعاون مع الحكومات والمنظمات ذات العلاقة ويتولى إدارة المركز الأول من نوعه عالمياً مجلس إدارة مكون من (١٢) عضواً من ممثلي دول أو منظمات أو جهات ذات اهتمام بعمل المركز، الذي يتميز بنظام حوكمة يعكس أفضل الممارسات الدولية في إدارة المنظمات العالمية الكبرى؛ بما يتيح الحيادية والمرونة والكفاءة والشفافية لتأدية مهام المركز وتحقيق أهدافه. وتتشكل إدارة المركز لمدة (خمس) سنوات لكل دورة، ويراعى في عضويته نسب المساهمة في تمويل الميزانية السنوية للمركز، ويُناط به رسم السياسة العامة للمركز، ووضع خططه وبرامجه، واعتماد ميزانيته. ويعول المركز العالمي لمكافحة التطرف (اعتدال) على فريقٍ من المتخصصين المهنيين في مجالات البحوث والإعلام والتكنولوجيا، والمهتمين برصد وتحليل ومكافحة روافد الفكر المتطرف واتخاذ تدابير مضادة عبر تبني خطاب يعزز ثقافة الاعتدال والتسامح وقبول الآخر.

وحدد المركز لنفسه ثلاثة محاور للعمل، وهي:

الرصد: اعتماد اللغات الأكثر انتشارا وبدرجة عالية من (الأتمتة) في الإخطار، مع القدرة على كشف المحتوى المتعاطف مع الفكر المتطرف.

التحليل: التشخيص الدقيق للمواد المرصودة بكافة اللغات واللهجات المختلفة، بما يساعد على إصدار التحليلات الدورية: يومية، أسبوعية، شهرية.

التفاعل: إجراءات استباقية وتفاعلية تستهدف الرد على الشبهات وحجب ومنع وإغلاق منافذ الفكر المتطرف **بمختلف** أشكالها وتعطيل مصادر التغذية الرقمية.

حملة (السكينة): وهي حملة إلكترونية تشرف عليها (وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) في المملكة العربية السعودية، بدأت عام ١٤٢٣هـ الموافق ٢٠٠٣م، وقامت فكرتها على الانتشار في مواقع ومنتديات ومجموعات الإنترنت، استنادا إلى جهود فريق من مختلف التخصصات.

وفي ملخص إنجازات ونتائج الحملة حسب بياناتها التعريفية في الإنترنت:

- المساهمة في تصحيح أفكار (١,٥٠٠) من أصل (٣,٢٥٠) تمت محاورتهم. وجميع الحوارات والمراجعات موثقة ضمن مشروع (وثائقي السكينة) لفائدة الباحثين والمختصين، مع ملاحظة اختلاف نسبة التصحيح والتراجع لدى المُستهدفين.
- نشر (٣٠٠) مادة علمية لتأصيل الفهم الصحيح لمسائل النوازل التي حدث بها الخلل الفكري والزلل المنهجي.
- تنفيذ برنامج (درء الفتنة) لمواجهة دعاوى الفوضى والفتن، وقد استفاد منه أكثر من مليون زائر عبر الفيسبوك، وهو برنامج يركز على توكيد الأصول وحفظ الحقوق وجمع الكلمة ودرء كل أسباب الفتن.
- تم تقديم حملة السكينة كأنموذج لجهود المملكة في التعامل مع الأفكار المتطرفة في بيان المملكة لحقوق الإنسان في جنيف – ١٤٣٠هـ
- شاركت الحملة في تنفيذ ورش عمل مع الدعاة والأئمة والخطباء، تهدف إلى تحديد أفضل الوسائل للحد من صور التطرف وتعزيز مفاهيم الوسطية.
- تحتفظ (حملة السكينة) بأرشيف شامل لإنتاج الجماعات المتطرفة سواء كان الإنتاج المقروء أو المسموع أو حتى المرئي، وساهم موقع السكينة على الشبكة العالمية بتوفير مادة فكرية وعلمية ومكتبة إلكترونية للإنتاج الفكري والعلمي الإيجابي المواجه لتيارات وأفكار الغلو والتطرف، وقدمت الحملة ذلك بوصفه مصدرًا علميًا موثوقًا يستفيد منه الباحثون وفق اشتراطات معينة. (assakina.com)

ويعترف القائمون على الحملة أنه رغم نجاحها في إنشاء أكبر منصة لصناعة بيئة لمحاربة الإرهاب وتعزيز الوسطية، لكنها لم تنجح في توسيع تغطيتها بشكل كبير، فتأثيرها محدود رغم وجوده خاصة بعد أن تطورت آليات وأدوات الجماعات المتطرفة.

فحملة السكينة في (٢٠٠٣م - ٢٠٠٦م) ناقشت (٣٢٥٠) إرهابيًا أو متعاطفًا معهم، وأجرى (٢٠) باحثًا وباحثة دراسات أو تكميل لأجزاء دراسات علمية على هذه الحوارات والوثائق التي تحتفظ بها الحملة لفائدة الباحثين وفي المقابل - كما أعلنت الحملة - لم تستطع مناقشة سوى (٢٠٠) من المنتمين لداعش، وذلك في عام ٢٠١٤م، وهذا الفارق منطقي جدا بسبب ضعف أدوات السكينة.

ويؤخذ على الحملة ضعف التأثير في شبكات التواصل الاجتماعي، فحساب الحملة على تويتر @assakina_com الذي أنشئ في ديسمبر ٢٠١٠م، بلغ عدد تغريداته ١٧ ألف و٤٠٠ تغريدة، وكان لديه حوالى ٨٦٠٠ متابع فقط حتى تاريخ أبريل ٢٠١٧م، ولم يكن للحملة قناة على يوتيوب وكان حضورها ضعيفا في شبكات التواصل الأخرى، وهي مؤشرات تدل على حضور ضعيف مقارنة بالجهود التي تبذلها الجهات الأخرى على شبكات التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة.

المبحث الرابع: مواجهة الإرهاب الإلكتروني

لا تخلو ندوة أو مؤتمر أو فعالية علمية أو أمنية أو جماهيرية تتناول هذا الموضوع من محاولة تقديم مقترحات وتوصيات لصانع القرار، إلا أن ما يؤخذ على معظم تلك التوصيات أنها تقدم بلغة إنشائية، ولا تتضمن آليات تفعيلها أو التأكد من فعاليتها وقياسها، ومن المقترحات والإجراءات المهمة لمواجهة الإرهاب الإلكتروني، حسب التوصيات التي قدمها عدد من الباحثين والمختصين :

- ضرورة نشر القيم الإنسانية الفاضلة ومفهوم السلام بين الأفراد وبين الدول، وإشاعة روح التسامح والتعايش، وضمان عدم نشر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المواد الداعية للتطرف والعنف، والإرهاب والإجرام، والتصدي لذلك في الفضاء الافتراضي.
- التأكيد على أهمية وضع مفهوم دولي موحد للإرهاب بصفة عامة، والإرهاب الإلكتروني بصفة خاصة، وضرورة السعي إلى عقد مؤتمر دولي بإشراف هيئة الأمم المتحدة يتم من خلاله تحديد تعريف الإرهاب، وبيان مضمون الإرهاب المعلوماتي، وتحديد خطة عملية دولية لمكافحة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، بما في ذلك الإرهاب المعلوماتي الذي يعد من أخطر أنواع الإرهاب وأيسرها، مع احترام سيادة الدول الأعضاء.
- ضرورة قيام مزودي خدمة الإنترنت بالإبلاغ عن النشاط الإرهابي الملموس في حالة الشعور بوجود أي نوع من التهديدات.
- ضرورة التأكيد على أهمية دور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ونظم التعليم في بلورة إستراتيجيات للتصدي لمزاعم الإرهابيين، وشبهاتهم.
- تشجيع وسائل الإعلام لوضع قواعد إرشادية للتقارير الإعلامية والصحفية بما يحول دون استفادة الإرهابيين منها .
- تشجيع عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل وحلقات النقاش في مجالات ظواهر التطرف والإرهاب بصفة عامة، والإرهاب الإلكتروني بصفة خاصة.
- أن تعمل الدول على ضرورة توحيد جهودها نحو وضع تشريعات داخلية صارمة لمكافحة الجرائم التي تتعلق بالإرهاب الإلكتروني. بالإضافة إلى ضرورة إنشاء منظمة عربية لتنسيق أعمال مكافحة الإرهاب عبر الشبكات المعلوماتية والأنظمة الإلكترونية.

- تفعيل الدور الوقائي الذي يسبق وقوع الجرائم المعلوماتية والإرهاب الإلكتروني، وذلك من خلال تفعيل دور الجامعات والأسرة، وتقوية الوازع الديني. (البحيري، ٢٠١٢م، الجراحي، ٢٠١٥م، العجلان، ٢٠١٥م)

ويصنف (د. هشام بشير) الأساليب المطلوبة لاحتواء ظاهرة الإرهاب الإلكتروني في العالم العربي فيما يلي:

المحور الأول: الإجراءات الأمنية.

المحور الثاني: المواجهة الفكرية والإعلامية، من خلال مجموعة من التدابير، مثل : عرض تصريحات مجموعة من الذين تراجعوا عن فتاواهم التكفيرية، وعرض كل ما يتم التوصل إليه لكشف زيف هذه الفئة الضالة، وتكثيف البرامج التوعوية والإعلامية التي تعتمد أساليب ذكية في التناول والتغطية والمتابعة والحوار الهادف، في كل وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية.

المحور الثالث: الحماية الفنية (التقنية): من خلال حجب المواقع الضارة التي تروج للتطرف والإرهاب والأفكار الهدامة التي تستهدف تقويض الأمن الفكري في المجتمع.

المحور الرابع: الجوانب القضائية، والقانونية: من خلال إعادة النظر في التشريعات القائمة وسن قوانين جديدة تشمل المخالفات والجرائم التي قد تنجم عن التحريض الإلكتروني على العنف والتطرف. (بشير، ٢٠١٤م)

ومن التوصيات المقترحة في هذا الشأن أيضا:

١-إنشاء مركز عالمي مختص في مواجهة الإرهاب عبر الإنترنت .

٢-إنشاء مركز عالمي للتدريب على مواجهة الإرهاب الإلكتروني فكريا .

٣-تعميم تجربة حملة السكينة بما يناسب الدول والمجتمعات المختلفة .

٤-تشجيع الأبحاث والدراسات المختصة بالإرهاب الإلكتروني .

٥-إنشاء وحدات حوار إلكترونية (فكرية) بلغات متعددة لمناقشة المتعاطفين مع الجماعات المتطرفة . (المشوح، ٢٠١٤م)

وعرضت على مجلس وزراء الداخلية العرب مجموعة من التوصيات بشأن دور الإعلام في مواجهة المواقع التي تروج للفكر المتطرف والإرهاب، منها:

أولاً : تبني مفهوم الأمن الشامل والمجتمعي وبالتالي إشراك منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها وسائل الإعلام الحكومية وغير الحكومية في محاربة استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت .

ثانياً : تشخيص هذه الجريمة بصورة علمية وواقعية وتحديد السبل العلمية لمكافحتها، وتبصير المواطنين بذلك باعتبار أن الإرهاب يهدد أمن واستقرار المواطن بحيث يتم ذلك بقوالب إعلامية متنوعة.

ثالثاً : أن تنبع الخطط الإعلامية من واقعنا الإعلامي والأمني وعدم استخدام قوالب جاهزة من الخارج لاختلاف طبيعة المجتمعات مما يستلزم بالطبع تعاوناً وثيقاً بين أجهزة الأمن وأجهزة الإعلام.

رابعاً : توفير موارد بشرية ومالية وفنية مناسبة للتعامل مع هذه الجريمة في مجال التوعية الأمنية خاصة أن الإعلام غير الحكومي ينظر في الأساس إلى مسألة الربح التجاري.

خامساً : توفير المعلومات اللازمة والدقيقة والمحدثة حول جريمة استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت، حيث يستطيع الإعلام التنبيه والتحذير للمواطنين من خلال تلك المعلومات المتوافرة التي تقع مسؤولية توفيرها في الأساس على الأجهزة الأمنية والتي تستطيع بوضوح تحديد المواقع التي تروج للفكر المتطرف والإرهاب . (صلاح الدين، ٢٠٠٩م) .

وإجمالاً فإن التصورات الأكثر فعالية وخاصة في الجانب الإعلامي تقوم في الأساس على اقتناع الجمهور بأنه هو المعني الأول قبل غيره بتبني تلك الإستراتيجيات وتنفيذها لمواجهة خطر الإرهاب الإلكتروني .

ففي جلسات مؤتمر الإرهاب الإلكتروني، الذي نظمه مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة وحوار الحضارات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قدّم الباحثون والمشاركون توصيات عدة، من أبرزها التوصية بإنشاء جيش إلكتروني، وحسبة إلكترونية لمكافحة الإرهاب في الشبكة العنكبوتية. (مركز الملك عبدالله ، ١٤٣٦)

وفي البيان الختامي للمؤتمر الدولي لتجريم الإرهاب الإلكتروني الذي استضافته العاصمة الإماراتية أبوظبي في مايو ٢٠١٧م تضمن البيان دعوة صريحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات سريعة وعاجلة في هذا الصدد، أهمها:

أولاً: اعتماد اتفاقية دولية ملزمة تحظر الإرهاب الإلكتروني بكافة أشكاله، بما في ذلك محاولات التجنيد، والتحريض على الإرهاب، والدعوة إليه، والإشادة به، وتمويله، وعدم التبليغ عنه؛ بالإضافة إلى الدعوة إلى العنف، والكراهية، والتمييز العرقي والديني، والإساءة إلى الآخرين وإلى الأديان.

ثانياً: دعوة الدول إلى تبني مقتضيات هذا الاتفاق الملزم وتفاصيل مبادئه وتوضيحها أكثر في قوانينها الداخلية، ووضع قانون خاص يتعلق بالجرائم الإلكترونية.

ثالثاً: إنشاء هيئات وطنية للمعلوماتية والحريات والأمن الإلكتروني تتولى وضع سياسات وإستراتيجيات في إطار سيادة القانون، لرصد ومجابهة المحتوى الرقمي الذي ينطوي على مخاطر إرهابية. (البيان الختامي للمؤتمر الدولي لتجريم الإرهاب الإلكتروني، ٢٠١٧م)

والواقع أن التوصيات والمقترحات المقدمة من المختصين والخبراء تختلف باختلاف مجالات الاهتمام والتخصص العلمي والمهني لكل منهم، ولذلك فمن المهم عند تناول هذه الظاهرة الحصول على رؤية شاملة تجمع بين الرؤى المتناثرة للاستفادة منها في منظومة إعلامية واجتماعية وأمنية وقانونية متكاملة.

الخلاصة

استعرض الفصل الثاني في مبحثه الأول تعريف الإرهاب الإلكتروني من زوايا متعددة ، وفي المبحث الثاني تناول أساليب الفئات المتطرفة في استغلال الإعلام الرقمي للتأثير على الشباب ، ثم عرض في المبحث الثالث ثلاث تجارب محلية وعربية ودولية رائدة في مواجهة الإرهاب الإلكتروني ، ولخَّص المبحث الرابع أهم التوصيات والمقترحات التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال.

وسيركز الفصل الثالث على الدور الذي يمكن أن تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الأفكار المتطرفة.

المراجع

١- أبو عمار، ميلود عبدالرحمن بنعتيك، ٢٠١٥م. " الإجراءات الاحترازية الدولية في مواجهة خطر الإرهاب الإلكتروني : التجربة الفرنسية نموذجاً" المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية، ICACC ، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٢- أرحومة، موسى مسعود. ٢٠١١م، "الإرهاب و الانترنت" مجلة دراسات وأبحاث - جامعة الجلفة - الجزائر ، ع ٤ ، ص: ١٦٤ - ١٨٩

٣- البحيري، ولاء. ٢٠١٢م، "مستقبل الإرهاب الإلكتروني " تحديات وأساليب المواجهة" مجلة النهضة - مصر ، مج ١٣، ع ٤ ، ص:١٨٩ - ١٩٢

٤- بشير، هشام. ٢٠١٤م "الإرهاب الإلكتروني في ظل الثورة التكنولوجية وتطبيقاته في العالم العربي" آفاق سياسية - المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة ، ع٦، ص: ٧٦ - ٨٨

٥- البيان الختامي للمؤتمر الدولي لتجريم الإرهاب الإلكتروني "١٥ - ١٦ مايو ٢٠١٧" أبوظبي.

٦- الجراحي، مني فؤاد إبراهيم، ٢٠١٥م، "دور الجامعات السعودية في تنمية وعي الشباب بخطورة الجرائم المعلوماتية لدعم قضايا مكافحة الإرهاب الإلكتروني" المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية- ICACC ، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٧- صلاح الدين، معتز. ٢٠٠٩م، "دور الإعلام في مواجهة المواقع التي تروج للفكر المتطرف والإرهاب على شبكة الانترنت" مجلس وزراء الداخلية العرب.

٨- عبد الصادق، عادل. ٢٠٠٩م، "الإرهاب الإلكتروني: القوة في العلاقات الدولية- نمط جديد وتحديات مختلف" مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

٩- العجلان، عبدالله بن عبدالعزيز بن فهد. ٢٠١٥م، "الإرهاب المعلوماتي" المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية، ICACC ، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٠-عرب، يونس محمد. ٢٠١٢م "الإطار القانوني للإرهاب الإلكتروني واستخدام الإنترنت للأغراض الإرهابية" ندوة "استعمال الإنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين" جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض .

١١-مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة وحوار الحضارات، مؤتمر " الإرهاب الإلكتروني: خطره وطرق مكافحته" جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ٢٥ محرم ١٤٣٦هـ

١٢-المشوح، عبدالمنعم بن سليمان. ٢٠١٤م "حملة السكينة لتعزيز الوسطية" ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الإرهاب، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

١٣-هليل، أحمد محمد، ٢٠١٥ "الإرهاب- إضاءات بحثية ومنارات علمية" للمؤتمر الإسلامي العالمي بعنوان: «الإسلام ومحاربة الإرهاب» ، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة ٣-٦/ ٥/ ١٤٣٦هـ الموافق ٢٢-٢٥/ ٢/ ٢٠١٥م

١٤- EID, MAHMOUD. 2014, "EXCHANGING TERRORISM OXYGEN FOR MEDIA AIRWAVES: THE AGE OF TERROREDIA (ADVANCES IN HUMAN AND SOCIAL ASPECTS OF TECHNOLOGY (AHSAT))1ST EDITION, PA: IGI GLOBAL.

المصادر الإلكترونية

١- البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي العالمي بعنوان: «الإسلام ومحاربة الإرهاب» ، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة ٣-٦/ ٥/ ١٤٣٦هـ الموافق ٢٢-٢٥/ ٢/ ٢٠١٥م
http://www.themwl.org/peace/

٢- تقرير تقنية المعلومات في السعودية حتى الربع الثالث لعام ٢٠١٦م. هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات . HTTP://WWW.CITC.GOV.SA

٣- الخطة الوطنية لمواجهة التطرف، جريدة الغد الأردنية، الأربعاء ١٥ حزيران / يونيو ٢٠١٦م، متاح في
http://www.alghad.com/articles/953502-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%AF-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81

٤- الغافري، حسين بن سعيد بن سيف، الإرهاب الإلكتروني ، هيئة تقنية المعلومات العمانية، متاح على:
HTTP://WWW.ITA.GOV.OM/ITAPORTAL_AR/PAGES/PAGE.ASPX?NID=1&PID=9&LID=5
تاريخ الوصول : ٧ مارس ٢٠١٧م

٥- https://etidal.org/

٦- http://www.internetworldstats.com/stats.html

٧- http://dictionary.cambridge.org

٨- www.itu.int

٩- http://www.assakina.com/about-php

الفصل الثالث

مواقع التواصل الاجتماعي ونشر الفكر المتطرف

المبحث الأول: تعريف مواقع التواصل الاجتماعي

شبكات التواصل الاجتماعي هي ما يميز الإنترنت في الوقت الحالي، فهي المواقع الأكثر زيارة والأكثر تأثيراً. وعن طريقها يقوم الشخص بتشكيل علاقات اجتماعية مع العديد من الناس بحسب الاهتمام المشترك، ويتشارك معهم في المعلومات والرأي.

والإنترنت في الأصل قائمة على التفاعل والمشارك، ولكن الظاهرة زادت بوضوح مع ظهور مواقع وأدوات متخصصة بإنشاء العلاقات الاجتماعية والمشاركة بالمعلومات والصور ومقاطع الفيديو.

وشبكات التواصل الاجتماعي (Social Media) هي مجموعة من الخدمات تقدم عبر الإنترنت، تسمح للفرد بتكوين ملف شخصي (رسمي أو غير رسمي) محدد أسماء أشخاص متاح لهم التواصل والمشاركة معه، مع إتاحة الفرصة له للإبحار في ملفاتهم الشخصية أو الرسمية. (القرني، ٢٠١١م)

وبدأت مواقع التواصل الاجتماعي كامتداد لمواقع الدردشة، أو ما يسمى (غرف الدردشة). فظهرت مواقع دردشة بخصائص جديدة تعطي لكل مستخدم المساحة الكافية لوضع معلوماته الشخصية ونشر اهتماماته وهواياته. ومن أول هذه المواقع موقع باسم (ذا غلوب) بمعنى (العالم) أو الكرة الأرضية، أنشأه طالبان في إحدى الجامعات الأمريكية في عام ١٩٩٤م. ولقي نجاحاً كبيراً خلال فترة وجيزة، وحصل على أرباح كبيرة، ولكنه سرعان ما خسر شعبيته لظهور مواقع منافسه.

وفي عام ١٩٩٥م ظهر موقع باسم (جيوسيتيز) (GeoCities) الذي يتيح لكل شخص إنشاء صفحته الخاصة على الويب داخل نطاق أحد المواقع الفرعية، حسب التخصص بهدف جمع أصحاب الاهتمامات المشتركة تحت فرع واحد وبالتالي تسهيل المتابعة. هذا الموقع استحوذت عليه

شركة ياهو (Yahoo) لمدة عشر سنوات تقريباً، وبعد ذلك تم إغلاقه، أيضاً لظهور منافسين جدد ولنقص عامل التفاعلية بالشكل المناسب.

بعد ذلك ظهرت مواقع أكثر تركيزاً على إنشاء العلاقات الاجتماعية والتفاعل بين الأشخاص. ففي عام ١٩٩٥م ظهر موقع باسم (زملاء الدراسة) (Classmates.com) وهو يمكّن الشخص من البحث عن زملائه السابقين أثناء المراحل الدراسية والجامعية. وكذلك العمل والجيش.

وفي بريطانيا ظهر موقع شبيه بالموقع السابق وهو باسم (عودة الأصدقاء) (Friends Reunited)، وهو موقع يهتم بجمع زملاء الدراسة أو زملاء العمل من فئات مختلفة من المجتمع. وكل هذه المواقع كانت مواقع تواصل اجتماعي، ولكن بشكل محدود وتفاعل أقل، حيث إن المستخدمين يزورونها بشكل متقطع بين فترة وأخرى. (الحلوة، ٢٠١٥م)

وهناك من يرى أن موقع (SixDegrees.com) هو أول موقع في الشبكات الاجتماعية تأسس عام ١٩٩٧م، وسمح بتكوين ملفات شخصية للمشتركين، واختيار أصدقائهم، وبعد عام أتاح الموقع فرصة للإبحار في ملفات هؤلاء الأصدقاء، وكان موقع (Classmates.com) قد وفر فرصة اختيار زملاء المدرسة أو الجامعة والبحث في الإنترنت لإضافة أسماء أخرى، دون التمكن من تكوين ملفات شخصية، وجاء (SixDegrees) ليكون أول موقع اجتماعي يجمع هذه الخصائص المتعددة في موقع إلكتروني واحد. وعلى الرغم من نجاحه في استقطاب ملايين المشتركين، إلا أن العامل الاقتصادي حال دون استمراره، مما اضطره للإقفال عام ٢٠٠٠م (القرني، ٢٠١١م)

وفي عام ٢٠٠٢م ظهر موقع باسم (فريندستر) (Friendster) ، وكان من ميزات هذا الموقع خصائص تفاعلية جديدة تتيح لمشترك البحث عن أصدقاء، أو أي أشخاص لهم نفس الاهتمامات والميول، وكذلك تبادل الرسائل والصور والملفات. ثم ظهر موقع جديد منافس بنفس المواصفات تقريباً باسم (ماي سبيس) (My Space) في عام ٢٠٠٣م. وتغلب هذا الموقع الجديد على موقع (فريندستر) في جلب الأعضاء حتى وصل عدد المشاركين إلى مئة مليون في عام ٢٠٠٦م.

ويعد موقع (ماي سبيس) البداية الحقيقة لمفهوم التواصل الاجتماعي، حيث إنه استقطب ملايين الأعضاء الذين يتشاركون في الاهتمامات. وكذلك ينشرون إبداعتهم في الموسيقى والتصوير

والأدب والشعر والمذكرات الشخصية. ونظراً للنجاح الكبير الذي حصل عليه هذا الموقع تقدم بشرائه شركة (نيوز كورب (News Corp) في ٢٠٠٥م بمبلغ ٥٨٠ مليون دولار. (الحلوة، ٢٠١٥م)

وبعد ان كان موقع (ماي سبيس) من أهم مواقع الإنترنت عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦م ، إلا أن الموقع بعد تلك الفترة فشل ولم يحقق النجاح الكبير، واكتسح (فيس بوك) (Face book) عالم الشبكات الاجتماعية وتقهقر موقع (ماي سبيس) وأعلنت الشركة في يونيو ٢٠١١م بيع الموقع بسعر زهيد وأقل بكثير من سعر شرائه ، فقد باعت شركة (نيوز كورب) الموقع ب ٣٥ مليون دولار لشركة إعلانات. (الهواري، ٢٠١١م)

ومن الحقائق المهمة التي فرضتها شبكات الإعلام الاجتماعي التي أكدتها نتائج دراسات وأبحاث في بيئات اجتماعية مختلفة، أن فئة الشباب وتحديداً الشريحة العمرية (١٨-٣٤ عاما) تقضي مع وسائل الإعلام الاجتماعي وقتا يفوق بأكثر من أربع مرات ما تقضيه مع وسائل الإعلام التقليدي من صحف وإذاعة وتلفزيون مجتمعة، وأن تلك الشبكات تطورت وانشرت بشكل سريع، وبينما احتاجت الإذاعة إلى ٣٨ عامًا حتى تحقق ٥٠ مليوناً من المستمعين، والتلفزيون احتاج إلى ١٣ عاماً لتحقيق نفس النتيجة، بينما احتاجت الإنترنت إلى أربع سنوات لتصل إلى ذلك العدد من المستخدمين، في حين أن شبكة واحدة وهي (فيس بوك) استطاعت خلال أقل من عام واحد أن تستقطب مئتي مليون مشترك جديد. وبعض المشاهير يتابعهم في (تويتر) جمهور يفوق عدد سكان مجموعة من الدول مجتمعة، وحتى وقت قريب كانت خمسين في المئة من حركة الإنترنت في بريطانيا يستحوذ عليها (فيس بوك) و٩٥٪ من الشركات الأمريكية تستخدم (لينكد إن) (LinkedIn) ، وفي مجال محركات البحث أصبح (يوتيوب) ثاني أكبر محرك بحث في العالم بعد (جوجل). (القرني، ٢٠١١م)

وتعد شبكات التواصل الاجتماعي من أكثر تطبيقات الشبكة العنكبوتية إثارة للاهتمام، وأوسعها انتشاراً، وأكثرها استخداماً؛ فقد فتحت هذه الشبكات آفاقا واسعة للتفاعل الاجتماعي، مجتذبة ملايين الأشخاص كمستخدمين لهذه الشبكات من مختلف الأعمار والقارات والأجناس والثقافات، لتشكل منهم مجموعات افتراضية، تلتقي في الأهواء أو المصالح أو الاهتمامات أو الثقافات، وتنطوي على أنماط في التفاعل والسلوك تختلف عنها في العالم الواقعي. وقد سجلت شبكات التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة إعلامًا بديلاً لجأ إليه الشباب العربي بكثافة،

وأسهموا فيه بفعالية ملحوظة، وسجلت هذه الشبكات مجتمعاتها الافتراضية دون أن تكترث للقواعد المنظمة للعمل الإعلامي التقليدي، باستثناء ما تفرضه قواعد وقوانين المجتمعات نفسها. كما تقوم شبكات التواصل الاجتماعي بدور رقابي سياسي واجتماعي مهم دون الاصطدام مع السلطات المعنية في الدولة، لا تستطيع الجهات السياسية ووسائل الإعلام التقليدية أن تقوم به، وذلك من خلال النقد الصريح للمواقف والأشخاص دون التعرض للأذى.

إن انخراط ملايين المستخدمين في تلك الشبكات الاجتماعية يعود لأسباب عديدة، منها أن هذه الشبكات تتيح للمستخدم تقديم ذاته بالطريقة التي يحبها، وإعطاء الآخرين الصورة التي يعتقد أنها الأقرب إلى المثالية عنه، فحتى الصورة الشخصية التي يعرضها على صفحته تمثل الصورة الأكثر إرضاءً للذات، كما أنها تتيح له التعبير عن ذاته من خلال حقول خاصة لما يرغب بإبلاغ الآخرين عن ذاته ومواهبه واهتماماته ونشاطاته (Grimmelmann, 2009).

وبما أن الفرد يسعى إلى المشاركة في أي نشاط عندما يتوقع أن يحقق منه عوائد إيجابية، فإنه يقوم بالتفاعل ضمن مجتمع افتراضي يشترك بالاهتمامات والمصالح، يتبع شبكة تواصل اجتماعي معينة، مستجيباً ومحققاً بذلك عددًا كبيرًا من حاجاته ورغباته النفسية والاجتماعية. وحيث إن شبكات التواصل الاجتماعي تتيح الفرصة للأفراد لتأسيس علاقات جديدة، أو استعادة علاقات قائمة أو تقويتها والمحافظة عليها مع عدد كبير من الأشخاص وبتفاعلية عالية، فإن ذلك السلوك التفاعلي يشبع حاجات نفسية أساسية لدى الأفراد، ويدفعهم للتفاعل عبر هذه الشبكات (Grabner, 2010).

ولئن كان الترفيه والتسلية من أبرز الدوافع لجذب الأفراد للمشاركة في شبكات التواصل الاجتماعي (Grabner, 2010)، فإن رغبة الأفراد في تقديم - أو الحصول على - أخبار ومعلومات وثيقة حول الأحداث يعد من العوامل المهمة للانخراط بتلك الشبكات؛ نظراً لفقدان الثقة بوسائل الإعلام التقليدية (Valenzuela, et al., 2008).

إن الميزات التقنية والاجتماعية لشبكات التواصل الاجتماعي تجعلها منبرا مثاليا لطرح الأفكار السياسية، والوصول إلى الأفراد الذين يشتركون في المعتقدات والتوجهات السياسية، وتبادل الآراء فيما يتعلق بالقضايا السياسية. فموقع (فيسبوك) يشجع استخدام الموقع في المجال السياسي، ويسهل تواصل الأفراد حسب توجهاتهم السياسية من خلال بند يبين التوجه السياسي للمستخدم المتضمن في

ملف التعريف الشخصي، ويعزز ذلك إمكانية إنشاء المجموعات والصفحات السياسية للتعبير عن الآراء بحرية، ووجود مزود الأخبار في كل صفحة من صفحات الموقع، موفرًا بذلك للمستخدمين فرصة متابعة أنشطة أصدقائهم السياسية والفكرية (Vitak, et al., 2011).

ويتعدى دور شبكات التواصل الاجتماعي السماح بطرح الأفكار والآراء السياسية مع أصدقائهم، إلى التجنيد والحشد والاستقطاب السياسي؛ حيث يستخدم الناشطون السياسيون تلك الشبكات لاستكمال أنشطتهم الشخصية في العالم الواقعي. كما تسهم هذه الشبكات في التوعية السياسية للأفراد، وتعزيز الاهتمام السياسي، والمشاركة المدنية، وتطوير المهارات السياسية الفردية، والاتصال المستمر بالقضايا الوطنية والإقليمية والدولية التي تستحوذ على اهتمام الأفراد.

وحيث إن الأمن الوطني من المواضيع الإستراتيجية في الفكر السياسي والإستراتيجي لأي دولة؛ نظراً لتنوع التهديدات والتحديات وتعددها، ونظرًا للتحديات التي يفرضها التطور التقني خاصة في مجال تقنية المعلومات، فقد بات من اللازم على الدول كافة أن تولي اهتماماً خاصاً بالجانب الأمني لهذه التطورات والتهديدات والتحديات؛ حتى لا تتسبب في التأثير على كيان الدول وسيادتها ووجودها. فقد كانت شبكات التواصل الاجتماعي أدوات فعالة في تغيير الوجه السياسي للمنطقة خلال الأعوام القليلة الماضية. (المكينزي وآخرون، ١٤٣٦هـ)

وإجمالا، فيمكن القول إن وسائل التواصل الاجتماعي في الوقت الراهن أهم وسيلة مستخدمة على الإطلاق؛ وذلك لعالميتها وسهولة استخدامها، إضافة إلى استمرار المعلومات وتنوع مصادرها، وإمكانية الإفادة من عشرات الخدمات المختلفة والتخاطب مع المستخدمين الآخرين، فهي نافذة عالمية ووسيلة اتصال بين الباحثين ورجال الأعمال وغيرهم، كما يوجد بالإنترنت على سبيل المثال كم هائل من المعلومات المتجددة والمتنوعة، إضافة إلى الأخبار السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفنية والرياضية والمناخية، والصحف الإلكترونية وغيرها من الصحف اليومية والمجلات (ختاتنة، وأبو سعد، ٢٠١٠، ص ٣٨).

وتزداد أهمية المعطيات السابقة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الشباب من عمر (١٨ – ٣٤) عاماً يمضون في وسائل الإعلام الاجتماعي مثل "فيسبوك وتويتر ويوتيوب" وقتاً أكثر أربع مرات من الوقت الذي يمضونه في وسائل الإعلام التقليدية من صحف وإذاعات وتلفزة مجتمعة (القرني، ٢٠١١، ص ٦٦).

المبحث الثاني: التأثيرات السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي

إن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي – وكذلك الإنترنت – يصبح مع مرور الوقت سلوكًا قهريًا، كما أن هذه الوسائل تمكن الفرد في الوصول إلى مجالات وأنشطة غير مرغوب فيها، إضافة إلى ما يشكله الاستخدام المفرط بهذه الوسائل من ضياع للوقت، يترافق ذلك مع تغيرات تقنية لدى المراهقين وبعض الشباب مثل العزلة، والعقدة النفسية، والبعد عن الحياة الواقعية، وانخفاض في ساعات النوم، وقد يصل الأمر إلى فقدان الشهية أو انخفاض في تناول الطعام، والاكتئاب النفسي، ونقص الكفاءة والانقطاع عن الدراسة والخجل والقلق وضعف في العلاقات الاجتماعية (Anderson, 2001).

ومع أن شبكات التواصل الاجتماعي هي وسيلة للاتصال واكتساب للمعلومات والمعرفة والاطلاع والحوار والإثراء الثقافي إذا ما استخدمت بأسلوب إيجابي ومعتدل؛ إلا أنه قد يتخذ منحى آخر غير ذلك إذا زاد استخدام هذه المواقع عن المعدل المقبول وتحول إلى إفراط في الاستخدام، أو إذا أسيئ استخدام هذه المواقع لتتحول لظاهرة سلبية على حياة الإنسان واتزانه وصحته النفسية مما قد يترتب عليه نتائج وآثار خطيرة على المستويات الاجتماعية والأسرية، عندئذ يكون هذا السلوك اعتيادياً، ويصبح الفرد مدمناً على شبكات التواصل الاجتماعي (الصباغ، ٢٠١٠).

وتؤكد بعض الدراسات (إبراهيم، ٢٠١٠ ، ص ٤٤٢) أن تزايد معدل الساعات التي يمضيها الفرد مستخدما وسائل التواصل الاجتماعي يرتبط ارتباطا موجبا بتزايد معدلات الشعور بالوحدة النفسية والكآبة، فهو يحس بالتوتر والقلق عندما لا يستخدم الإنترنت مثلاً، في حين يعود إليه الإحساس بالسعادة البالغة والراحة النفسية عندما يستخدم الإنترنت، وهو لا يحس بالوقت الذي أمضاه؛ الأمر الذي قد يتسبب له في مشاكل نفسية واجتماعية واقتصادية وعملية ودراسية.

من الممكن، مع مرور الوقت، أن يصبح الفرد مدمنًا على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وهذه العملية عادة تمر بمراحل، حيث يظهر أن المستخدمين الجدد هم في العادة الأكثر استخداما وإسرافا بسبب انبهارهم وشعورهم بالمتعة، ثم قد يعقب ذلك تقليل استخدام الإنترنت،

إلا أن هنالك شخصيات تتسم بسمات وخصائص تساعدها على الإدمان، وهم أصحاب الشخصيات القلقة أو الشخصيات المكتئبة، أو الشخصيات الملولة، فهؤلاء يمضون أوقات طويلة في الاستخدام مع إهمال كافة المسؤوليات، والهروب من الواقع، والبحث عن الإثارة واللذة والمتعة، والتخلي عن مواجهة تحديات الحياة المختلفة.

وإضافة إلى ما يسببه استخدام الإنترنت من حالات القلق والاكتئاب، فقد يتسبب ذلك في عدم القدرة على المواجهة الاجتماعية، والانطواء، وهو أمر يعكس ضعفاً في البناء النفسي للفرد، وضعفاً في النضج النفسي، ونقصاً في مهارات التواصل الاجتماعي المباشر.

ومن ناحية أخرى، فقد ظهر - بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م - الدور الخطير الذي لعبته شبكة الإنترنت في دعم الأنشطة الإرهابية لتنظيم القاعدة، مما دفع الباحثين إلى الاهتمام بظاهرة توظيف الجماعات المتطرفة لقنوات الإعلام الجديد وإمكانات الإنترنت. حتى ظهر مصطلح الإرهاب الإلكتروني (Cyber terrorism) حيث يشير إلى كافة أشكال توظيف الإنترنت في تعزيز الأنشطة الإرهابية (صلاح، ٢٠١٠، ص ٩).

وتتيح شبكات التواصل الاجتماعي إمكانات جديدة أمام الجماعات المتطرفة، وبالمقابل فإنها تضع عقبات وتحديات حقيقية في وجه الجهات الأمنية، فمن المعروف أن شبكة الإنترنت تتميز بأنها تتيح لمستخدميها حتى من غير المتخصصين بإنتاج المضامين التي تحمل الأفكار، ثم تحميل ذلك الإنتاج الإعلامي ونشره على نطاق واسع جدا ليصل إلى الملايين في أوقات قصيرة جداً، كما أن الشبكة هي من قنوات الاتصال اللامركزية التي يصعب السيطرة عليها، وهذا ما يفسر لجوء المجموعات المتطرفة إليها باعتبارها مصادر أكثر أمناً لنشر وترويج الرسائل الخاصة بها. وهي بدورها تتيح الوصول إلى ملفات المعلومات والمحتوى الإعلامي المنتج لمصلحة الجماعات الإرهابية، والمخزنة على عدة أجهزة مضيفة على شبكة الويب (Web Servers)، ومن ثم تصبح عملية إغلاقها ومطاردتها شبه مستحيلة. (صلاح، ٢٠١٠).

وبالرغم من الإيجابيات الكثيرة لوسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن هناك انتقادات لسلبيات كثيرة لهذه المواقع والتطبيقات، ومنها:

١- التأثير على العلاقات الاجتماعية: فمع أن شبكات التواصل لها العديد من الإيجابيات في تعزيز العلاقات الاجتماعية، فإنها من الناحية الأخرى، قد تؤدي إلى عزل الشخص عن التفاعل الاجتماعي الحقيقي؛ لأن المستخدم يتبادل المعلومات مع أشخاص لا يعرفهم تماماً، كما أن هناك أشخاصاً يتعمدون الإساءة للآخرين عبر الشبكة.

٢- عدم التوافق الفني بين مواقع التواصل: الملاحظ أن كل شبكة اجتماعية لها أعضاؤها، وهم معزولون عن أعضاء الشبكات الأخرى لأسباب فنية، وهناك صعوبة في التنقل بينها. ولذلك يرى البعض أن من المهم تسهيل التداخل بين الحسابات وبنفس معلومات المستخدم، بمعني توحيد مواصفات الشبكات لتكون شبكة واحدة تقريباً، وقد طورت بعض الشبكات بالفعل هذه الخاصية، بحيث أصبح متاحا للمستخدم الواحد مثلاً الربط بين حساباته المختلفة في منصات التواصل المختلفة.

٣- الفجوة الرقمية: وهي توصيف لعجز بعض فئات المجتمع عن الحصول على التقنية الكافية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، إما بسبب نقص الموارد المادية، وإما بسبب نقص التعليم والخبرة، وإما لكبر السن. وهذا ما يطلق عليه (الفجوة الرقمية) (Digital Divide).

٤- المصداقية: خاصة بعد أن أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مصدراً كبيراً للمعلومات والأخبار، وأصبحت تنافس وسائل الإعلام التقليدية في السبق الإعلامي والسرعة الكبيرة في التغطية الإعلامية. وبذلك أصبحت الشبكات بالفعل مصدراً بديلاً للأخبار عند فئات كثيرة من المجتمع، خاصة الشباب. وبما أن مصدر المعلومات التي يتم تداولها في شبكات التواصل الاجتماعي هم غالباً المستخدمون أنفسهم، ولذلك فإن من الصعب جدا التأكد من مدى مصداقيتها. وفي كثير من الأحيان نلاحظ انتشار نوع معين من الأخبار في الشبكات على شكل فقاعات تظهر فجأة وتنتشر بسرعة، ثم يتضح بعد ذلك أنها مجرد إشاعات.

٥- تشتيت الذهن: هذا الانتقاد موجهه للإنترنت بشكل عام، ولشبكات التواصل بشكل خاص. والمقصود أن كثرة المواضيع وسهولة التنقل من موضوع إلى آخر تشتت ذهن المستخدم. ومع الوقت لا يستطيع الشخص التركيز على موضوع واحد لفترة طويلة. ويؤدي ذلك إلى تعود الجمهور على

السطحية في الموضوعات المطروحة، وانعدام القدرة على التركيز، وافتقاد القدرة على قراءة المواد الفكرية الطويلة والعميقة في الكتب والمؤلفات ذات الوزن الثقيل.

٦- اختراق الخصوصية: تقوم بعض مواقع الإنترنت مثل محركات البحث وشبكات التواصل بتسجيل تفضيلات المستخدم واختياراتهم في المواقع التي يزورها، ثم تستثمر تلك المعلومات وتستفيد منها في عمليات التسويق والإعلانات، وفي تطوير الأشكال والمضامين المناسبة لتوجهات الجمهور.

ويحدث ذلك في خدمات البريد الإلكتروني المشهورة أيضا، وفي مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يتم التعرف على اهتمامات المستخدم وميوله، ويتم ترويج البضائع والخدمات، أو استهدافه لأغراض أخرى بناء على ذلك.

ويحدث أن تطلب الحكومات من أصحاب المواقع مثل جوجل وياهو وتويتر وفيبسبوك بتسليمها معلومات عن أشخاص مشتبه بهم في قضايا إجرامية أو إرهابية. ويدور حالياً جدل كبير حول هذه القضية.

٧- الملكية الفكرية: معظم المحتوى الذي تقوم عليه شبكات التواصل الاجتماعي هو محتوى صنعه الجمهور، مثل المحادثات والصور ومقاطع الفيديو، وما تحتويه من أفكار وابتكارات.

ويدور جدل متواصل حول من له الأحقية في ملكية هذا المحتوى، وكثير من مواقع التواصل تعطي لنفسها حق التصرف بهذا المحتوى. وفي العادة يكون المستخدم قد وافق على إعطاء الحق للموقع من خلاله موافقته على شروط التسجيل في الموقع، لكن هذا لا يعفي الشركة من المسئولية. فقد حاولت شركة فيسبوك وكذلك جوجل استخدام أسماء وصور بعض المستخدمين في الدعاية أو الإعلان لسلع أو خدمات معينة، وبعد احتجاجات من الجمهور توقفت هذه الظاهرة. (الحلوة، ٢٠١٥م)

ومن الناحية النفسية (السيكولوجية) هناك من يرى أن استخدام الإنترنت أكثر من (٨) ساعات متواصلة في اليوم يؤدي إلى الاكتئاب، وأن استخدام الأطفال والمراهقين والشباب للإنترنت لفترات طويلة يؤدي إلى الاكتئاب، ويقلل من استخدام القدرة على حل المشكلات

والقدرات الإبداعية. في حين يرى آخرون أن استخدام الإنترنت يمكن أن يساعد على التغلب والتخفيف من الاكتئاب. إن هذه الآراء تدل دلالة واضحة على أن دراسة الآثار والأخطار الناجمة عن استخدام الإنترنت لقيت اهتماما واسعًا في الأوساط العلمية.

وهناك أسباب عديدة قد تؤدي إلى شعور الفرد بالاكتئاب، منها: الاستخدام المكثف المفرط؛ لأنه يدفع الفرد إلى الشعور بالوحدة والاكتئاب، وهو أمر قد يؤدي إلى ميول انتحارية. (المكينزي وآخرون، ١٤٣٦هـ)

ويتفق العاملون في ميدان علم النفس بأن لكل فرد شخصيته الفريدة والمميزة؛ لذلك يمكن النظر لتأثير شبكات التواصل الاجتماعي من الناحية النفسية بشكل نسبي، فهذا التأثير يختلف من شخص لآخر، ومن الصعوبة بمكان عزل الجوانب الوراثية التي تحملها الجينات من الوالدين، كما أن البيئة التي يعيش فيها الفرد، يؤثر فيها ويتأثر بها. ومن خلال هذا الفهم، فيمكن القول إن هناك شخصيات بعدد أفراد المجتمع، وهذا لا يعني تجاهل الواقع الذي يشير إلى المشاركة في الخصائص والصفات والسمات التي يتمتع بها الفرد،

إن علم النفس ونظرياته يركزان بشكل أو بآخر في الفروق الفردية، فهناك التوزيع الاعتدالي الذي يعبر عن هذه الفروق، والشباب شأنهم شأن الفئات العمرية المختلفة، نجد فروقا بينهم، وفروقاً أخرى بينهم وبين الفئات العمرية الأخرى، لذا يصعب تفسير الآثار النفسية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي من خلال منحنى نظري واحد، كما لا بد من الإشارة إلى أن السلوك الإنساني معقد؛ فالإنسان قد يظهر لك خلاف ما يبطن.

المبحث الثالث: الأساليب التي تتبعها الفئات المتطرفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي

أشارت بعض الدراسات الحديثة أن نسبة ٨٠٪ من الذين انتسبوا إلى التنظيمات الإرهابية كتنظيم (داعش)، تم تجنيدهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي. (محفوظ، ٢٠١٦م) ، كما أن ٩٠٪ تقريبا من الإرهاب المنظم على شبكة الإنترنت يعتمد على توظيف الإعلام الاجتماعي، حيث استخدم (داعش) الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في حملات العمليات النفسية بنجاح. (أبو العلا، ٢٠١٦م) .

وسخّرت الجماعات الإرهابية شبكة الإنترنت لأغراضها الدعائية، وبَرَزَ في السنوات الأخيرة، نشاط إلكتروني كبير للجماعات الإرهابية، لتسويق بياناتها وصور فعالياتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة "فيسبوك" و"تويتر"، كجزء من أنشطة دعائية تهدف إلى نشر ثقافتها المتطرفة التكفيرية، وشن حروب نفسية، للتأثير في الخصوم، والسعي إلى استقطاب الشباب.

ولأن كثير من الحكومات قد أدركت بالفعل خطورة هذا الشكل من الإرهاب وعمليات التجنيد التي تتم عبر الشبكة، ولذلك فقد سعت جاهدة إلى شن حروب إلكترونية ورقمية وخاصة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي من خلال عمليات معقدة تبدأ بالرصد والمتابعة والمراقبة وتنتهي باتخاذ إجراءات عملية وقائية .(بسيوني، ٢٠٠٨م)

ومن المزايا النسبية التي توفرها شبكة الإنترنت للإرهابيين ميزة التخفي (Anonymously) فالإنترنت غابة مترامية الأطراف ولا تتطلب عملية الإرهاب الإلكتروني وثائق مزورة أو عمليات تنكر فالقناع الإلكتروني والمهارة الفنية كفيلان بإخفاء الأثر حتى عن عين الخبير. (Hofman, 2006)

ويستعرض (اللبان،٢٠١٦م) تجربة تنظيم (داعش) الإرهابي في حروب الإنترنت والشبكات الاجتماعية والهاشتاج، موضحاً أنه حرص على نشر كتيب إرشادي بين أتباعه لوضع قواعد استخدام شبكات التواصل الاجتماعي مثل "فيس بوك" و"تويتر"، مشدداً على أفراد المليشيات بعدم وضع معلومات وصفية عن أنفسهم في الحسابات المستخدمة، حسب ما نشر موقع "الإندبندنت" البريطانية.

وقالت الصحيفة البريطانية إن "التنظيم حريص على إشعال الدعاية على صفحات التواصل الاجتماعي لتشجيع الآخرين على الانضمام إلى مليشيات تنظيماته، وذلك بنشر صور تعرض أسلوب

حياة مقاتلي التنظيم، وصور رءوس أعداء التنظيم المفصولة من أجسادها، لكنه توصل إلى خطورة ذلك على المقاتلين، كما توصل التنظيم إلى أن استخدام حسابات على شبكات التواصل الاجتماعي يمد أجهزة الاستخبارات الغربية بمعلومات قيمة عن مواقع المليشيات، ويكشف عن هويات المقاتلين؛ مما يجعلهم هدفاً لطائرات الحلف الدولي المناهض للتنظيم المتطرف."

ويشدد الكتيب الإرشادي على المقاتلين عدم استخدام بعض التطبيقات ويضع لهم أساليب يتفادون بها التطبيقات التي تسهل من مهام الأجهزة الاستخبارية في الغرب، في حين منعت آخرين من استخدام الشبكات الاجتماعية نهائياً.

وذكرت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية أن تنظيم "داعش" يتفوق على الولايات المتحدة بكثير فيما يتعلق بما يسمى "دبلوماسية الهاشتاج"، أو التأثير في الرأي العام من خلال مواقع مثل "فيسبوك" و"تويتر" و"يوتيوب"، مشيرةً إلى أن التنظيم يخوض حملة دعائية "مؤثرة ببراعة".

واعتبرت المجلة أن "داعش" لديه قدرة رائعة على صياغة "رسائل مثيرة" تدعم أهداف حملتها العسكرية، قائلةً إن "همجية التنظيم تصب في صالح عزوف الدول عن الدخول في حرب معهم، ويعزز تردد الشعوب الغربية فيما يتعلق بالدخول في حرب جديدة في الشرق الأوسط".

ووجه ريتشارد هانيجان، رئيس الاستخبارات البريطانية، اتهاما لعدد من شركات التقنية الأمريكية، بأنها أصبحت شبكات القيادة والتحكم المفضلة للإرهابيين، مشيرا إلى أن شركات عملاقة، مثل موقعي "فيس بوك" و"تويتر"، أصبحت شبكات قيادة وتحكم للإرهابيين والمجرمين.

وأضاف أن تنظيم القاعدة وأفراده والإرهابيين، استخدموا الإنترنت من قبل كموقع لنشر المواد بصورة مجهولة، محذرا من أن تنظيم الدولة والأفراد التابعين له، باتوا يستخدمون الشبكات بصورة مباشرة؛ لإيصال رسالة بلغة يفهمها أقرانهم من الإرهابيين، وناشد القطاع الخاص، بما في ذلك شركات التقنية الأمريكية العملاقة التي تسيطر على الشبكة العالمية، ضرورة مساعدة جهاز الاستخبارات البريطاني؛ للتغلب على هذا الأمر، بدعوى أن الأجهزة الاستخباراتية ليست قادرة على التغلب على هذه التحديات دون دعم هذه الشركات.

وهناك من يرى أن (إدوارد سنودن) المتعاقد السابق في وكالة الاستخبارات الأمريكية مهد الطريق أمام ظهور نوع جديد من الدعاية للمتطرفين؛ لأنه من خلال (ويكيليكس) لم يكشف فقط

عن كيفية تجسس أمريكا وحلفائها على أعدائها، بل عّلم جيلا كاملا من المتطرفين أفضل طرق استخدام وتوظيف الإنترنت لنشر أفكارهم.

ونتيجة للمعلومات التي كشفها سنودن فإن العديد من الجماعات المتطرفة ومنها تنظيم "داعش"غيرت طريقة تبادل المعلومات بينها؛ خوفاً من أن يتم تتبعهم من قبل وكالات الأمن الغربية، ولذلك يعمل هؤلاء على استخدام برامج مشفرة؛ لإبعاد أعين الرقابة عنهم.

ويقوم تنظيم داعش بتنفيذ هجمات على موقع فيسبوك تحت مسمى (الغزوات الإعلامية) وهى تشبه احتلال الصفحات الكبرى وإغراقها بما يريدون نشره، باستخدام أسماء مزيفة طوال الوقت، واستخدام برامج متطورة لتغيير "آي بي" الأجهزة التي يعملون من خلالها بحيث لا تظهر أماكنها لأجهزة التتبع.

وترتبط إستراتيجية التنظيم في استخدام الإنترنت بإستراتيجيته لإخفاء مصدر أنشطته وبقائه مجهولاً، حتى يصعب على الحكومات تعقبه وذلك من خلال تقنيات عديدة تعتمد على الشبكات الخاصة الافتراضية ، وما يطلق عليها الشبكة السوداء (Dark net) التي تخفي عنوان برتوكول الإنترنت الذي من خلاله يمكن تحديد مكان الشخص، وتنشئ موقعاً افتراضياً لا وجود له في الواقع. (بنداري وفايد، ٢٠١٦م)

ولذلك ونتيجة لتزايد استخدام داعش لموقع توتير، فقد قامت شركة توتير في منتصف عام ٢٠١٥م بإغلاق حوالي ١٢٥ ألف حساب يمتلكهم داعش، وقالت إن ذلك انتهاك لقواعد التغريد، لذا تعاونت مع مكتب التحقيقات الفيدرالي بشأن هذه الحسابات. وفي يوتيوب أيضا تم حذف ملايين الفيديوهات التي استخدمها التنظيم في عمليات الترويج والتدريب والدعاية والتجنيد. (بنداري وفايد، ٢٠١٦م)

وبناء على المعطيات السابقة، يمكن القول إن العناصر التي تخدم التنظيمات الإرهابية على مواقع التواصل الاجتماعي متعددة ومعقدة، ومنها:

١-ضمان عنصر السرية.

٢-إمكانية التواصل مع الجمهور بسهولة.

٣-انخفاض النفقات.

٤-خلق الإرهاب المعلوماتي:

٥-التنقيب عن المعلومات؛ وذلك لاحتواء تلك المواقع على كم هائل من المعلومات التي تفيد هذه التنظيمات في تحديد أهدافها، وكذا تجنيد عناصرها من الشباب.

٦-الاتصالات: حيث تساعد تلك المواقع على تحقيق التواصل بين التنظيمات الإرهابية وتنسيق عملياتهم الاجرامية .

٧-التعبئة وتجنيد الإرهابيين الجدد.

٨-التخطيط والتنسيق.

٩-الحصول على التمويل.

١٠-مهاجمة التنظيمات الإرهابية الأخرى .

١١-نقل التعليمات والتلقين والتدريب الإلكتروني لعناصر التنظيمات الإرهابية.

الخلاصة

تناول المبحث الأول من هذا الفصل تعريف مواقع التواصل الاجتماعي، وتاريخ نشأتها وتطورها، واستعرض المبحث الثاني أهم التأثيرات السلبية المحتملة لتلك المواقع.

وناقش المبحث الثالث الأساليب التي تتبعها الفئات المتطرفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

وبناء على العرض السابق في الفصول الثلاثة سيقدّم الكتاب في الفصل الرابع بعض الجوانب المهمة التي تحاول لفت الانتباه إلى جوانب مهمة وجوهرية لمواجهة الإرهاب الإلكتروني من خلال تنمية الوعي العام لدى الجمهور بتعزيز مهارات التربية الإعلامية.

المراجع

١- إبراهيم، إبراهيم الشافعي. (٢٠١٠). إدمان الإنترنت وعلاقته بالوحدة والطمأنينة النفسية لدى طلاب وطالبات جامعة الملك خالد بالسعودية على ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية. مجلة دراسات نفسية-القاهرة، م٢٠، ع٣، ص٤٣٧-٤٦٤

٢- أبوالعلا، حسن نيازي الصيفي. (٢٠١٦م) المعالجة البحثية والتنظيرية لاستخدام (داعش) والتنظيمات الإرهابية للإعلام الجديد ، المؤتمر الدولي الثاني "الإعلام والإرهاب: الوسائل والاستراتيجيات" جامعة الملك خالد، أبها، ٦-٨ ديسمبر ٢٠١٦م

٣- الحلوة، خالد. ٢٠١٤م . "ملخص محاضرات في مقرر الإعلام الجديد" قسم الإعلام. كلية الآداب. جامعة الملك سعود.

٤- بسيوني، عبد الحميد. (٢٠٠٨م) الديمقراطية الإلكترونية، دار الكتب العلمية ، القاهرة، ص٣٩ و ص٤٣

٥- بنداري، نورا. فايد، عبدالحميد (٢٠١٦) دور وسائل التواصل الاجتماعي في تجنيد أعضاء التنظيمات الإرهابية دراسة حالة (داعش ٢٠١٣ - ٢٠١٦م)، المركز الديمقراطي العربي . HTTP://DEMOCRATICAC.DE/?P=34268

٦- ختاتنة، سامي محسن. وأبو سعد، أحمد عبد اللطيف. (٢٠١٠). علم النفس الإعلامي، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

٧- الصباغ، عدنان. (٢٠١٠). وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة. مجلة العلوم التكنولوجية، ع ٨، عمان: جامعة البتراء.

٨- صلاح، مها عبدالمجيد. (٢٠١٠). إستراتيجيات الاتصال في مواقع الجماعات المتطرفة على شبكة الإنترنت – دراسة تحليلية. ضمن ندوة: استعمال الإنترنت في تمويل الإرهاب وتجنيد الإرهابيين. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٩- القرني، علي بن شويل. (٢٠١١). الإعلام الجديد: من الصحافة التقليدية إلى الإعلام الاجتماعي وصحافة المواطن. الرياض: مطابع هلا توزيع شركة الجريسي.

١٠- محفوظ، جدو ولد. (٢٠١٦م) "توظيف الجماعات الإرهابية لمواقع التواصل الاجتماعي في تجنيد الشباب والترويج لأفكارهم" المؤتمر الدولي الثاني " الإعلام والإرهاب: الوسائل والاستراتيجيات" جامعة الملك خالد، أبها، ٦-٨ ديسمبر ٢٠١٦م

١١- المكينزي، عادل . وآخرون. (١٤٣٦هـ) "شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها في الشباب السعودي - من الناحية الاجتماعية والنفسية والأمنية" دراسة المركز الوطني لأبحاث الشباب، جامعة الملك سعود.

١٢ – اللبان، شريف درويش (٢٠١٦) قراءة في الاستراتيجية الإعلامية والثقافية لتنظيم داعش

ARAB MEDIA & SOCIETY (ISSUE 21, SPRING 2016) –

١٣-الهواري. سعود. ٢٠١١م " بيع موقع ماالهواريي سبيس ب ٣٥ مليون دولار ".عالم التقنية. HTTP://WWW.TECH-WD.COM/WD/2011/06/30/NEWS-CORP-SELLS-MYSPACE/?FILE=SHOWARTICLE&THREADID=15245

14- ANDERSON, K. J. (2001). INTERNET USE AMONG COLLEGE STUDENT: AN EXPLORATORY STUDY. JOURNAL OF AMERICAN COLLEGE HEALTH, 50, (PP.21-26).

15- GRABNER, S. (2010).WEB 2.0 SOCIAL NETWORKS: THE ROLE OF TRUST. JOURNAL OF BUSINESS ETHICS, 90, (PP.505-525).

16- GRIMMELMANN, J. (2009). SAVING FACEBOOK. IOWA LAW REVIEW, 94, (PP.1137-1206).

17- HOFMAN. B (2006) "THE USE OF THE INTERNET BY ISLAMIC EXTREMISTS" TESTIMONY PRESENTED TO THE HOUSE OF PERMANENT SELECT COMMITTIEE ON INTELLIGENCE , MAY 4,2006, P:4-6

18- VALENZUELA, S., PARK, N. AND KEE, K. (2009). IS THERE SOCIAL CAPITAL IN A SOCIAL NETWORK SITE?: FACEBOOK USE AND COLLEGE STUDENTS'LIFE SATISFACTION, TRUST, AND PARTICIPATION. JOURNAL OF COMPUTER-MEDIATED COMMUNICATION, 14, (PP.875–901).

19- VITAK, J., ZUBE, P., SMOCK, A., CARR, C., ELLISON, N. AND LAMPE, C. (2011). IT'S COMPLICATED: FACEBOOK USERS' POLITICAL PARTICIPATION IN THE 2008 ELECTION. CYBER PSYCHOLOGY AND BEHAVIOR AND SOCIAL NETWORKS, 14(3), (PP.107-114).

الفصل الرابع

التربية الإعلامية لمواجهة الإرهاب

المبحث الأول: تعريف التربية الإعلامية

من التعريفات المبكرة والدقيقة للتربية الإعلامية التعريف الذي أورده (Silverblatt,1995) – وهو أحد الرواد الأوائل في هذا المجال – وجاء فيه أن التربية الإعلامية "عملية مستمرة تهدف لتمكين الفرد من الوصول إلى المعلومات وتحليلها وإنتاجها من أجل تحقيق نتائج محددة".

وعّرف مؤتمر اليونسكو في فيينا عام ١٩٩٩م التربية الإعلامية بأنها: "التعامل مع جميع وسائل الإعلام الاتصالي التي تقدمها تقنيات المعلومات والاتصال المختلفة"، وتمكين الأفراد من فهم الرسائل الإعلامية، وإنتاجها واختيار الوسائل المناسبة للتعبير عن رسائلهم الخاصة. (UNESCO,1999)

أما مؤتمر أشبيليا للتربية الإعلامية الذي عقد عام ٢٠٠٢م فقد أكد أهمية أن يشمل التعريف التحليل النقدي للمواد الإعلامية وإنتاج هذه المواد وتفسير الرسائل الإعلامية والقيم التي تحتويها، وأن تفعيل التربية الإعلامية يتطلب تعليماً رسمياً وغير رسمي. (UNESCO,2002).

وإجمالاً فقد ركزت تعريفات التربية الإعلامية على مهارات التعرض النقدية لوسائل الإعلام، وأن أهم مهاراتها تشمل الفهم التحليلي والتأملي لوسائل الإعلام، كما تشمل فهم المكونات الفنية والجمالية، وفهم أبنية المؤسسات الإعلامية، والسياق الاقتصادي والاجتماعي لها، والقدرة على التفاعل مع وسائل الإعلام في إعداد مواد مسموعة ومرئية، والتأثير على متخذي القرارات في وسائل الإعلام.(درويش، ٢٠٠٦م)

وقد تطورت التعريفات الخاصة بالتربية الإعلامية لتتناسب مع تطور البيئة الاتصالية

والثقافية في مطلع القرن الحادي والعشرين، من ذلك التعريف الذي اعتمده مركز التعليم الإعلامي (The Center for Media Literacy- CML)، وفيه أن التربية الإعلامية هي: المدخل التعليمي المناسب للقرن الحادي والعشرين، وأنها تزودنا بإطار عمل للوصول إلى الرسائل الاتصالية بأشكالها المختلفة من المطبوعة إلى الفيديو إلى الإنترنت، وتحليلها وتقييمها وإنتاجها ومشاركتها مع الآخرين.

وأن التربية الإعلامية تبني الفهم السليم لدور وسائل الإعلام في المجتمع، وتقدم المهارات الأساسية للتدقيق inquiry والتعبير الذاتي اللازم للأفراد، ولذلك تؤكد (Elizabeth Thoman, 1993) وهي مؤسس مركز التعليم الإعلامي في الولايات المتحدة أن مبدأ التحقق والتدقيق في الرسالة الاتصالية يقع في القلب من التربية الإعلامية. " At the heart of media literacy is the principle of inquiry."

وقبل ذلك كان (لين ماسترمان Len Masterman ، من جامعة نوتنجهام البريطانية عام١٩٨٩م) قد قدم ١٨ مفهومًا أساسيًا للتربية الإعلامية على النحو التالي:

١- إن التربية الإعلامية هي جهود مستمرة بشكل جاد لتعزيز دور الأفراد وخاصة الأقليات في تقوية البنية التشاركية للمجتمع.

٢- إن المفهوم الأساسي للتربية الإعلامية هو (التمثيل) representation؛ لأن وسائل الإعلام لا تعكس الواقع وإنما تعيد تقديمه re-present ، كما أنها أنظمة رمزية يجب أن يعاد فك رموزها، وبدون هذا المفهوم لا يمكن تحقيق التربية الإعلامية.

٣- إن التربية الإعلامية هي عملية مستمرة طوال العمر، وتعتبر حافزا لطلاب المستويات العليا، ويجب أن تكون أيضا من ضمن المستويات الأساسية.

٤- تهدف التربية الإعلامية إلى تعزيز التفكير النقدي، والاستقلالية. ـ

٥- تقوم التربية الإعلامية على الاستقصاء والتحقيق investigative . ويفترض أنها لا تسعى لفرض ثقافة معينة أو قيم سياسية محددة.

٦- إن التربية الإعلامية ذات طابع محلي وظرفي topical and opportunistic، بمعنى أنها تسعى لتسليط الضوء على مواقف الحياة للمتعلمين ، لذلك فهي تضع (الزمان والمكان) في سياق القضايا الأيديولوجية والتاريخية الأوسع.

٧- المحتوى في التربية الإعلامية هو وسيلة للوصول إلى هدف يتمثل في تطوير أدوات تحليلية قابلة للتطبيق .

٨- يمكن تقييم فعالية التربية الإعلامية من خلال معيارين، هما: قدرة الطلبة على تطبيق مهارات التفكير النقدي في مواقف جديدة ، ومستوى الالتزام والتحفيز أو الدافعية التي تظهر لديهم.

٩- إن التقييم في التربية الإعلامية يعني التقييم الذاتي للطالب، سواء كان تقييما أثناء الدراسة أم تقييما نهائيا .

١٠-تسعى التربية الإعلامية إلى تغيير العلاقة بين الأستاذ والطالب من خلال تقديم الموضوعات والتدريب على التفكير والتدبر والحوار .

١١- تنفذ التربية الإعلامية تنفذ استقصاءاتها وتحقيقاتها من خلال الحوار dialogue عوضا عن مجرد الجدل أو النقاش discussion .

١٢- تبنى التربية الإعلامية في الأساس على التشاركية والنشاط، وتعزيز مناهج التربية القائمة على المشاركة ، وتشجيع الطلبة على تحمل مسؤولية أكبر في تعليم أنفسهم .

١٣- إن التربية الإعلامية أكبر من كونها طرق جديدة للعمل في فصول الدراسة فهي مقدمة لحقل معرفي جديد .

١٤- تؤكد التربية الإعلامية على التعليم التعاوني، والنقاش الجماعي ، وتفترض أن التعليم الفردي لا يتم دعمه من خلال التنافس فقط وإنما من خلال الوصول إلى الرؤى ومصادر المعلومات لكل المجموعة.

١٥- تتضمن التربية الإعلامية كلا من (النقد العملي practical criticism) و (التطبيق النقدي critical practice) كما أنها تؤكد أن النقد الثقافي أهم من إعادة الإنتاج أو الاستنساخ الثقافي .

١٦- التربية الإعلامية هي عملية شمولية a holistic process ، تعني أن يتم تشكيل علاقات بناءة بين الآباء ومحترفي العمل الإعلامي والأساتذة .

١٧- ترتبط التربية الإعلامية بمبدأ التغيير المستمر ، ويجب أن تتطور لتواكب الواقع المتغير باستمرار .

١٨- التربية الإعلامية هي ضمنيا نظرية معرفية مميزة؛ لأنها تؤكد على أن المعرفة الموجودة لا تنقل ببساطة من الأساتذة أو تكتشف من الطلاب ، وأنها ليست النهاية وإنما البداية ، فالتربية الإعلامية تهتم بالتحقيقات النقدية والحوار الذي يتولد منها معرفة جديدة يصنعها كل من الطلبة والأساتذة معاً.

ومؤخراً وضع منهاج اليونسكو الخاص بالمعلمين (٢٠١١م) مصطلح Media and information literacy معرفة أساسيات المعلومات والإعلام (أ.م.أ) ويشير إلى الكفاءات الأساسية (المعرفة، المهارات، والمواقف) التي تتيح للمواطنين التعامل مع وسائل الإعلام ومصادر المعلومات الأخرى على نحو فعال، وتطوير التفكير النقدي ومهارات التعلم مدى الحياة في سبيل تنشئة اجتماعية تجعل منهم مواطنين فاعلين.(Wilson & et al,2011)

والتربية الإعلامية هي اتجاه عالمي جديد، يختص بتعليم أفراد الجمهور مهارة التعامل مع الإعلام، ولم يعد هذا النوع من التعليم مقتصرا على طلبة الإعلام فقط؛ وذلك لأن الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة أصبحت هي الموجه الأكبر، والسلطة المؤثرة، على القيم والمعتقدات والتوجهات والممارسات، في مختلف الجوانب، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، ولذلك تعد وثائق أنشطة "اليونسكو" التربية الإعلامية جزءاً من الحقوق الأساسية لكل مواطن، في كل بلد من بلدان العالم، وتوصي بضرورة إدخال التربية الإعلامية ضمن المناهج التربوية الوطنية، وضمن أنظمة التعليم غير الرسمية، والتعلم مدى الحياة. والتربية الإعلامية ليست " مشروع دفاع " يهدف إلى الحماية فحسب، بل هي " مشروع تمكين " أيضاً، يهدف إلى إعداد أفراد الجمهور لفهم الثقافة الإعلامية التي تحيط بهم، وحسن الانتقاء والاختيار منها، وتعلم كيفية التعامل معها، والمشاركة فيها، بصورة فعالة ومؤثرة. (الشميمري، ٢٠١٠م)

المبحث الثاني: لماذا التربية الإعلامية في مواجهة الإرهاب؟

عندما يمتلك الناس كفاءات وقدرات التربية الإعلامية الرقمية، فإنهم سيتعرفون على الأجندات الشخصية والمؤسسية والسياسية، وسيكون بمقدرتهم التحدث نيابة عن الأصوات الغائبة في مجتمعاتنا.، ومن خلال التميز ومحاولة الإسهام في حل المشكلات، يستخدم الناس أصواتهم القوية وحقوقهم المكفولة بالقانون لتحسين الأوضاع في العالم من حولهم. (Hobbs, 2010)

وقد بدأت التربية الإعلامية في العقود الماضية كمشروع للحماية والتحصين، وركزت اهتمامها على الأطفال والمراهقين والشباب، ثم تطورت في السنوات الأخيرة لتصبح مشروع تمكين شامل لكل فرد، بهدف ضمان مشاركته الفعالة في الحياة العامة.

وتطورت منطلقات التربية الإعلامية لتواكب التحديات الكبيرة في البيئة الاتصالية المعاصرة، لدرجة أن التربية الإعلامية أصبح ينظر إليها باعتبارها ليست مجرد أساليب جديدة للعمل في فصول الدراسة، وإنما مقدمة لحقل معرفي جديد. وتزداد أهمية هذا الحقل المعرفي الجديد خاصة في المجتمعات الأكثر تعرضا واستهلاكاً لوسائط الإعلام الجديد، لما تحمله تلك الوسائط من مخاطر وتحديات وتأثيرات سلبية. (منصور، ٢٠١٧م)

لماذا نحتاج (التربية الإعلامية)؟

قبل أن نوضح الفوائد التي يحصل عليها الفرد والمجتمع من التربية الإعلامية، لا بد من طرح السؤال التالي: لماذا تعتبر (التربية الإعلامية) مهمة في هذا العصر؟ والإجابة تحتاج إلى تناولات موسعة، سنكتفي بذكر بعضها على النحو التالي :

١- النفوذ الذي تتمتع به وسائل الإعلام، ويحتاج الناس مهارتين أساسيتين تغرسهما التربية الإعلامية ليصبحوا مواطنين فاعلين في مجتمعاتهم ، وهما: التفكير النقدي ، والقدرة على التعبير عن النفس.

٢- المعدلات العالية من الاستهلاك الإعلامي وتشبع المجتمع بوسائل الإعلام؛ لأن الرسائل الاتصالية المسموعة والمكتوبة والمرئية التي نتعرض لها في يوم واحد، تفوق الرسائل التي كان يتعرض لها أجدادنا في عام كامل، ولذلك فإن التربية الإعلامية تعلمنا المهارات التي نحتاجها للإبحار بأمان عبر هذا البحر المليء بالصور والرسائل الاتصالية.

٣- تأثير وسائل الإعلام على التصورات والمعتقدات والاتجاهات، ومن خلال فهم تلك التأثيرات، تساعدنا التربية الإعلامية على التخفيف من تبعيتنا لتلك الوسائل.

٤- الأهمية المتزايدة للاتصال البصري والمعلومات البصرية، وبينما تستمر المدارس في الاعتماد على الوسائل المطبوعة، فإن حياتنا تتأثر بشكل متزايد بالصور والوسائط المتعددة في شعارات الشركات إلى إعلانات اللوحات الضخمة إلى مواقع الإنترنت، ولذلك لا بد من امتلاك القدرة على قراءة الطبقات المتعددة للاتصال المبني على الصورة، كإضافة ضرورية للتربية الإعلامية التقليدية التي تركز على الوسائل المطبوعة فقط.

٥- أهمية المعلومات في المجتمع، والحاجة للتعليم مدى الحياة، خاصة أن خدمات المعلومات تمثل جزءًا مهمًا في الاقتصاد المعاصر، كما أن نمو وسائل الإعلام العالمية يمثل تحديا للأصوات المستقلة ووجهات النظر المتعددة ، ويمكن للتربية الإعلامية أن تساعد الأساتذة والطلبة على فهم كيفية الوصول إلى المعلومات ومصادرها، وما المصالح التي تعمل على خدمتها وكيفية الحصول على وجهات النظر المتعددة والبديلة. (Thoman and Jolls,2005)

٦- سبب سادس يكاد يختزل كل الأسباب السابقة ويتضمنها، وهو الانتشار الهائل لشبكات التواصل الاجتماعي Social Media في السنوات الأخيرة ، والآفاق الواسعة التي فتحتها تلك الشبكات أمام الجمهور سواء في الكم الهائل للمعلومات التي يستقبلها أو في إنتاج الرسالة الإعلامية.

والتربية الإعلامية تحقق جملة من الفوائد على مستوى الفرد والمجتمع، مثل:

١- أن التربية الإعلامية تلبي احتياجات الطلبة وتساعدهم على أن يكونوا جمهورا متزنا لوسائل الإعلام، ومنتجين لأفكارهم باستخدام أدوات الوسائط المتعددة القوية بشكل مسؤول .

٢- تمنح الطلبة والأساتذة مدخلا مشتركا للتفكير النقدي.

٣- التربية الإعلامية كعملية تقوم على الاستقصاء وتنتقل إلى أسلوب التعليم، وتشجع الأساتذة ليمارسوا التعليم مع الطلبة، ويصبح التعليم (منهجا لإرشاد الطلبة ومساعدتهم على التعبير عن أنفسهم باستقلالية بدلا من الاكتفاء بالتعليم من خلال التلقين والمحاضرات فقط) "guide on the side" rather than a "sage on the stage".

٤- من خلال التركيز على المهارات العملية أكثر من معرفة المحتوى، يكتسب الأفراد القدرة على تحليل أي رسالة اتصالية في أي وسيلة إعلامية، وبذلك يصبحون مؤهلين لعيش حياتهم في أي ثقافة مشبعة بنفوذ وسائل الإعلام.

٥- لا تقتصر فوائد التربية الإعلامية على الطلبة كأفراد، وإنما تشمل المجتمع، من خلال تزويده بالأدوات المناهج اللازمة لتشجيع الخطاب المسؤول الذي يؤدي إلى الفهم المتبادل، وبناء مهارات المواطنة التي نحتاجها لتحقيق مشاركة بناءة في النقاشات العامة. (Thoman and Jolls,2005)

خلصت الأدبيات المهتمة بالتربية الإعلامية في السنوات الأخيرة إلى أهميتها كمشروع شامل للتعامل الواعي مع وسائل الإعلام، ومع انتشار وسائط وتطبيقات الإعلام الجديد التي تحاصر الجمهور وتغرقه بكم كبير من الرسائل الاتصالية على نحو غير مسبوق في تاريخ البشرية، زادت المخاطر المحتملة للتأثيرات السلبية على المتلقي خاصة إذا لم يتسلح بالحد الأدنى من مهارات التربية الإعلامية. (منصور، ٢٠١٧م)

ولأن التربية الإعلامية تستهدف بناء قدرات الفرد الاتصالية والنقدية والإبداعية، فإن هذا النوع من التربية يساعد في بناء المواطن الإيجابي، والجمهور النشط الذي لا ينساق وراء الدعاية السياسية، ويصبح هذا المواطن الإيجابي هو الحائط الأول والأهم لمقاومة الجماعات الإرهابية عبر منصات الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي.

المبحث الثالث: التربية الإعلامية.. إستراتيجيات وقائية لمواجهة الإرهاب الإلكتروني

يؤكد العديد من الباحثين في مجال الإعلام أهمية توظيف التربية الإعلامية في مواجهة التجنيد الإلكتروني الإرهابي، ويطالبون بالعمل على إيجاد برؤية إستراتيجية وخطة ميدانية لاعتماد التربية الإعلامية في تحصين الشباب ضد التوظيف الهدام للإعلام الجديد في العالم العربي. (بن صفية، ٢٠١٦م)

إن مهارة التفكير الناقد هي أهم عناصر التعامل الواعي مع وسائل الإعلام، الذي يفرز ما هو (سلبي ورديء)، وما هو (إيجابي ونافع)، (وما بينهما)، ومن الإشارات المهمة في هذا الجانب ما ذكره (الشميمري، ٢٠١٠م) عن خصائص المفكر الناقد، وفوائد هذا النوع من التفكير الذي يعد من أهم أهداف التربية الإعلامية.

فمن خصائص المفكر الناقد، ما يلي:

- أنه مستوعب وملم بالموضوع محل التفكير، وليس متطفلاً يتدخل في كل شيء.
- لا يجادل في أمر عندما لا يعرف شيئاً عنه.
- يعرف متى يحتاج إلى معلومات أكثر حول شيء ما.
- يعرف الفرق بين نتيجة "ربما تكون صحيحة "، ونتيجة "لا بد أن تكون صحيحة ".
- يعرف بأن لدى الناس انطباعات مختلفة حول فكرة ما.
- يستطيع تجنب الأخطاء الشائعة في استدلاله للأمور.
- يتساءل عن أي شيء يبدو غير معقول، أو غير مفهوم بالنسبة إليه.
- يستطيع فصل التفكير العاطفي عن التفكير المنطقي.
- يبحث عن الأسباب والعلل والبدائل.
- يتعامل مع الموقف المعقّد بطريقة منطقية.
- يستخدم مصادر علمية موثوق بها ويشير إليها.
- يأخذ جميع جوانب الموقف بنفس القدر من الأهمية.
- يبقى على صلة بالنقطة الأساسية أو جوهر الموضوع.
- يتخذ موقفاً، أو يتخلى عن موقف، عند توافر أدلة وأسباب كافية لذلك.

ومن الفوائد التي يكتسبها الإنسان من التفكير الناقد:

١- إن تفكيرك بشكل ناقد يجعلك أكثر صدقاً مع نفسك، ولن تخاف بأن تعترف بأنك كنت على خطأ، كما يجعلك تتعلم من أخطائك، وستكون أكثر استقلالية.

٢- يساعدك التفكير الناقد أن تتخيل نفسك في مكان الآخرين، ومن ثم إمكانية أن تفهم وجهات نظرهم، وأن تطور قدراتك على الاستماع إليهم بعقلية منفتحة، حتى وإن كانت وجهات نظرهم مخالفة لك.

٣- التفكير الناقد يحسّن قدراتك على استخدام عقلك بدل عواطفك، وتستطيع تحديد مشاعرك، وربطها منطقياً مع أفكارك، وسيساعدك ذلك على تطوير مستويات أفضل من التفكير.

٤- يساعدك التفكير الناقد على صنع القرار الحكيم في الحياة اليومية.

٥- يحسّن التفكير الناقد من قدرتك على البحث الجاد في كثير من الأمور.

٦- ممارستك للتفكير الناقد تنمي قدرتك على المناقشة، والحوار، والقدرة على التواصل، والتفاوض مع الآخرين. (الشميمري، ٢٠١٠م).

ومع الجهود العلمية الكبيرة التي قدمتها الدراسات التربوية والاجتماعية في هذا الموضوع، إلا أن الموضوع ما يزال بحاجة لتقديم تفاصيل وآليات وأدلة استرشادية تطبيقية يمكن أن تكون مفيدة في تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الفرد والمجتمع .

وفي السنوات الأخيرة ظهر مدخل علمي جديد في دراسات وبحوث الاتصال، بعنوان، "التربية الإعلامية من خلال الشبكات الاجتماعية" (Social Media Literacy) لا تعني تعليم كيفية استخدام تويتر وفيس بوك مثلا، ولكنها تهدف إلى الوصول إلى الكفاءة العالية في استخدام الشبكات الاجتماعية باحترافية ومسؤولية، والتقييم النقدي لكل أشكال الاتصال التي تتم عبرها .

ومن الجهود التي ركزت على هذا المجال مشروع (تمكين المستخدم من ثقافة وسائل التواصل الاجتماعي (User Empowerment in a Social Media Culture وهو مشروع بحثي استمر خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٤م لعدد من الجامعات البلجيكية، وأصدر عام ٢٠١١م ورقة بحثية قدمت تعريفا للتربية الإعلامية من خلال الشبكات الاجتماعية استنادا إلى الأدبيات العلمية السابقة في مجال التربية الإعلامية إضافة إلى الدراسات التي نفذها باحثو المشروع عن الشبكات الاجتماعية،

وبناء على ذلك تم تعريف التربية الإعلامية من خلال الشبكات الاجتماعية أنها "الوصول إلى تطبيقات الشبكات الاجتماعية، والمعرفة والمهارات والاتجاهات والكفاءة الذاتية للأفراد لاستخدام تطبيقات الشبكات الاجتماعية بشكل ملائم، ولامتلاك مهارات التحليل والتقييم والمشاركة وإنتاج المحتوى الخاص بالشبكات الاجتماعية" ((Hadewijch & et al, 2011

وبناء على ذلك التعريف تم تحديد ثلاثة أبعاد للتربية الإعلامية من خلال الشبكات الاجتماعية، وهي:

- الوصول إلى الشبكات الاجتماعية Social media access : وهذا البعد يتعلق بإمكانية الوصول إلى الإنترنت في الأساس؛ لأن الشبكات هي تطبيقات تعتمد في الأساس على الإنترنت.
- القدرات أو الكفاءات Social media competences: وهذا البعد يتكون من مجموعة المعارف والمهارات والاتجاهات والكفاءة الذاتية في استخدام تطبيقات الشبكات الاجتماعية، إضافة إلى التحليل والتقييم والمشاركة وإنتاج المحتوى المناسب للشبكات الاجتماعية. فالمعارف والمهارات بعضها يتعلق بالمحتوى وبعضها يتعلق بالوسيلة، وهي قدرات أو كفاءات موضوعية objective competences، أما الاتجاهات والكفاءة الذاتية فهي كفاءات شخصية غير موضوعية subjective competences . فالأولى أي (الموضوعية) يمكن إثباتها والتحقق منها بوضوح، بينما تتطلب الثانية أن يسأل الفرد نفسه بنفسه.
- الاستخدام Social media use: ويتعلق هذا البعد بكيفية استخدام الشبكات ومقدار ذلك الاستخدام، وفي أي مكان.

وقدمت الدراسة نموذجاً لأبعاد التربية الإعلامية من خلال الشبكات الاجتماعية، و مجموعة المؤشرات Potential indicators التي يمكن من خلالها قياس تلك الأبعاد الثلاثة بعناصرها المختلفة، وكانت أهمها تلك المؤشرات التي تقيس البعد الثاني الخاص بالقدرات أو الكفاءات (مهارات خاصة بالوسيلة – مهارات خاصة بالمحتوى)، وهي مهارات بعضها أساسية وبعضها متقدمة، ومنها:

- أن يكون المستخدم قادرا على تشغيل أو استخدام تطبيق الشبكة الاجتماعية.
- وأن يكون قادرا على البحث عن معلومات محددة في الشبكة الاجتماعية.

- وأن يكون قادرا على تقييم المعلومات في الشبكة الاجتماعية.
- وأن يكون قادرا على جذب الانتباه للمحتوى الذي أنتجه في الشبكة.
- وأن يكون قادرا على تبادل الرسائل مع الآخرين عبر الشبكة .
- وأن يكون قادرا على استخدام الكلمات الصحيحة في تفاعله مع الآخرين.
- وأن يكون قادرا على التحكم مع من يتعامل معه عبر الشبكة.

أما فيما يتعلق بالاتجاهات فمن مؤشراتها:

- الاعتقاد بأن شبكة اجتماعية معينة ذات فائدة أو منفعة.
- الاعتقاد أن أداة محددة في شبكة اجتماعية تستهلك وقتا كبيرا في الاستخدام.
- كراهية نشاط معين في شبكة اجتماعية محددة.
- الاعتقاد أن نشاط معين في شبكة معينة هو نشاط مسل ومحبب.

أما الكفاءة الذاتية فتشير إلى التصورات الخاصة لدى الفرد عن مهاراته ومعارفه التي تساعده على النجاح في أداء أنشطة إعلامية واتصالية محددة عبر الشبكات الاجتماعية. (Hadewijch & et al, 2011).

ومن الإسهامات العربية التي حاولت تقديم إضافة علمية في هذا الباب دراسة (منصور، ٢٠١٧م) التي قدمت أكثر من ثلاثين مقترحًا لتطوير عشر مهارات من مهارات التربية الإعلامية.

واستعرضت الدراسة الأساليب التي يمكن اعتمادها لتحسين مهارات محددة باستخدام شبكات وتطبيقات التواصل الاجتماعي مثل: مهارات الاختصار والاختزال، والتعرف على مصادر المادة الإعلامية ومقاصدها، وإجراء المقارنات المنطقية، وتمثيل الأفكار وتفكيك الرسالة الإعلامية وتقديم آرائهم النقدية للإنتاج الإعلامي، وتقديم معارفهم حول موضوع معين في شكل مطبوع أو مرئي أو مسموع أو باستخدام الوسائط المتعددة، وتنفيذ حملات إعلامية.

إن هزيمة الإرهاب ومواجهته عبر شبكات التواصل الاجتماعي ومنصات الإعلام الجديد تتطلب بناء الفرد الإيجابي والجمهور النشط، ويصعب تحقيق ذلك على المدى القصير؛ لأنه يرتبط بإستراتيجيات وطنية طويلة المدى، تشترك فيها كل مؤسسات التربية والتعليم والإرشاد الديني، والإعلام والترفيه.

الخلاصة

استعرض المبحث الأول تعريف التربية الإعلامية ومفاهيمها الأساسية ، وحاول المبحث الثاني تقديم الإجابة عن تساؤل لماذا نحتاج التربية الإعلامية في مواجهة الإرهاب؟ وفي المبحث الثالث عرض مفصل لأهم الإستراتيجيات الوقائية لمواجهة الإرهاب الإلكتروني من منظور التربية الإعلامية.

المراجع

١- بن صفية، عبداللطيف، (٢١٠٦م) التربية الإعلامية في مواجهة التجنيد الإلكتروني الإرهابي" المؤتمر الدولي الثاني " الإعلام والإرهاب: الوسائل والإستراتيجيات" جامعة الملك خالد، أبها، ٦-٨ ديسمبر ٢٠١٦م

٢- درويش، عبدالرحيم أحمد سليمان (٢٠٠٦م) التربية الإعلامية، فصل في: مقدمة إلى علم الاتصال، (ص١٨٤ – ٢٣٤) دمياط: مكتبة نانسي، ص١٨٥

٣- الشميمري، فهد بن عبدالرحمن. التربية الإعلامية – كيف نتعامل مع الإعلام؟، ط١، الرياض، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م

٤- منصور. حسن محمد حسن، (٢٠١٧م) "تنمية مهارات التربية الإعلامية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي بناء على الخبرة التدريسية لأساتذة الإعلام في الجامعات السعودية" دراسة مقدمة في المؤتمر العلمي الثاني لقسم الإعلام بجامعة الملك سعود "البيئة الجديدة للإعلام التفاعلي في العالم العربي: الواقع والمأمول" ٢٤-٢٥ جمادى الأولى ١٤٣٨هـ الموافق ٢١- ٢٢ فبراير

5- HADEWIJCH VANWYNSBERGHE, ELKE BOUDRY, EN PIETER VERDEGEM,(2011) MAPPING SOCIAL MEDIA LITERACY, TOWARDS A CONCEPTUAL FRAMEWORK , THE EMSOC RESEARCH PROJECT , UNIVERSITEIT BRUSSEL, BELGIUM, DECEMBER, P.31

6- HOBBS.RENEE,(2010) DIGITAL AND MEDIA LITERACY: A PLAN OF ACTION, A WHITE PAPER, THE ASPEN INSTITUTE, WASHINGTON, DC, P17

7- MASTERMAN, LEN. 1989. "MEDIA AWARENESS EDUCATION: EIGHTEEN BASIC PRINCIPLES." RETRIEVED MAY 23,2016 HTTP://WWW.MEDIALIT.ORG/READING-ROOM/MEDIA-AWARENESS-EDUCATION-EIGHTEEN-BASIC-PRINCIPLES

8- SILVERBLATT. ART, (1995) MEDIA LITERACY: KEYS TO INTERPRETING MEDIA MESSAGES. WESTPORT, CONN.: PRAEGER PUBLISHERS,P3

9- THOMAN, ELIZABETH. 1993. SKILLS AND STRATEGIES FOR MEDIA EDUCATION, HTTP://WWW.MEDIALIT.ORG/READING-ROOM/SKILLS-STRATEGIES-MEDIA-EDUCATION RETRIEVED MAY 8,2016

10- Thoman. Elizabeth, Jolls. Tessa, (2005) Literacy for the 21st Century: An Overview & Orientation Guide to Media Literacy Education, Center for Media Literacy, p.21
11- UNESCO,(1999, April 18-20) Recommendations of the Vienna Conference.
12- UNESCO, (2002, Feb 15-16) Recommendations of the conference "Youth Media Education" Seville, Retrieved March11,2013 http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php-URL_ID=5680&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

Wilson, Carolyn. Alton Grizzle, Ramon Tuazon, Kwame Akyempong,; Chi-Kim Cheung, Media and information literacy curriculum for teachers, UNESCO, 2011, Retrieved March11,2013 http://www.unesco.org/new/en/communication-and-information/resources/publications-and-communication-materials/publications/full-list/media-and-information-literacy-curriculum-for-teachers/

الفصل الخامس

الضوابط القانونية والتشريعية لمواجهة الإرهاب الإلكتروني

المبحث الأول: مواقع التواصل الاجتماعي.. الضوابط القانونية والتشريعية

ظاهرة التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت ظاهرة حديثة لم تكتمل ملامحها النهائية بعد، ولذلك فإنه من الصعب أيضا وضع إطار قانوني وتشريعي شامل ومكتمل، لضبط العملية الاتصالية التي تتم من خلال تلك الظاهرة.

والملاحظ في السنوات الأخيرة أن الاهتمام بهذا الموضوع قد أخذ حيزا كبيرا في نقاشات خبراء الإعلام والقانون، من خلال المؤتمرات والندوات العلمية والأوراق والبحوث التوصيات التي تتناول هذا الموضوع، وساعدت مجموعة من العوامل في زيادة الاهتمام بهذا الموضوع المهم، منها عوامل ترتبط بتطبيقات التواصل الاجتماعي وقدرتها على الانتشار والتأثير ، وبعضها عوامل تتعلق بالأحداث والمستجدات على الساحة الدولية وخاصة تلك الأحداث المرتبطة بتحديات العنف وتصاعد موجات الإرهاب والتطرف.

ويشير د. علي كريمي (١٤٣٦هـ) الأستاذ بالمعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط إلى وجود إشكالية حقيقية بخصوص مواقع التواصل الاجتماعي، وبالقانون المطبق عليها؛ لأن القانون الوطني الداخلي للإعلام، وكذلك القانون الدولي للإعلام تضمنا جوانب فضفاضة، وأن موضوع الضبط، والتنظيم الدولي للإنترنت، لم يهتم من خلال الوثائق الدولية المنظمة لهذا الفضاء إلا بأمور محددة ومضبوطة، وعلى صلة بما طرأ من تحولات دولية بعد نشوء النظام العالمي الجديد، خاصة بعد

أحداث ١١ سبتمبر، وما تلاها من أحداث أدت إلى ظهور القوانين المنظمة للإنترنت، وبالخصوص القوانين الزاجرة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في التواصل، وفي التحضير، وفي التنظيم، والتهيؤ للعمليات الإرهابية.

وطرحت في هذا الصدد قضايا ترتبط بما كان مسجلا في القوانين الداخلية للإعلام والمقيدة لحرية الرأي والتعبير، مثل السب والقذف، والمساس بالحياة الخصوصية وكلما يتعلق بالقاصرين والإخلال بالنظام العام، وسيادة وأمن الدولة... الخ. وهي أمور غالبا ما يتم ترديدها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وهي كلها أمور تدفع إلى مراقبة محتوى ما يتداول على شبكة التواصل الاجتماعي. ولكن ما هي حدود هذه المراقبة في علاقتها بالمسؤولية؟

والحرية ليست أبدا مطلقة بل محدودة ومقيدة بموجب قواعد القانون ملازم بشكل حتمي للمسؤولية إن على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي.

فالقانون الدولي يؤكد نظام المسؤولية كشرط ملازم للحرية، بمعنى أنه مقابل حرية التعبير والاتصال نجد في مقابلها الشرط الواقف الذي هو المسؤولية، سواء تم التعبير بالصحافة المكتوبة أو السمعية البصرية، أو كان عبر الصحافة الإلكترونية. وقد تم التأكيد على ذلك في مختلف الإعلانات الدولية الكبرى وفي الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، التي تتناول الحدود التي تقف عندها حرية التعبير.

وإذا كانت هذه الدول تضمن حرية التعبير، وتعلي من شأنها، وتعتبرها حرية أساسية، فإنها في الآن ذاته تعتبر أن هذه الحرية ليست حرية مطلقة، وبالتالي قد أخضعتها وفرضت عليها سلسلة من القيود. هذه القيود تكون مبررة في العادة بالمساس بالنظام العام والصحة العامة وبأمن الدولة الداخلي والخارجي أو بحماية الأطفال القاصرين وحماية الحياة الخصوصية للآخرين، ويضاف إلى هذه السلسلة، قضايا أخرى تهم، منع وسائل الإعلام المكتوب والسمعي البصري والإلكتروني: من الدعوة إلى الحروب، والإرهاب، والدعوة إلى الكراهية، وإلى العنصرية، بمختلف أنواعها، وإلى التمييز الديني والعرقي.. إلخ.

وانطلاقا من هذا، فإن حرية التعبير على المواقع الاجتماعية خاضعة لهذه القيود، بفعل ما تضمنته القواعد القانونية الدولية التي تعتبر كون المجالات إياها، منصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بالخصوص المادة ١٩ منه، التي تؤكد أن حرية التعبير قد تفرض عليها بعض القيود، ويتم ذلك بموجب القانون: عندما يتعلق الأمر بالحياة الخصوصية للآخرين، أو بمنع المساس بالنظام العام للدولة، أو بأمن الدولة الداخلي والخارجي. (كريمي، ١٤٣٦هـ، ص٥، ص١٦)

ويتساءل د. الصادق الحمامي: هل يصلح نموذج تنظيم الميديا الإذاعية والتلفزيونية على الاجتماعية؟، موضحًا أن الميديا تخضع في الدول الغربية لحوكمة مخصوصة تسمى التنظيم regulation بواسطة هيئات مستقلة (رغم أن أعضاءها تعينهم السلطة التنفيذية أو البرلمان على غرار الهيئات البريطانية والفرنسية) وتضع هذه الهيئات أطرا ومعايير وسياسات تشتغل فيها مؤسسات الإذاعة والتلفزيون، مشيرا إلى أنه بالنظر إلى التجارب الراهنة، فإن الميديا الاجتماعية لا تندرج ضمن صلاحيات الهيئات التنظيمية، وبالمقابل فإن التطبيقات الجديدة التي تطورها شركات الميديا الاجتماعية، مثل الفيسبوك ستسمح لمؤسسات الميديا المختلفة ومنها المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية بأن تنشر مضامين خاصة بالميديا الاجتماعية على المنصات المحمولة وهو ما قد يطرح إمكانية امتداد صلاحية الهيئات التنظيمية لتشمل هذا المجال الجديد. (الحمامي، ٢٠١٦م، ص١٢٧ و ١٢٨)

وتوضح مؤشرات التقارير الدولية المتخصصة إلى انحسار نسبي للإرهاب في الفترة الأخيرة، بسبب الانحسار العام لماكينة (داعش) الإعلامية وخاصة بعد الضربات التي تلقاها عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧، كما يشير التقرير العالمي للإرهاب الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام (Institute for Economics & Peace,2018) إلا أن الخطر ما يزال قائما ويتطلب اتخاذ التدابير والإجراءات التي لا تقتصر على المعالجة الأمنية والعسكرية فقط.

ولذلك فقد اتجهت دول كثيرة إلى إصدار تشريعات لمكافحة الإجرام المعلوماتي بما في ذلك الأنشطة الإرهابية عبر شبكة الإنترنت بإصدارها تشريعات خاصة لهذا الغرض أو باستحداث تعديلات على قوانينها العقابية. وقد كانت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المتقدمة الأخرى سباقة إلى ذلك باعتبارها تعتمد بشكل كبير على هذه التقنية الحديثة، الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للهجمات الإرهابية التي تهدد مصالحها، كما أن دولاً أخرى، ومنها بعض الدول العربية، قد خطت خطوات إيجابية في هذا الشأن. (أرحومة، ٢٠١١م).

ففي الأردن مثلا ، صدر قانون جرائم أنظمة المعلومات رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٠م جرمت فيه بعض الأفعال التي تتم عبر شبكة الإنترنت، ومن تلك الجرائم: ".. تسهيل القيام بالأعمال الإرهابية، فقد نصت المادة (١١) على انه "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من أرسل أو نشر قصدا عن طريق نظام المعلومات أو الشبكة المعلوماتية بيانات أو معلومات أو أنشأ موقعا إلكترونيا

لتسهيل القيام بأعمال إرهابية أو الاتصال بجماعة أو تنظيم أو جمعية تقوم بأعمال إرهابية أو ترويج أفكارها، أو تمويلها ". (قبيلات، ٢٠١٢، ص١٤٥، ١٤٦)

وحتى قبل ظهور شبكات التواصل الاجتماعي نجد أنه كان يتم اللجوء إلى فرض الرقابة على حرية التعبير على المواقع الإلكترونية تحت مبرر حماية الأطفال، وإيقاف العمل الإرهابي، ومحاربة المنادين بالعنصرية والكراهية، في الولايات المتحدة الأمريكية صدر في سنة ١٩٩٦م قانون للرقابة على الإنترنت وهو "قانون لياقة الاتصالات لحماية القاصرين من المواد " غير اللائقة"، كما صدر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠١م في عهد إدارة جورج بوش الابن "قانون لمكافحة الإرهاب الإلكتروني" الذي سمح بمراقبة الاتصالات الإلكترونية، بدعوى تعقب الإرهابيين المشتبه فيهم، وقد جاء هذا القانون متزامنا مع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، ولذلك لم يتم إلغاؤه من طرف المحكمة العليا الاتحادية كما فعلت مع قانون ١٩٩٦ . (كريمي، ١٤٣٦هـ، ص١٢)

وسارعت بعض الدول العربية إلى سن قوانين خاصة بالجرائم الإلكترونية ونذكر على سبيل المثال: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب. فقد وافق مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية سنة ٢٠٠٧م على نظامي (مكافحة جرائم المعلوماتية) و (التعاملات الإلكترونية)، وكان ذلك للحد من وقوع الجرائم المعلوماتية، وتحديد الجرائم المستهدفة بالنظام والعقوبات المقدرة لكل جريمة أو مخالفة، وتحديد جهة الاختصاص بمتابعتها وتطبيق العقوبات.

ويرمي هذا القانون إلى تأمين استخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ومنع استخدامها في تسهيل ارتكاب جرائم الأموال، والآداب، والإرهاب، والسب، والقذف، وغسيل الأموال.

وفي الإمارات العربية المتحدة صدر القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦م في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وفي المغرب صدر قانون يتعلق بجرائم نظم المعالجة الآلية للمعطيات، لسد الفراغ التشريعي الحاصل في مجموعة القانون الجنائي في ما يتعلق بتجريم الأفعال المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات ووضع العقوبات الملائمة لها بغية تحصين المغرب ضد هذا النوع من الجرائم .

ويتضمن القانون مختلف الأفعال التي تعتبر جرائم ضد نظم المعالجة الآلية للمعطيات والعقوبات الملائمة لها حسب درجة خطورتها والمتمثلة أساسا في ولوج نظم المعالجة الآلية

للمعطيات عن طريق الاحتيال وعرقلة سير نظم المعالجة الآلية للمعطيات أو إحداث خلل بها أو إتلافها. (السموني، ٢٠١٢، ص١٣٥، ١٣٦)

وصدر في المملكة العربية السعودية نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بالمرسوم الملكي رقم م- ١٧ في ٧/ ٣/ ١٤٢٨ ه الذي يهدف إلى مواجهة جرائم الحاسب الآلي والإنترنت والحد منها، وإلى حماية المصالح العامة، والأخلاق، والآداب العامة، وحماية الاقتصاد الوطني.

ويعرف هذا النظام الجريمة المعلوماتية بأنها: أي فعل يرتكب متضمنا استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة العنكبوتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام "الفقرة ٨، المادة ١."

وقد تضمن هذا النظام المكون من ست عشرة مادة تصنيفاً للجرائم المعلوماتية إلى "٥" فئات حسب العقوبات المقررة لها. وتتراوح هذه العقوبات المقررة بين السجن مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تزيد على خمسمئة ألف ريال، وبين السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات أو غرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، وورد في النظام في الفئة الخامسة "المادة ٧" ويندرج تحت هذه الفئة الجرائم المعاقب عليها بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وهي:

- إنشاء أو نشر موقع على أحد أجهزة الحاسب الآلي أو على الشبكة المعلوماتية لمنظمات إرهابية يقصد تسهيل الاتصال بقيادات تلك المنظمات، أو أي من أعضائها، أو تمويلها، أو ترويج أفكارها، أو نشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة، أو المتفجرات، أو أي أداة تستخدم في الأعمال الإرهابية.
- الدخول غير المشروع عن طريق أحد أجهزة الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية إلى موقع إلكتروني، أو نظام معلوماتي مباشرة لغرض الحصول على بيانات تخص الأمن الداخلي والخارجي للدولة، أو اقتصادها الوطني.

أما "قانون مكافحة جرائم المعلومات" في دولة الإمارات العربية المتحدة فقد صدر القانون الاتحادي رقم ٢ السنة ٢٠٠٦م وقد تضمن تصنيفاً للجرائم المعلوماتية إلى" ٣" فئات حسب العقوبات المقررة لها وتتراوح هذه العقوبات بين السجن والغرامة أو بهما معا: وفصلت المواد (٩ و ١٣ و ١٥) الفئة الثالثة من هذه الجرائم المعاقب عليها بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات والغرامة ومنها:

- السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات لكل من أنشأ موقعاً أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات لأي مجموعة تدعو لتسهيل وترويج برامج وأفكار من شأنها الإخلال بالنظام العام والآداب العامة.
- قيام جماعة إرهابية تحت مسميات تمويهية بإنشاء مواقع أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات لتسهيل الاتصال بقياداتها، أو أعضائها أو ترويج أفكارها أو تمويلها أو نشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة، أو المتفجرة، أو أي أدوات مستخدمة في الأعمال الإرهابية، فالعقاب الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات (الشهري، ٢٠١١م، ص٤٧ – ٥٠)

وفي المملكة المغربية، حرصت الحكومة على إصدار تشريعات مختلفة بنزعة وقائية، وشملت الإجراءات الأمنية الوقائية، كذلك، إدخال مجموعة تعديلات على قانون المسطرة الجنائية، لرفع طابع السرية عن بعض أجهزة الأمن التي تشتغل مباشرة على قضايا الإرهاب؛ إذ سيتم تعديل قانون المسطرة الجنائية المغربي، لتمكين عناصر إدارة حماية التراب الوطني، بوصفه جهازاً لمخابرات داخلية، من حمل الصفة الضبطية بموجب المادة ٢٠ من قانون المسطرة الجنائية، وتحصين أعمال الجهاز بالقانون، تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وقبل ذلك أدخلت على المسطرة الجنائية تعديلات تتضمن آليات وتدابير من شأنها المساهمة في محاربة الظاهرة الإرهابية، منها على الخصوص، "سحب جواز السفر وإغلاق الحدود، والتقاط المكالمات والاتصالات المنجزة بوسائل الاتصال، وتسجيلها وحجزها، وإمكانية الشروع في تفتيش المنازل ومعاينتها بصفة استثنائية، قبل الساعة السادسة صباحًا أو بعد التاسعة ليلًا، بإذن كتابي من النيابة العامة إذا تعلق الأمر بجريمة إرهابية، ورفع مدة الحراسة النظرية في الجرائم الإرهابية إلى ٩٦ ساعة قابلة للتمديد مرتين.

ولأجل "تحييد" كل إمكانيات تمويل الجرائم الإرهابية، استبق المشرع المغربي تعديل قانون الإرهاب، بطرح مشروع قانون رقم ١٢,١٤٥، يقضي بتغيير مجموعة القانون الجنائي في الجانب المتعلق بمكافحة غسيل الأموال، على اللجنة البرلمانية المختصة، في دورة نيسان/ أبريل من السنة التشريعية الثانية ٢٠١٢ – ٢٠١٣، وبذلك، تم تشديد المراقبة على عمليات تبييض الأموال ومنع استخدامها في تمويل أفعال إجرامية، إذ تضمن مواد مكملة للنصوص المتعلقة بجرائم الإرهاب، وذلك بإضافة مادتين فريدتين، تنص الأولى على اعتبار تمويل الإرهاب فعلًا إرهابيًا سواء وقع الفعل الإرهابي أم لم يقع. (طارق، ٢٠١٦م، ص٧)

وقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي محل تقنين ومراقبة، إما مشددة وإما مرنة، إذ أوضحت الدراسة التي أنجزتها" فريدوم هاوس" سنة ٢٠٠٩م، وكذلك الدراسة التي المتعلقة بالمؤشر العالمي حول الحرية على الإنترنت، أوضحت تلك الدراسات أنه في البداية كانت هناك مجموعة ضئيلة من الدول التي تراقب وتقيد الحرية على شبكة الإنترنت، وتراقب المحتوى بصرامة، لكن يلاحظ أن ذاك العدد الضئيل قد تضاعف مثلا في سنة ٢٠٠٧ ليتجاوز ٤٠ دولة، وبينت هذه الدراسات أن الرقابة على الإنترنت ليست حكرا على الدول غير الديمقراطية بل امتدت حتى إلى الدول التي تعتبر نفسها (ديمقراطية) خاصة بعد تفاقم الظاهرة الإرهابية والتطرف، والدعوة إلى العنف.

وإذا كانت حرية التعبير شبه مطلقة في فرنسا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه الأخيرة تخضع لبعض القيود وقفا لما هو مكرس في قانون ٢٩ يوليو ١٨٨١م المتعلق بحرية الصحافة، الذي يطبق كذلك على الإنترنت والمواقع الاجتماعية، فالمخالفات والجرائم المتعلقة مثلا بالسب والقذف، والإهانة، التي كانت تهم في الأصل الصحافة المكتوبة قد امتدت فيما بعد إلى الأقوال والأفعال التي قد ترد على الإنترنت، وعلى المواقع الاجتماعية، وكمثال على ذلك التعبيرات ضد السامية، وهي مظهر من مظاهر تطبيق هذا القانون على المواقع الاجتماعية: غالبا ما يتم الاعتماد على المادة ٣٣ ، وتهم السب والقذف المبني على الأصل العرقي والإثني، أو الديني أو الانتماء الاجتماعي، وتتم المعاقبة على ذلك بحسب هذا القانون بستة أشهر حبسا وبالغرامات المالية . (كريمي، ١٤٣٦هـ، ص٦، ٢٤)

وعن موقف القانون الدولي من استخدام الإرهاب الإلكتروني في حالة الصراع الدولي، فإنه حري بنا أن نستند إلى مصادر ذلك القانون الذي يكون أحد مصادره إذا لم يتم إيجاد موقف قانوني واضح فإنه يمكن الاستناد إلى العرف الدولي وكذلك القياس وآراء محكمة العدل الدولية بالإضافة إلى آراء الفقهاء وغيرها من المصادر التي تعمل على سد الفراغ التشريعي، وذلك من أجل أن يتم النظر إلى الفضاء الإلكتروني على أنه يجب أن يظل شأنه شأن غيره من المجالات التي يمارس فيها الإنسان نشاطه محكوماً بالقواعد العامة التي تحقق صالح المجموعة الدولية كلها، وأصبح هناك اتفاق عام على سريان أحكام القانون الدولي على ما تمارسه الدول أو غير الدول لأي أنشطة داخل النظام الدولي، باعتبار أن القانون الدولي قانون عام وعالمي التطبيق، وتكون القواعد القانونية التي لا تطبق هي تلك القواعد الخاصة بالقانون الدولي التي تحكم مجالات معينة على وجه التحديد والتي لا يصبح تطبيقها على الفضاء الإلكتروني لتعارض طبيعة هذه المجالات وطبيعة وخصائص الفضاء الإلكتروني المميزة. (عبدالصادق، ٢٠٠٩م)

المبحث الثاني: المواقع الإلكترونية المروجة للإرهاب.. آليات الرصد والتتبع

يُصنف الإرهاب عبر الإنترنت ضمن طائفة الجريمة العابرة للحدود أو القارات، التي تتعدى الحدود الإقليمية للدول مما يضفي عليها بعداً دولياً، وهذا من شأنه أن يخلق كثيراً من التحديات القانونية في مواجهتها والتصدي لها فيما يخص تحديداً إجراءات الاستدلال والتحقيق والمحاكمة؛ نظراً لصعوبة تحديد مكان وقوع الجريمة ومن ثم القانون الواجب التطبيق. فالنشاط الإرهابي قد يقع في شرق الكرة الأرضية والنتيجة الضارة تقع في غربها، الأمر الذي يثير التنازع في الاختصاص بشأنها، ويتطلب صياغة قواعد قانونية ملائمة لهذا النمط من الإجرام. (أرحومة، ٢٠١١م)

وبالإضافة إلى التحديات القانونية التي تقف عائقاً في بعض الأحيان أمام الجهات المختصة بمكافحة الإرهاب، فإن هناك تحديات تقنية تتعلق بالإمكانات المفتوحة التي يسرتها شبكة الإنترنت لكل مستخدميها .

وبالنظر إلى المخاطر الناجمة عن الأنشطة الإرهابية عبر الإنترنت، أخذت دول العالم – بدون استثناء – تستشعر الخطر الداهم والتفكير جدياً في التصدي لهذا النوع من الإرهاب من خلال تطوير التقنيات التي تمكنها من حماية نفسها، إلى جانب إعادة النظر في تشريعاتها الوطنية لمجابهة هذا النمط من الإرهاب، فضلاً عن تعزيز التعاون فيما بينها من خلال الاتفاقيات الجماعية والثنائية والرفع من كفاءة الأجهزة الأمنية والقضائية لكي تكون قادرة على تتبع الإرهابيين وكشف مخططاتهم.

إن هيمنة الدولة على شبكة مواقع التواصل الاجتماعي، قد تكون على صورة الاحتكار، أو على صورة تأطير قانوني يحكم قبضة التضييق على الإنترنت وعلى استخداماته، ما يضفي الشرعية على مراقبة الاتصالات عبر سلسلة من القواعد القانونية، قد يمتد مفعولها ليصل إلى ممارسة الضغط على المواطنين عبر رقابة محتوى مراسلاتهم وهناك نماذج من احتكار الدولة للبنية التحتية لشبكات التواصل الاجتماعي، حيث تسيطر الدولة بواسطة سلطاتها العمومية سيطرة كبيرة على هذه المواقع: كما أن هناك عدة نماذج وحالات، تظهر فيها هذه المراقبة، ولعل حالة الصين، تعتبر دالة في هذا المضمار، بحيث تراقب الحكومة والحزب مختلف نقط الولوج إلى الانترنت. وينطبق نفس الأمر على حالة الڤيتنام حيث تراقب الحكومة والحزب الدخول إلى الإنترنت، ووضع لذات الغرض جهاز إداري، من أجل مراقبة الاستخدام والدخول لمواقع التواصل الاجتماعي. (كريمي، ١٤٣٦هـ، ص٧)

وفي الدول الغربية المحكومة بإطار دستوري وقانوني مختلف، تلجأ السلطات القضائية والتنفيذية لابتكار أساليب متجددة تساعدها على المعالجة الفعالية للإرهاب الإلكتروني والحد منه بما يتناسب مع التطورات التقنية المتلاحقة في تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي، ففي فرنسا على سبيل المثال "طالبت المحكمة الابتدائية بباريس بأن يضع تويتر مقتضى خاص سهل وواضح يسمح لكل شخص أن يكون على علم بالمحتويات غير القانونية التي تدخل تحت طائلة الجرائم ضد الإنسانية، والتحريض على الكراهية سواء الدينية أو العنصرية، أو الدعوة إلى العنف والتطرف، والإرهاب، وليس المقتضى الذي يعاقب الأقوال، لأجل تبرير واثبات تطبيق الإطار القانوني الشرعي للأقوال على المواقع الاجتماعية. (كريمي، ١٤٣٦هـ،ص٢٥)

وإلى جانب المراقبة والتحكم عن طريق الاحتكار ووضع اليد على الإنترنت طورت الصين مقتضيات معقدة، ومشددة للرقابة من خلال مكاتب إدارية تابعة للدولة لكل منها مهمة خاصة برقابة الاتصالات، ويدخل ضمن مهامها رقابة الإنترنت، بما فيها مراكز تسجيل المعلومات غير القانونية التابعة لوزارة صناعة الإعلام.

وإلى جانب ذلك تلجأ بعض الدول إلى صياغة قواعد قانونية تستند عليها لكي تفسر حق لجوئها إلى المراقبة المحظورة، وغير المباشرة للإنترنت، وحتى إلى منع المواقع الاجتماعية استناداً على القواعد القانونية إياها، فقد منعت روسيا مثلا الفيس بوك تحت مبرر أنه خرق القانون المعمول به في روسيا. كما أن هناك شركات قد تمنح بشكل عفوي خدماتها التقنية الخاصة بمراقبة الإنترنت، وهي الشركات التي سماها تقرير مراسلون بلا حدود بالمؤسسات (العدوة للإنترنت)، حيث تبرم هذا الشركات عقودا مع الدول التي تشدد المراقبة على الإنترنت، ومن بين هذه الشركات (Amenys) وهي شركة فرنسية أبرمت عقودا مع الجهاز الأمني السري في ليبيا أيام القدافي، وهناك شركة (GAMMA) الألمانية البريطانية المتخصصة في مراقبة المواقع الإلكترونية التي تقدم خدماتها لبعض الدول. (كريمي، ١٤٣٦هـ، ص٨)

ولتطوير آليات الرصد والتتبع، فإن بعض التشريعات التي تصدت لظاهرة الإرهاب عبر الإنترنت – ومنها القانون الإماراتي سالف الذكر – لم تكتف بالعقوبة الأصلية السالبة للحرية

(السجن)، وإنما أجازت للمحكمة توقيع عقوبة تكميلية متمثلة في غلق المواقع التي تستضيف المواقع الإرهابية متى كان المالك عالماً بذلك سواء بصفة مؤقتة أو دائمة، وذلك من أجل إعاقة الإرهابيين من استخدام الشبكة المعلوماتية في أغراضهم الإجرامية، ويخول قانون مكافحة الإرهاب الأمريكي في الجزء (٢١٦ منه) الأجهزة الأمنية الحصول على جميع عناوين البريد الإلكتروني التي تتراسل مع الشخص المعني، ليس هذا فحسب، بل إن هذا القانون يسمح للأجهزة الأمنية حق الوقوف على المواقع التي تتم زيارتها من الشخص المعني على الإنترنت (أي حق مراقبة البريد الإلكتروني للأشخاص الذين يتراسلون مع الشخص المعني)، وهو ينسحب بالقدر ذاته على المكالمات الهاتفية دون حاجة إلى تصريح جديد، ناهيك عن أنه يمكن لأي قاضٍ منح تصريحات المراقبة التي تصلح في جميع أنحاء الولايات المتحدة، بمعنى عدم التقيد بالاختصاص المكاني في منح هذه التصريحات.

وفي هذا الصدد يؤكد الخبراء على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق مع المؤسسات المعنية بمكافحة الجريمة (كالإنتربول) من أجل مواجهة كل صور الإرهاب عبر الإنترنت، وتطوير آليات التعاون على المستوى الجنائي بما يتلاءم مع اتساع شبكة المعلومات بدلاً من الإجراءات التقليدية المتسمة بالبطء والتعقيد. وأهمية الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة جرائم الإرهاب عبر الإنترنت، وتشجيع قيام اتحادات عربية بغية التصدي لهذه الطائفة من الجرائم، والعمل على تعزيز الأمن الوقائي من خلال تفعيل دور المنظمات والإدارات والحكومات العربية في مواجهة جرائم الإرهاب عبر الإنترنت، وإنشاء شرطة عربية متخصصة لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت. (أرحومة، ٢٠١١م)

ويرصد المقدم الدكتور أيسر محمد عطية القيسي، من المديرية العامة لقوات الدرك في الأردن، مراحل إستراتيجية متكاملة للتحقيق في جرائم الإرهاب الإلكتروني، وتتمثل في:

- مرحلة ما قبل وقوع الجريمة.
- مرحلة أثناء أو معاصرة وقوع الجريمة.
- مرحلة ما بعد وقوع الجريمة.

ويمكن القول بأن المرحلة الأولى تعتمد وترتكز على عدة محاور أهمها:

المحور الأول : رصد ومتابعة المواقع الإلكترونية المشبوهة من خلال اقسام وفرق متخصصة في الإرهاب الإلكتروني فقط.

المحور الثاني: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين مختلف دول العالم في متابعة ورصد مثل هذه المواقع الإلكترونية المشبوهة.

المحور الثالث: التركيز على إجراء الدراسات والبحوث المتعمقة حول الإرهاب الإلكتروني وصوره وآثاره ورفع التوصيات اللازمة إلى الجهات المختصة في الدولة لوضع التشريعات اللازمة لمواجهة مثل هذه الجرائم والحد منها والسيطرة عليها فور اكتشافها.

المحور الرابع : توعية الجمهور والأفراد بمخاطر جرائم الإرهاب الإلكتروني، وبيان وتوضيح طرق ووسائل الجماعات المتطرفة أو الإرهابية في استدراج الأفراد ودفعهم للانخراط في براثن هذه الجريمة ، وكذلك نشر أسماء المواقع الإلكترونية المشبوهة وتحذير الأفراد من التعامل معها أو الدخول إلى مثل هذه المواقع.

وتبدأ المرحلة الثانية من لحظة البدء في تنفيذ الركن المادي لجريمة الإرهاب الإلكتروني أو من لحظة ضبط أي عنصر من عناصرها أو من لحظة توافر المعلومات لدى الأجهزة الامنية بأن هناك تخطيط لارتكاب هكذا نوع من الجرائم سواء أكان ذلك في الدولة التي تمارس هذه الجماعة نشاطها على أراضيها والمستهدف من تلك النشاطات دولة أخرى أو غير ذلك.

وتمتد مرحلة معاصرة ارتكاب الجريمة لتشمل كافة الإجراءات المتعلقة بجمع المعلومات والأدلة وإجراءات التحقيق والمحاكمة وانتهاء بتنفيذ العقوبة بحق الجاني أو الجناة. وقد جعل المشرع الأردني اختصاص النظر في هذا النوع من الجرائم لمحكمة أمن الدولة.

وفي المرحلة الثالثة، وهي مرحلة ما بعد وقوع الجريم وبعد المحاكم وتنفيذ العقوبة، يرى د. القيسي أن على الأجهزة الأمنية أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات في هذه المرحلة ومنها :

- فرض رقابة صارمة على الجناة المدانين في جرائم الإرهاب الإلكتروني خلال فترة تواجدهم داخل السجون.

- تطبيق مبدأ العزل والفصل : وذلك بعزل المحكومين في هذا النوع من الجرائم عن غيرهم من المحكومين لتجنب خطورة التأثير في غيرهم من السجناء.
- زرع المصادر داخل السجون وخصوصا في المهاجع التي يتواجد بها المحكومون في قضايا الإرهاب الإلكتروني.
- رصد ومتابعة ومراقبة زوار المحكومين في جرائم الإرهاب الإلكتروني.
- تبادل التعاون مع الدول المجاورة من خلال نقل المعلومات اللازمة إلى تلك الدول عن هذه الجماعات.(عطية، ١٤٣٥هـ ،ص٢٨ - ٣٣..)

ومن المبادرات السعودية الرائدة في هذا المجال (المؤتمر العالمي الثاني لحلول القيادة والسيطرة "التحالف ضد الإرهاب .. الإستراتيجيات والقدرات) وهو فعالية علمية كبرى تستضيفها المملكة بصفة دورية، ويهدف إلى تجسير العلاقة بين صناع المعرفة (الجامعات، والمراكز البحثية، ومراكز التميز)، والمستفيدين (قيادة التحالف والعاملين فيه)، والشركات المطورة والمصنعة لأنظمة حلول القيادة والسيطرة. ويكون ذلك من خلال تبادل الخبرات، واستقصاء التطورات التكنولوجية، وطرح المشاكل والتحديات الحديثة، والحلول التطبيقية المتوفرة والمطلوبة، وتهيئة البيئة الأنسب لبناء قدرات وإستراتيجيات مستدامة. تهدف تلك القدرات والإستراتيجيات إلى تمكين ودعم التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، وفتح آفاق تعاون عالمي في البحث والتطوير والابتكار، ومتابعة آخر المستجدات العصرية في أنظمة وحلول القيادة والسيطرة، واستخداماتها في مجال مكافحة الإرهاب.

ونظرا لما تشهده المنطقة والعالم من أنشطة إرهابية كبيرة ومتعددة، دفعت بالدول الكبرى والمؤثرة إلى تأسيس تحالفات عالمية واقليمية لمواجهة تلك الأنشطة. وحيث إن تلك التحالفات تعمل من خلال مراكز قيادة وسيطرة تتضمن أنظمة متقدمة ذات طبيعة تكاملية معقدة ومتطلبات عملياتيه وتجهيزية نوعية، فقد ارتأت اللجنة المنظمة أن ينعقد المؤتمر الثاني لحلول القيادة والسيطرة تحت شعار " التحالف ضد الإرهاب .. الإستراتيجيات والقدرات" في ١٧-١٩ أكتوبر الموافق في ٢٧-٢٩ محرم ١٤٣٩ برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع.

واستهدف بحث التوجهات والتطورات الحديثة في مجال القيادة، والسيطرة، والاتصالات، والحاسب، والاستخبارات(C4I) ، والأمن السيبراني.؛ كما وفر منصّة لتبادل التجارب والخبرات بين القطاعات العسكرية، والصناعية، والأكاديمية والمساهمة في تطوير أنظمة القيادة والسيطرة واستكشاف آفاق جديدة لتلك الأنظمة و تطبيقاتها .

وصاحب المؤتمر معرض حول أحدث التقنيات التي تقدّمها الشركات العالمية في مجالات القيادة والسيطرة والأمن السيبراني.

وقد انعقد المؤتمر الأول في الفترة من ١٩ – ٢١ رجب ١٤٣٧ الموافق ٢٦-٢٨ إبريل ٢٠١٦ تحت شعار "بناء القدرات المحلية وتوطينها" حضره ما يزيد عن ٢٠٠٠ شخص من الخبراء و المختصين. وكان من أبرز التوصيات أن ينعقد المؤتمر سنويا تحت شعار يلبي احتياجات المرحلة.

وكان من أهم توصيات المؤتمر أن يتولى مركز القيادة والسيطرة للأنظمة المتقدمة (C4ICAS) التابع لجامعة الملك سعود، وكونها الجامعة الوحيدة في المنطقة التي تضم هكذا مركز، الإشراف على برامج ابتعاث للدراسات العليا متخصصة في تقنيات القيادة والسيطرة مع الجامعات الأجنبية العريقة في هذا المجال، وأن تتبنى القطاعات المستفيدة من أنظمة القيادة والسيطرة (وزارة الدفاع، الداخلية، العمل...الخ.) تحديد نسبة من مقاعد الابتعاث السنوية للالتحاق بهذه البرامج .

ويرى المؤلف أن هذه الفعاليات والجهود ستسهم إلى حد كبير في دعم جهود الدولة والجهات المعنية في مواجهة الإرهاب، إذا ما تم الاستفادة منها في بناء رؤية إستراتيجية بعيدة المدى، تهتم بمتابعة كل جديد في هذا المجال، وتحرص على بناء وتراكم الخبرات التقنية والفنية مما يجعل المملكة في صدارة الدول المكافحة للإرهاب ليس من الناحية الفكرية والثقافية فحسب وإنما أيضا بالاستفادة من كل الوسائل الأمنية والتكنولوجية وتوظيفها التوظيف الأمثل لتحقيق هذا الهدف.

الخلاصة

تناول الفصل الخامس الضوابط القانونية والتشريعية لمواجهة الإرهاب الإلكتروني، وركز المبحث الأول على الضوابط الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي، واستعرض المبحث الثاني آليات الرصد والتتبع للمواقع الإلكترونية المروجة للإرهاب.

وإذا كان الفصل الرابع قد ركز على دور الجمهور في التصدي للإرهاب الإلكتروني من منظور التربية الإعلامية فإن الفصل الخامس استعرض الدور المتوقع من الدولة وأجهزها المختصة في مواجهة خطر الإرهاب الإلكتروني.

المراجع

١- أبو عمار، ميلود عبدالرحمن بنعتيك، ٢٠١٥م. " الإجراءات الاحترازية الدولية في مواجهة خطر الإرهاب الإلكتروني : التجربة الفرنسية نموذجاً" المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية، ICACC ، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٢- أرحومة، موسى مسعود. ٢٠١١م، "الإرهاب و الانترنت" مجلة دراسات وأبحاث - جامعة الجلفة - الجزائر ، ع ٤ ، ص: ١٦٤ – ١٨٩

٣- السموني، خالد الشرقاوي. ٢٠١٢م، "مكافحة الجرائم الإلكترونية على ضوء التشريعين الوطني والدولي" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية – المغرب، ع١٠٢، ص: ١٢٧ - ١٣٧

٤- الشهري، حسن بن أحمد. ٢٠١١م، "قانون دولي موحد لمكافحة الجرائم الإلكترونية" المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب (السعودية) ، مج ٢٧، ع ٥٣ ، ص: ٥ - ٥٤

٥- طارق، حسن. ٢٠١٦م، "الإرهاب والقانون : التشريع الأمني المغربي لمكافحة الإرهاب" مجلة سياسات عربية - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - قطر ، ع٢٠ ، ص: ٧-١٧

٦- عطية، أيسر محمد. ١٤٣٥هـ، " دور الآليات الحديثة للحد من الجرائم المستحدثة .. الإرهاب الإلكتروني وطرق مواجهته" كلية العلوم الإستراتيجية، عمّان، الأردن.

٧- قبيلات، حمدي. ٢٠١٢م. " النظام القانوني لمواقع النشر الإلكتروني" المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية - الأردن ، مج ٤، ع ١ ص ١٢٥ - ١٥٤

٨- كريمي، علي. ١٤٣٦هـ "مواقع التواصل الاجتماعي وحدود حرية الرأي والتعبير" دراسة مقدمة في مؤتمر "وسائل التواصل الاجتماعي – التطبيقات والإشكالات المنهجية" جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض

٩- الحمامي، الصادق. ٢٠١٦م "الميديا الاجتماعية من منظور التنظيم والتنظيم الذاتي" في: كتاب "عصر الميديا الجديدة" اتحاد إذاعات الدول العربية، سلسلة بحوث ودراسات، (٧٨)، ص١٢٢ – ١٣٥

١٠-المؤتمر العالمي الثاني لحلول القيادة والسيطرة "التحالف ضد الإرهاب .. الاستراتيجيات والقدرات – الرياض، ١٤٣٩هـ HTTPS://WWW.C4ICONF.COM

11- Institute for Economics & Peace. Global Terrorism Index 2018: Measuring the impact of terrorism, Sydney, November 2018. Available from: http://visionofhumanity.org/reports (accessed Date April 2019).

الخاتمة

استعرض الباحث في هذا الكتاب موضوع الإرهاب الإلكتروني في إطار الحديث عن تنامي دور الإنترنت في حياة الأفراد والمنظمات والدول، ويكفي للإشارة إلى أهمية وخطورة هذا الموضوع أنه ما بين بداية قراءة الكتاب والانتهاء منه قد ظهرت العديد من المواقع، واستهدفت العديد من المواقع الأخرى، وبذلت الأجهزة المعنية دورًا كبيرًا في آليات الرصد والتتبع، وفي المقابل قامت الجماعات المتطرفة بتغيير بيانات وتعريفات الدخول وهكذا تستمر الحرب بين العقول البشرية في مد وجزر، ولكن ليس بشكل يومي بل لحظي.

وقد تبين كذلك أن النجاح في تحجيم الجماعات المتطرفة والقضاء عليها مرهون بالتربية الإعلامية ووجود المواطن أو المتلقي المثقف الواعي الذي يمتلك القدرة على تمييز ما يتصفحه، وكشف الخدع والأكاذيب التي يتم نشرها، ولعل الاعتماد على وعي المواطن وولائه وانتمائه لا يغني عن تطوير أساليب الرصد والتتبع من خلال تحليل واعٍ ودقيق لما ينشر والرد عليه بأفعال عملية ورسائل جاذبة.

وإذا كان من عرف لغة قوم أمن مكرهم، فلا شك أن لهذه المعرفة متطلبات يأتي في مقمتها فهم أساليب الفئات المتطرفة في استغلال الإعلام الرقمي للتأثير على الشباب، وتحليل التجارب الرائدة في مواجهة الإرهاب الإلكتروني بغرض استخلاص الدروس المستفادة والممارسات الفضلى، وتقديم آليات بسيطة للجمهور لتحقيق ما يسمى بالتمكين الإعلامي MEDIA EMPOWERMENT في التعامل مع ما يقدم عبر الإنترنت بوجه عام ومواقع التواصل بشكل خاص.

ولعل ما يمكن أن يقوم به المواطن في هذا الإطار هو فحص وتدقيق ما يتعرض له، وعدم فتح أو تمرير أي رسالة إلا بعد التأكد من مصدرها، وكذلك عدم الاشتراك بنشر أو مشاركة أي

رسالة يشك في مصدرها أو هوية من أرسلها، وعدم مشاركة معلوماته الشخصية أو فتح حسابات مواقع التواصل من أجهزة العمل وضرورة الإبلاغ عن أي موقع أو حساب مشبوه ليس فقط لحماية نفسه بل لحماية وطنه، كذلك لابد من توعية المواطن بالأطر القانونية الحاكمة للجرائم الإلكترونية، فكل مواطن مسؤول عن أمنه وأمن وطنه، وهذا كله لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال تربية إعلامية واعية وجاذبة ومؤثرة.